



جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

أثر سعر الصرف على الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي (2000-2022)

إعداد الطالبة: ياسمين محمد المرهون

إشراف: د. فتحية رمضان وادي

الدرجة العلمية: أستاذ مشارك

قدمت الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في العلوم الاقتصادية

بتاريخ 16/ صفر/ 1447هـ الموافق 2025/08/10م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ
فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾

بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الإسراء / الآية "29".

الإهداء

إلى من كان سندي بعد الله فى مسيرتى ،

إلى والدى العزيز

أطال الله فى عمرة ودعمه لى كان نبعاً لا ينضب من القوة
والثقة

إلى روح والدى الطاهرة

اللى رحلت عن الدنيا بحسدها ، ولكنها باقية فى قلبى بدعائها
وحنانها ،

رحمك الله وجعل الجنة مثواك

إلى زوجى العزيز

شريك الدرب ، الذى كان عونى ورفيقى فى كل خطوات هذه
الرحلة

إلى أولادى الأحبة

زهور عمري ومصدر إلهامى

لكم جميعاً أهدي هذا العمل ، عربون محبة وامتنان لا يقدر

الشكر والتقدير

الحمد لله والشكر لله والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد -
صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وصحبه أجمعين اتقدم بخالص الشكر والتقدير لى
الدكتورة الفاضلة: فتحية رمضان وادي، وامتناني وتقديري لجهودها الكبيرة في إنجاز
هذا العمل، وقد ذودتني بإرشاداته العلمية طول فترة إعداد الرسالة أطال الله في عمرها
وجعلها عونان لطلابها على طريق العلم.

كما أود شكر أعضاء لجنة المناقشة

الدكتورة / نعيمة أحمد شهيدة

والدكتور/ عبد الناصر الهادي عون

على جهدهما واهتمهما وتفضلهما بمناقشة رسالتي هذه وأنه ليسرني أن أستزيد
من علمهما وملاحظتهما القيمة.

واتقدم بالشكر والاعتزاز للأستاذة بقسم الاقتصاد، وكل العاملين بكلية الاقتصاد
جامعة الزاوية كما أتوجه بالشكر والتقدير للأساتذة المحكمين لما بذلوه من جهد في
تحكيم وتصميم أداة الدراسة.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2022)، في ظل بيئة تتسم بالاعتماد شبه الكامل على العائدات النفطية وتعدد أسعار الصرف، إضافة إلى الاضطرابات السياسية والمالية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مدعوماً بالتحليل القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، بالاستناد إلى بيانات سنوية رسمية صادرة عن وزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي والمؤسسات الدولية ذات العلاقة.

أظهرت النتائج أن ارتفاع سعر صرف الدولار ينعكس سلباً على الإيرادات العامة من خلال خفض قيمتها المحلية، في حين يؤدي في المقابل إلى زيادة المصروفات العامة نتيجة ارتفاع تكلفة الاستيراد. أما بالنسبة للدين العام، فقد اتضح أن تأثير سعر الصرف عليه أكثر تعقيداً وحساسية؛ إذ ساهم تراجع قيمة الدينار في تضخم كلفة خدمة الدين الخارجي من جهة، وزيادة الاعتماد على الاقتراض المحلي من جهة أخرى.

خلصت الدراسة إلى أن ضعف التنسيق بين السياسات النقدية والمالية وغياب آليات التحوط ضد تقلبات سعر الصرف ضاعفاً من آثار هذه التقلبات على المالية العامة. كما بينت النتائج وجود تشابه ملحوظ مع تجارب اقتصادات نفطية أخرى مثل العراق والجزائر، بما يعزز موثوقية النتائج وإمكانية الاستفادة من المقارنات.

وأوصت الدراسة بضرورة إصلاح السياسة النقدية بما يضمن استقرار سعر الصرف، وتنويع مصادر الإيرادات، وترشيد النفقات العامة، وإعادة هيكلة الدين العام، إضافة إلى تبني موازنات مرنة مبنية على سيناريوهات متعددة، وتعزيز الشفافية في نشر البيانات لبناء الثقة والحد من المضاربات.

Abstract

This study aims to analyze the impact of exchange rate fluctuations on the general budget of the Libyan economy during the period 2000–2022, within an environment characterized by heavy reliance on oil revenues, multiple exchange rates, and recurring political and financial instability. The study adopts a descriptive-analytical approach supported by econometric analysis using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, based on annual data from the Ministry of Finance, the Central Bank of Libya, and relevant international institutions.

The findings reveal that an increase in the US dollar exchange rate reduces the local value of public revenues, while it simultaneously raises public expenditures due to higher import costs. The impact on public debt was found to be more complex and sensitive, as the depreciation of the Libyan dinar increased the cost of servicing external debt and further expanded reliance on domestic borrowing.

The study concludes that weak coordination between monetary and fiscal policies, along with the absence of financial hedging mechanisms, has amplified the adverse effects of exchange rate volatility on the budget. The results also show strong similarities with the experiences of other oil-dependent economies, such as Iraq and Algeria, which reinforces the credibility of the findings and provides valuable comparative insights.

The study recommends reforming monetary policy to stabilize the exchange rate, diversifying public revenue sources, rationalizing government expenditures, restructuring public debt, adopting flexible budgets based on multiple scenarios, and enhancing transparency in data dissemination to build trust and limit speculative behaviors.

فهرس المحتويات

د.....	الشكر والتقدير
ه.....	المستخلص
ه.....	ABSTRACT
ز.....	فهرس المحتويات
ك.....	فهرس الجداول
ل.....	قائمة الاختصارات
1.....	مقدمة الدراسة
3.....	مشكلة الدراسة
3.....	أهمية الدراسة
4.....	أهداف الدراسة
4.....	الفرضيات
4.....	المنهجية
5.....	حدود الدراسة
6.....	متغيرات الدراسة
6.....	مصطلحات الدراسة
8.....	الدراسات السابقة
11.....	الفصل الأول: مفهوم سعر الصرف وأثره في الاقتصاد الكلي
12.....	مقدمة
13.....	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف
13.....	أولاً: تعريف سعر الصرف وأنواعه
14.....	أنواع سعر الصرف
15.....	ثانياً: نظم سعر الصرف المعتمدة عالمياً
18.....	ثالثاً: العوامل المؤثرة في تقلبات سعر الصرف
22.....	المبحث الثاني: العلاقة بين سعر الصرف ومؤشرات الاقتصاد الكلي
22.....	أولاً: سعر الصرف والتضخم
25.....	ثانياً: سعر الصرف والنمو الاقتصادي
27.....	ثالثاً: سعر الصرف وميزان المدفوعات
31.....	المبحث الثالث: النظريات الاقتصادية المفسرة لسعر الصرف

31	أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP)
33	ثانياً: نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP)
34	ثالثاً: نظرية تعادل أسعار الفائدة (IRP)
36	رابعاً: نظرية العرض والطلب على العملة
39	الفصل الثاني: مفهوم الموازنة العامة وأثرها في الاستقرار المالي
40	مقدمة
41	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للموازنة العامة
41	أولاً: تعريف الموازنة العامة وأهدافها
42	أهداف الموازنة العامة
43	ثانياً: مكونات الموازنة العامة
47	ثالثاً: أنواع الموازنات وتصنيفاتها
48	التصنيف حسب المدة الزمنية، وطريقة الإعداد، والمحتوى الاقتصادي
50	المبحث الثاني: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي
50	أولاً: أدوات السياسة المالية وتطبيقاتها
56	ثالثاً: محددات كفاءة السياسة المالية في الدول النامية
60	المبحث الثالث: تأثير سعر الصرف على الاستقرار المالي عبر الموازنة العامة
60	أولاً: أثر تقلبات سعر الصرف على الإيرادات الحكومية
62	أثر تقلبات سعر الصرف على الإيرادات الحكومية في ليبيا
63	ثانياً: أثر تغير سعر الصرف على المصروفات العامة والدين العام
64	أثر تغير سعر الصرف على المصروفات العامة والدين العام في ليبيا
66	ثالثاً: نماذج تفسير العلاقة بين سعر الصرف والاستقرار المالي
67	ليبيا نموذجاً
	الفصل الثالث: تطورات سعر الصرف والسياسة النقدية في الاقتصاد الليبي (2000-2022)
69	
70	تطورات سعر الصرف والسياسة النقدية في الاقتصاد الليبي (2000-2022)
71	المبحث الأول: تطورات سعر الصرف في ليبيا (2000-2022)
71	عرض وتحليل بيانات سعر الصرف الرسمي (2000-2022)
75	تحليل بيانات سعر الصرف الموازي (2000-2022)
78	تحليل مقارنة بين تطورات سعري الصرف الرسمي والموازي (2000-2022) ...
81	المبحث الثاني: السياسة النقدية المتعلقة بسعر الصرف في ليبيا (2000-2022)
81	السياسات والإجراءات النقدية المتبعة من مصرف ليبيا المركزي

87	القرارات الرسمية والتعديلات الخاصة بسعر الصرف خلال فترة الدراسة
90	آليات التدخل النقدي التي اتبعتها مصرف ليبيا المركزي في مواجهة التقلبات
94	المبحث الثالث: أثر الأزمات السياسية والاقتصادية على سعر الصرف
95	أثر الأزمة السياسية (2011 وما بعدها) على سعر الصرف
98	تأثير العقوبات الدولية وتجميد الأصول على استقرار العملة
101	انعكاسات أزمة النفط على سعر صرف الدينار الليبي
	الفصل الرابع: التحليل الكمي لأثر سعر الصرف على الموازنة العامة في ليبيا(2000-2022)
105	مقدمة
106	المبحث الأول: تحليل اتجاهات الموازنة العامة وسعر الصرف
107	أولاً: تحليل تطور الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة
108	ثانياً: تطور الإيرادات غير النفطية وتأثرها بسعر الصرف
110	ثالثاً: المؤشرات الكلية للعلاقة الأولية بين الإيرادات وسعر الصرف
112	ثانياً: تحليل تطور المصروفات العامة خلال فترة الدراسة
114	ثالثاً: تحليل الدين العام المحلي والخارجي خلال فترة الدراسة
121	المبحث الثاني: التقدير القياسي للعلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة
127	أولاً: الإطار النظري والمنهجي للنموذج
127	ثانياً: اختبار خصائص البيانات ومعالجة السلاسل الزمنية
129	ثانياً: اختبار الثبات للمتغيرات
130	ثالثاً: تقدير نموذج ARDL وتحليل العلاقة
132	التحليل الختامي لمخرجات التقدير القياسي
137	رابعاً: اختبار الفرضيات
139	المبحث الثالث: تفسير ومناقشة نتائج النموذج في ضوء الأدبيات والواقع الليبي
144	أولاً: تحليل العلاقة بين سعر الصرف والإيرادات العامة في ضوء الأدبيات والواقع الليبي
144	ثانياً: تحليل العلاقة بين سعر الصرف والمصروفات العامة في ضوء الأدبيات والواقع الليبي
147	ثالثاً: تحليل العلاقة بين سعر الصرف والدين العام في ضوء الأدبيات والواقع الليبي
149	خاتمة الدراسة
153	النتائج العامة:
154	

156.....	التوصيات
158.....	المصادر والمراجع

فهرس الجداول

- جدول (1) بيانات سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي(2000-2022) 72
- جدول (2) بيانات سعر الصرف الموازي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي(2000-2022) 76
- جدول (2) مقارنة بين سعر الصرف الرسمي والموازي خلال الفترة(2000-2022) 79
- الجدول رقم (3): تطور الإيرادات النفطية وسعر الصرف الرسمي في ليبيا(2000-2022) 109
- الجدول رقم (4): تطور الإيرادات والمصروفات العامة والفجوة المالية في ليبيا(2000-2022) (القيم بالمليار دينار ليبي) 118
- الجدول (5): تطور الدين المحلي في ليبيا وعلاقته بسعر الصرف(2000-2022) (القيم بمليار دينار ليبي) 122
- الجدول رقم (6): تطور الدين الخارجي وتحول قيمته إلى الدينار الليبي(2005-2022) 125

قائمة الاختصارات

يبين الجدول التالي أهم الاختصارات المستخدمة في هذه الدراسة، مع توضيح المقابل

الكامل لها بالإنجليزية، وشرح معناها باللغة العربية:

الاختصار	المصطلح الكامل بالإنجليزية	المعنى باللغة العربية
FX	Foreign Exchange	سعر الصرف
ER	Exchange Rate	سعر الصرف
OER	Official Exchange Rate	سعر الصرف الرسمي
BER	Black Market Exchange Rate (or Parallel Rate)	سعر الصرف في السوق السوداء (أو الموازي)
GR	Government Revenues	الإيرادات العامة
GE	Government Expenditures	المصروفات العامة
PD	Public Debt	الدين العام
GB	General Budget	الموازنة العامة
CBL	Central Bank of Libya	مصرف ليبيا المركزي
LIA	Libyan Investment Authority	المؤسسة الليبية للاستثمار
USD	United States Dollar	الدولار الأمريكي
LYD	Libyan Dinar	الدينار الليبي
ARDL	Autoregressive Distributed Lag Model	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع
ADF	Augmented Dickey-Fuller Test	اختبار ديكي-فولر الموسع (لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية)
ECM	Error Correction Model	نموذج تصحيح الخطأ
F-stat	F-Statistic	إحصائية F (لفحص معنوية النموذج أو الفرضيات)
t-stat	t-Statistic	إحصائية t (لفحص معنوية معاملات الانحدار)
R ²	Coefficient of Determination	معامل التحديد

الإطار العام للدراسة

- مقدمة الدراسة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- الفرضيات
- المنهجية
- حدود الدراسة
- متغيرات الدراسة
- مصطلحات الدراسة
- الدراسات السابقة

مقدمة الدراسة

يُعد سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس قوة الاقتصاد الوطني واستقراره، حيث يمثل أداة مركزية تؤثر في مختلف الجوانب الاقتصادية والمالية، بما في ذلك التجارة الخارجية، والتضخم، والنمو الاقتصادي، والموازنة العامة، ولا تقتصر أهمية سعر الصرف على دوره في ضبط التوازن الخارجي للدولة، بل يمتد تأثيره ليشمل قدرة الحكومات على إدارة مواردها العامة، وتحقيق الاستقرار المالي، والحفاظ على استدامة الدين العام.

وتتزايد حساسية الموازنة العامة تجاه تقلبات سعر الصرف في الاقتصادات الريعانية، التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على سلعة واحدة في تحقيق إيراداتها، كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الليبي الذي يعتمد بشكل شبه كامل على صادرات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، وقد جعل هذا الاعتماد الهيكلي الموازنة الليبية عرضة لآثار مزدوجة، تتمثل في تقلبات أسعار النفط عالميًا، والتغيرات في سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، مما ضاعف من حدة التذبذب في الإيرادات والنفقات، وأثر سلبيًا على قدرة الدولة على التخطيط المالي السليم.

شهد الاقتصاد الليبي خلال العقد الماضي سلسلة من الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية، التي أثرت بشكل مباشر على استقرار سعر الصرف، حيث اتسعت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، وبرزت ظاهرة السوق السوداء للعملة بشكل واضح، وقد أسهمت هذه التطورات في تعقيد المشهد المالي، حيث تراجعت القيمة الفعلية للإيرادات النفطية المحولة إلى الميزانية العامة، في مقابل ارتفاع مستمر في كلفة الإنفاق الحكومي، مما أدى إلى تفاقم العجز المالي وتزايد مستويات الدين العام.

وفي ضوء هذه المعطيات، تبرز أهمية تحليل العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة، ليس فقط بوصفه موضوعًا علميًا نظريًا، وإنما كضرورة عملية لفهم واقع المالية العامة الليبية، وتشخيص طبيعة الأزمات المالية المتكررة، ورسم معالم الإصلاحات المطلوبة لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي. كما أن دراسة هذا الموضوع تسهم في تقديم أرضية معرفية تدعم صانعي القرار في بناء سياسات اقتصادية أكثر مرونة وكفاءة، قادرة على الاستجابة للصدمات النقدية والمالية، والحد من آثارها السلبية على الأداء المالي للدولة.

مشكلة الدراسة

تُعد تقلبات سعر الصرف من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي في ظل اعتماده شبه الكامل على صادرات النفط كمصدر رئيس للإيرادات العامة. ومع تكرار الأزمات السياسية والأمنية خلال العقدين الماضيين، شهدت ليبيا اتساع الفجوة بين السعر الرسمي والموازي للعملة المحلية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على أداء الموازنة العامة من حيث الإيرادات والنفقات ومستويات العجز. وعلى الرغم من خطورة هذه الظاهرة، فإن العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وهيكل الموازنة العامة لم تحظَ بالبحث الكمي والتحليل المنهجي الكافي في الأدبيات الاقتصادية الليبية. ومن هنا تتحدد مشكلة هذه الدراسة في تحليل وقياس طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف الليبي وأداء الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2022)، مع التركيز على تحديد اتجاه وقوة هذا التأثير في الأجلين القصير والطويل، بما يسهم في تقديم فهم علمي وموضوعي للأبعاد الاقتصادية لهذه العلاقة ودعم صانعي القرار في صياغة سياسات أكثر فعالية.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من الدور المحوري الذي يمثله سعر الصرف في الاقتصاديات المعاصرة بصفته أحد أهم المؤشرات الكلية التي تعكس قوة الاقتصاد واستقراره، لما له من تأثير مباشر على مستويات التضخم، النمو الاقتصادي، الميزان التجاري، والموازنة العامة للدولة. وتزداد هذه الأهمية في الحالة الليبية التي تعتمد بشكل شبه كامل على العائدات النفطية كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، مما يجعل الموازنة عرضة للتأثر الحاد بأي تقلبات في أسعار الصرف أو أسعار النفط العالمية.

وتبرز الأهمية العملية للدراسة في كونها تسعى إلى توضيح طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وبنود الموازنة العامة (الإيرادات، النفقات، والدين العام)، وهي علاقة تمثل أساساً لفهم حالة العجز المالي المزمن وصعوبات إدارة المالية العامة في ليبيا. كما أن هذه النتائج ستوفر أرضية علمية تدعم صانعي القرار في صياغة سياسات نقدية ومالية أكثر فاعلية، تسهم في استقرار العملة وتعزيز كفاءة الموازنة.

أما الأهمية العلمية فتتمثل في استخدام أدوات تحليل قياسي حديثة) نموذج (ARDL) تسمح بدراسة العلاقة في الأجلين القصير والطويل، بما يعزز من مصداقية النتائج ويجعلها قابلة للتوظيف في السياسات الاقتصادية. كما أن الدراسة تسد فجوة بحثية في الأدبيات الاقتصادية الليبية والعربية من خلال تغطيتها لفترة زمنية طويلة (2000-2022) وتحليلها الشامل لتأثيرات سعر الصرف على الموازنة العامة، وهو ما لم يُتناول بالقدر الكافي في الدراسات السابقة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية المرتبطة بطبيعة العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (2000-2022)، وذلك على النحو الآتي:

1. تحليل تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في ليبيا خلال الفترة المحددة، مع الوقوف على أبرز التحولات التي شهدتها السوق النقدي المحلي، والعوامل المؤثرة فيه.
2. دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على مكونات الموازنة العامة الليبية، ولا سيما الإيرادات العامة، والمصروفات، والدين العام، وذلك من خلال التحليل الوصفي والإحصائي.
3. تقدير طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ، بهدف تحديد اتجاه التأثير في الأجلين القصير والطويل.

الفرضيات

1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين سعر الصرف والإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2022.
2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين سعر الصرف والمصروفات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2022.
3. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين سعر الصرف والدين العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2022.

المنهجية

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لتحليل طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وأداء الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (2000-2022)، ويقضي

هذا المنهج الجمع بين العرض الكمي للبيانات الاقتصادية المتعلقة بسعر الصرف (الرسمي والموازي) من جهة، ومكونات الموازنة العامة الليبية (الإيرادات العامة، والمصروفات، والدين العام) من جهة أخرى، بهدف الوصول إلى فهم عميق للتغيرات النقدية وأثرها المالي. ويتم استخدام أدوات التحليل الإحصائي والاقتصاد القياسي، وتحديدًا نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، الذي يتميز بقدرته على تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، حتى مع وجود تباين في مستويات تكامل البيانات. كما يتضمن التحليل إجراء اختبارات أولية لتحديد خصائص السلاسل الزمنية، مثل اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) للتحقق من مستوى استقرار المتغيرات. وتعتمد الدراسة على بيانات سنوية مستمدة من مصادر رسمية مثل تقارير وزارة المالية، والنشرات الدورية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، وبيانات المؤسسات الدولية ذات العلاقة، وذلك لتوفير قاعدة بيانات دقيقة وشاملة تغطي فترة الدراسة بشكل متسق وموضوعي.

حدود الدراسة

تحددت هذه الدراسة بعدد من الحدود التي توضح نطاقها وتوجهها، وذلك على النحو الآتي:

1. الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تحليل العلاقة بين سعر الصرف (الرسمي والموازي) والموازنة العامة في ليبيا، من خلال ثلاث متغيرات رئيسية تمثل أبرز مكونات الموازنة، وهي: الإيرادات العامة، والمصروفات العامة، والدين العام، وتهدف إلى تقدير أثر تقلبات سعر الصرف على هذه المتغيرات.
2. الحدود الزمانية: تمتد فترة الدراسة من عام 2000 إلى عام 2022، وهي فترة تم اختيارها لكونها شهدت تحولات اقتصادية ونقدية عميقة في ليبيا، أبرزها تذبذب أسعار النفط، وتقلبات سعر الصرف الرسمية وغير الرسمية، والتغيرات السياسية التي أثرت على أداء المالية العامة.
3. الحدود المكانية: تنحصر الدراسة في الحالة الليبية، باعتبارها نموذجًا اقتصاديًا يعاني من اختلالات مالية ونقدية مزمنة، ويعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي كمصدر رئيسي للإيرادات العامة.

متغيرات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (2000-2022)، وذلك من خلال مجموعة من المتغيرات، تم تصنيفها إلى:

1. المتغير المستقل:

- سعر الصرف: يُقاس بسعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، مع مراعاة الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي عند الحاجة التحليلية.

2. المتغيرات التابعة:

- الإيرادات العامة: وتشمل الإيرادات النفطية وغير النفطية كما ترد في بيانات الموازنة العامة.
- المصروفات العامة: وتشمل الإنفاق الجاري والاستثماري للدولة.
- الدين العام: ويتضمن الدين الداخلي والخارجي كما تصدره الجهات الرسمية.

مصطلحات الدراسة

تتضمن هذه الدراسة عددًا من المفاهيم الاقتصادية الأساسية التي تشكل الإطار النظري والتحليلي لها، ويُقصد بها المعاني التالية إجرائيًا ضمن سياق البحث:

1. سعر الصرف: (Exchange Rate)

يُقصد به في هذه الدراسة القيمة التي يتم على أساسها تبادل الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، وبشكل خاص مقابل الدولار الأمريكي، ويتخذ سعر الصرف في السياق الليبي شكلين:

- سعر الصرف الرسمي: وهو السعر الذي يحدده مصرف ليبيا المركزي لتعاملاته الرسمية، ويُستخدم في بعض الأنشطة الحكومية والاستيراد المدعوم.
- سعر الصرف الموازي: ويُشير إلى السعر غير الرسمي الذي يتم به تبادل العملات في السوق الموازية، ويعكس العرض والطلب الفعلي على العملة الأجنبية خارج القنوات الرسمية، ويتأثر بشكل مباشر بالتقلبات السياسية والاقتصادية.

2. الإيرادات العامة: (Public Revenues)

تشمل جميع الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة لتغطية نفقاتها العامة، وتشمل في السياق الليبي بشكل رئيسي إيرادات النفط، بالإضافة إلى الضرائب، والرسوم، والتحويلات، وتعتمد ليبيا بشكل كبير على إيرادات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، مما يجعل الموازنة عرضة للتقلبات الخارجية في أسعار النفط وسعر الصرف.

3. المصروفات العامة: (Public Expenditures)

تمثل النفقات التي تقوم بها الدولة لتسيير شؤونها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وتشمل الإنفاق على الأجور والمرتبات، والدعم، والمشروعات التنموية، والخدمات العامة، وتُصنّف إلى إنفاق جاري وإنفاق رأسمالي، وقد شهدت المصروفات في ليبيا خلال فترة الدراسة اختلالات بسبب الضغوط المالية وتغيرات أسعار الصرف.

4. الدين العام: (Public Debt)

هو إجمالي الالتزامات المالية التي تترتب على الدولة نتيجة للاقتراض الداخلي والخارجي، ويشمل الدين العام المحلي والدين الخارجي. يُستخدم الدين العام لتغطية العجز في الموازنة العامة عند عدم كفاية الإيرادات، وقد ارتبط حجمه في ليبيا خلال الفترة المدروسة بالتقلبات في سعر الصرف والإنفاق الحكومي.

5. الموازنة العامة: (General Budget)

تشير إلى البيان المالي الذي تعدّه الدولة سنويًا، ويحدد الإيرادات المتوقعة والنفقات المقدرة خلال فترة مالية معينة، وتعد أداة تخطيطية ورقابية رئيسية، ومن خلالها يتم تقييم الأداء المالي للحكومة، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على مكونات هذه الموازنة في ليبيا.

6. نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع: (ARDL)

هو نموذج اقتصادي قياسي يُستخدم لتقدير العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية، سواء في الأجل القصير أو الطويل، ويتميز بإمكانية استخدامه مع سلاسل زمنية غير مستقرة من الدرجة الأولى، وقد استُخدم هذا النموذج في هذه الدراسة لتقدير العلاقة بين سعر الصرف ومكونات الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة من 2000 إلى 2022.

الدراسات السابقة

شهدت العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة اهتمامًا متزايدًا في الأدبيات الاقتصادية، وذلك نظرًا لتأثيراتها المتبادلة وانعكاسها المباشر على أداء الاقتصاد الكلي، لا سيما في البلدان الريفية مثل ليبيا، وفيما يلي عرض مفصل لأبرز الدراسات ذات الصلة:

1- دراسة (Ali et al., 2018) بعنوان: "آثار انخفاض أسعار وإنتاج النفط على الموازنة الحكومية في ليبيا"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الآثار السلبية المحتملة الناتجة عن تراجع أسعار وإنتاج النفط على الموازنة الحكومية الليبية، وذلك من خلال استخدام منهجين: المنهج الفرضي والمنهج الكمي، مع بناء سيناريوهات متعددة تعكس تطورات الأسواق النفطية والأوضاع الأمنية والاقتصادية في البلاد، وأظهرت النتائج أن الانخفاض الحاد في أسعار وإنتاج النفط قد تسبب في تراجع كبير في الإيرادات الحكومية، مما دفع الحكومة لتخفيض الإنفاق العام لكن بمعدلات أقل من الانخفاض في الإيرادات. كما أظهرت الدراسة أن العجز المتوقع في الميزانية قد يتم تمويله عبر طباعة العملة أو استخدام صندوق الثروة السيادية أو أدوات الدين المحلي، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تحسين تحصيل الإيرادات السيادية وخفض النفقات غير الضرورية، خصوصًا المصاريف الإدارية والدعم، مع معالجة مشكلة تضخم الرواتب بشكل دقيق.

2- دراسة (بدر، 2024) بعنوان: "الموازنة العامة في ليبيا وتقلبات أسعار النفط"

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الموازنة العامة في ليبيا وتقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1970-2016، وبيّنت أن التغيرات في أسعار النفط كانت لها آثار مباشرة على جانبي الموازنة العامة وعلى رصيدها. اعتمدت الدراسة على أدوات التحليل القياسي وبعض الاختبارات الإحصائية التي أثبتت صحة فرضية وجود علاقة تبعية بين الطرفين، وقد أظهرت النتائج أن العلاقة بين أسعار النفط والموازنة العامة كانت سالبة في الأجل القصير، في حين اتسمت بالإيجابية في الأجل الطويل، وتوصي الدراسة بضرورة تنويع مصادر الإيرادات لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد.

3- دراسة (البكل وآخرون، 2020) بعنوان: "أثر تغيرات سعري الفائدة والصراف الأجنبي على الدين العام في مصر"

سعت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة التبادلية بين سعر الفائدة وسعر الصراف والدين العام في مصر خلال الفترة 1990-2019، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR. توصلت النتائج إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة يرتبط بارتفاع الدين العام من خلال تأثيره على عجز الموازنة، في حين تبين ضعف تأثير سعر الصراف على الدين الخارجي في الأجل القصير. كما أظهرت النتائج أن تأثير الفائدة على الدين العام يفوق تأثير سعر الصراف، وأن العلاقة التبادلية كانت أكثر وضوحًا في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، وأوصت الدراسة بضرورة السيطرة على أسعار الفائدة وتحسين كفاءة الإنفاق العام.

4- دراسة (كاظم ومحمد، 2023) بعنوان: "قياس أثر الدين العام على سعر الصراف في العراق خلال الفترة 2004-2022"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين الدين العام وسعر الصراف في العراق، بافتراض وجود علاقة طردية بينهما، وقد استخدمت بيانات سنوية خلال فترة الدراسة بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). توصلت النتائج إلى وجود علاقة موجبة بين الدين العام (الداخلي والخارجي) وسعر الصراف الموازي، حيث أن ازدياد الدين الحكومي كان مصحوبًا بتراجع قيمة العملة المحلية. كما أوصت الدراسة بإعادة النظر في سياسات دعم العملة وتوجيهها نحو السلع الإنتاجية بدلًا من الدعم العام للسلع الاستهلاكية.

5- دراسة (Bouchaour & Gomri, 2022) بعنوان: "أثر تقلبات سعر الصراف ومعدل التبادل الدولي على النمو الاقتصادي في الجزائر"

ركزت هذه الدراسة على قياس تأثير كل من سعر الصراف الحقيقي الفعلي ومعدل التبادل الدولي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، باستخدام نموذج VAR واختبارات السببية وتحليل الاستجابة والارتداد. أظهرت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر الصراف إلى النمو الاقتصادي، كما بينت النتائج أن التأثير في الأجل الطويل كان ضعيفًا نسبيًا، في حين ظهر أثر سلبي في بداية الفترة تحول إلى إيجابي لاحقًا، وقد أكدت الدراسة على الطبيعة المركبة وغير المباشرة لعلاقة سعر الصراف بالنمو الاقتصادي.

6-دراسة (Idrees & Neamah, 2024) بعنوان: "قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين

سعري الصرف والفائدة في ماليزيا وتأثيرها على مؤشر القيمة السوقية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة وأثرها على مؤشر القيمة السوقية للأسواق المالية الماليزية خلال الفترة 2000-2020، باستخدام نموذج SVAR وتحليل الاستجابة للصدمات. كشفت النتائج عن علاقة عكسية بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الصرف، وعلاقة طردية بين المتغيرين على المؤشر السوقي، أي أن التغير في أي من المتغيرين ينعكس مباشرة على مؤشر السوق. توصي الدراسة بضرورة التنسيق بين السياسات النقدية والمالية لتحقيق استقرار السوق المالي.

خلاصة الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح أن معظم الأبحاث ركزت على تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والموازنة العامة (مثل دراسة بدر، 2024، ودراسة Ali et al., 2018) أو تناولت تأثير المتغيرات النقدية مثل سعر الصرف والفائدة على الدين العام أو المؤشرات الاقتصادية الأخرى (مثل دراسة كاظم ومحمد، 2023؛ ودراسة البكل وآخرون، 2020) كما اهتم بعضها بالعلاقات التبادلية بين المتغيرات الاقتصادية باستخدام نماذج قياسية متنوعة كالـ VAR و ARDL و SVAR، لكن معظم هذه الدراسات كانت إما عامة أو أجنبية في بيانات اقتصادية مغايرة للبيئة الليبية، أو ركزت على متغير واحد دون معالجة شاملة لمكونات الموازنة العامة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

ما يميز الدراسة الحالية أنها تتناول السياق الليبي تحديداً خلال فترة زمنية حرجة (2000-2022) شهدت تقلبات اقتصادية وسياسية حادة، وتسعى إلى تقديم تحليل تطبيقي شامل لتأثيرات تقلبات سعر الصرف (الرسمي والموازي) على الموازنة العامة بمكوناتها الرئيسية (الإيرادات، المصروفات، الدين العام) باستخدام نموذج ARDL وبالتالي، فإن الدراسة تسد فجوة مهمة في الأدبيات الليبية من حيث الجمع بين التحليل التاريخي والتطبيقي، مع التركيز على العلاقة الديناميكية بين متغيرات حاسمة للاقتصاد الليبي لم تُدرس بهذا التكامل من قبل. كما توفر نتائجها مرجعية كمية لصناع القرار في ظل غياب الاستقرار النقدي والمالي.

الفصل الأول:

مفهوم سعر الصرف وأثره في الاقتصاد الكلي

- ❖ **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف**
- ❖ **المبحث الثاني: العلاقة بين سعر الصرف ومؤشرات الاقتصاد الكلي**
- ❖ **المبحث الثالث: النظريات الاقتصادية المفسرة لسعر الصرف**

مقدمة

يُعد سعر الصرف من أبرز المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على أداء الاقتصاد الكلي، لا سيما في الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية والتدفقات المالية الدولية، وتزداد أهمية سعر الصرف في الاقتصادات الريعية مثل ليبيا، حيث تشكل إيرادات النفط المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية، مما يجعل سعر صرف الدينار الليبي حساسًا للتقلبات العالمية والإقليمية.

إن فهم آلية تحديد سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه يُعد أمرًا جوهريًا لصياغة سياسات نقدية ومالية فعالة، كما أن تغيراته تنعكس على معدلات التضخم والنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات، وبالتالي على استقرار الاقتصاد الوطني عمومًا، وتظهر أهمية هذا المتغير بشكل خاص في الأزمات الاقتصادية التي تتعرض فيها العملة المحلية للضغط، ما يؤثر على القوة الشرائية للمواطن وعلى قدرة الدولة على تنفيذ سياساتها المالية.

وفي ضوء ما تقدم، يتناول هذا الفصل تحليلًا مفصلاً لمفهوم سعر الصرف وأنواعه، والنظم المعتمدة عالميًا في تحديده، إضافة إلى العوامل التي تؤدي إلى تقلباته. كما يستعرض العلاقة بين سعر الصرف وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية المهمة مثل التضخم والنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات، فضلًا عن مناقشة أبرز النظريات الاقتصادية التي فسرت آليات تحديده وتغيره، وذلك بهدف بناء أرضية نظرية قوية تمهد لتحليل الواقع الليبي في الفصول اللاحقة.

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي لسعر الصرف

يُشكّل سعر الصرف نقطة التقاء بين السياسات النقدية والتجارية والمالية في أي اقتصاد، حيث يُعد أحد الأدوات الرئيسية التي تعكس التفاعل بين الاقتصاد المحلي والأسواق الدولية، وتوضح أهمية الإطار المفاهيمي لهذا المتغير من كونه يمثل السعر الذي تُقايس به عملة دولة بأخرى، مما يجعل من الضروري فهم خصائصه وآليات تحديده والأسس النظرية التي تحكم تحركاته.

ينغير سعر الصرف استجابةً لمجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية والنفسية التي تنتشط داخل الأسواق، ويُحدّد وفقاً لنظم متعددة تختلف من دولة لأخرى باختلاف السياسات الاقتصادية المطبقة ومدى تدخل السلطات النقدية في السوق، وقد أسهمت هذه النظم في تشكيل تجارب نقدية متنوعة، كان لها الأثر المباشر في استقرار أو اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية.

أولاً: تعريف سعر الصرف وأنواعه

يُعرف سعر الصرف بأنه القيمة التي تُبادل بها عملة دولة ما مقابل عملة دولة أخرى، ويُعد من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، ويعكس هذا السعر القوة الشرائية للعملة الوطنية مقارنة بالعملة الأجنبية، وبالتالي يُستخدم كمؤشر على كفاءة السياسة النقدية والمالية للدولة، وعلى مدى استقرار الاقتصاد بشكل عام⁽¹⁾.

وقد تنوعت تعريفات سعر الصرف تبعاً للزاوية التي ينظر منها إليه، فاقصادياً، يُعرف على أنه "السعر الذي تُصرف به العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية في سوق العملات"، بينما يرى البعض أنه يمثل "أداة لتسهيل التبادل التجاري الدولي وتحديد كلفة الاستيراد والعائد من التصدير"⁽²⁾. كما يختلف سعر الصرف في التطبيق العملي وفقاً للجهة المستخدمة له، فالمستورد ينظر إليه كسعر شراء للعملات الأجنبية، في حين يراه المصدر كسعر بيع.

وتبرز أهمية سعر الصرف في تأثيره المباشر على التجارة الخارجية، حيث إن أي تغيير في قيمته ينعكس على أسعار السلع والخدمات المستوردة والمصدرة، وبالتالي على ميزان

(1) عبد الرحيم، وآخرون. (2023). العلاقة بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية النقدية في السودان: دراسة قياسية للفترة 2000-2022م. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4(8)، ص 383.

(2) عبد الرحيم، معتر آدم، و مدرس، سليمان خليفة. (2023). المرجع نفسه، ص 383.

المدفوعات. كما يُؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي، وعلى الاحتياطيات الأجنبية للدولة، ما يجعله عنصرًا حاسمًا في رسم السياسات الاقتصادية، خاصة في الدول التي تعتمد على مصدر رئيسي للعملة الأجنبية، كما هو الحال في ليبيا⁽¹⁾.

أنواع سعر الصرف

تتنوع أسعار الصرف تبعًا لآليات تحديدها وطبيعة تدخل السلطات النقدية، ويمكن تصنيفها إلى أنواع متعددة وفقًا للزاوية التي يُنظر منها إلى هذا المفهوم، ولعل أهم تصنيف يُعتمد في الأدبيات الاقتصادية هو ذلك الذي يميز بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي، بالإضافة إلى الأسعار الرسمية والموازية، وكذلك حسب الزمن إلى سعر صرف فوري وأجل.

• **سعر الصرف الاسمي:** هو السعر المعن الذي تُتبادل به عملة معينة مقابل عملة أجنبية في سوق الصرف، ويُستخدم في العمليات التجارية والمصرفية اليومية. لا يأخذ هذا السعر بعين الاعتبار الفروقات في مستويات الأسعار بين الدول، ويُعد المؤشر الأولي الذي يتم مراقبته في الأسواق المالي⁽²⁾.

• **سعر الصرف الحقيقي:** يمثل السعر الذي يعكس القدرة الشرائية الفعلية للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، أي أنه يأخذ في الحسبان معدلات التضخم المحلية والأجنبية، وتُحسب المعادلة التقليدية لسعر الصرف الحقيقي من خلال تعديل السعر الاسمي بمعدلات الأسعار النسبية، وهو مؤشر أكثر دقة لتحديد التنافسية الدولية للدولة⁽³⁾.

• **سعر الصرف الرسمي والموازي:** في بعض البلدان، وخاصة تلك التي تعاني من اختلالات في ميزان المدفوعات أو ضغوط اقتصادية، يظهر ما يُعرف بسعر الصرف الموازي، وهو السعر الذي يُتداول في السوق غير الرسمية. غالبًا ما يكون هذا السعر مختلفًا عن السعر

(1) النجار، وسام عبد الفتاح سليمان عبد الله. (2024). أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في الاقتصاديات الصاعدة والاقتصاديات المتقدمة في الفترة 1995-2022. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، 38(2)، ص78.

(2) النجار، وسام عبد الفتاح سليمان عبد الله. (2024). مرجع سابق، ص80.

(3) النجار، وسام عبد الفتاح سليمان عبد الله. (2024). المرجع نفسه، ص80.

الرسمي الذي تحدده السلطات النقدية، وتؤدي الفجوة بينهما إلى تشوهات اقتصادية كبيرة، كما حدث في الحالة الليبية خلال السنوات الأخيرة⁽¹⁾.

• **سعر الصرف الفوري وسعر الصرف الآجل:** يشير سعر الصرف الفوري إلى السعر الذي يتم به تبادل العملات بشكل فوري في الأسواق، بينما يُستخدم السعر الآجل في العقود المستقبلية لتحديد قيمة تبادل العملات في تاريخ لاحق، مما يسمح بالتحوط من مخاطر تقلبات أسعار الصرف، ويُستخدم على نطاق واسع في العمليات التجارية الدولية والمؤسسات المالية الكبرى⁽²⁾.

إن معرفة هذه الأنواع المختلفة لسعر الصرف لا تُمكن فقط من فهم طبيعة العلاقة بين العملات، بل تساعد أيضًا على تحليل السياسات النقدية المتبعة، وتقدير آثار تقلبات العملة على الاقتصاد الكلي، وعلى الموازنة العامة للدولة تحديدًا.

ثانيًا: نظم سعر الصرف المعتمدة عالميًا

تُعد نظم سعر الصرف من أهم الآليات التي تعتمد عليها الدول في إدارة علاقاتها النقدية مع العالم الخارجي، وتؤثر بدرجة كبيرة في استقرار الاقتصاد الكلي، وتكمن أهمية هذه النظم في كونها تحدد الكيفية التي يتم بها تسعير العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، سواءً من خلال آليات السوق أو عن طريق التدخل الرسمي من قبل السلطات النقدية، أو بمزيج من الاثنين معًا⁽³⁾.

وقد اختلفت الدول عبر التاريخ في اختيار النظام الأنسب لها، بناءً على أولوياتها الاقتصادية وظروفها الهيكلية ومدى انفتاحها التجاري والمالي، ويمكن تصنيف نظم الصرف بشكل عام إلى ثلاث فئات رئيسية: نظام سعر الصرف الثابت، نظام سعر الصرف المرن (العائم)، والنظام المُدار أو الوسيط، وتتنوع هذه الأنظمة فيما بينها من حيث درجة تدخل البنك المركزي في سوق الصرف، ومرونة الأسعار، والأهداف الاقتصادية المرجوة.

(1) خبازي، فاطمة الزهراء. (2016). إشكالية عدم الاستقرار في سعر الصرف ودور السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها مجلة الاقتصاد الجديد، 7 (1)، ص 149.

(2) خبازي، فاطمة الزهراء. (2016). المرجع نفسه، ص 149.

(3) Krugman, P. R., & Obstfeld, M. (2002). *International economics: Theory and policy* (6th ed.). Boston, MA: Addison Wesley, p. 148.

ويُعتبر صندوق النقد الدولي (IMF) المرجع الأساسي في تصنيف هذه النظم، حيث يشير إلى أن الدول تستخدم طيفًا واسعًا من الآليات، تبدأ من الربط الصارم بعملة واحدة، إلى التعويم الكامل الذي تُترك فيه الأسعار لقوى السوق (8) ، وفيما يلي عرض تفصيلي لكل نظام على حدة، مع إبراز مزاياه وتحدياته:

1. نظام سعر الصرف الثابت (Fixed Exchange Rate Regime)

يعتمد هذا النظام على تثبيت العملة المحلية مقابل عملة أجنبية واحدة أو سلة عملات، بحيث تُحافظ السلطات النقدية على سعر صرف مستقر باستخدام احتياطاتها من النقد الأجنبي، والتدخل اليومي في السوق، وغالبًا ما يُستخدم هذا النظام في الدول ذات الاقتصادات الصغيرة أو المعتمدة على صادرات سلعة واحدة، لما يوفره من استقرار في الأسعار وطمأنينة للمستثمرين⁽¹⁾. من أبرز مزايا هذا النظام:

- تقليل تقلبات أسعار الصرف، مما يُسهم في تعزيز الثقة في الاقتصاد.
- دعم الاستثمارات الأجنبية بسبب توقعات واضحة لسعر الصرف.
- المساعدة في كبح معدلات التضخم إذا كانت العملة المرتبطة مستقرة.

لكن يُنقد هذا النظام من حيث تقييده للسياسات النقدية المحلية، إذ تصبح الدولة مضطرة لمواءمة سياساتها مع تلك الخاصة بالدولة التي ترتبط عملتها بها. كما أن تعرض الاقتصاد لصدمات خارجية يمكن أن يؤدي إلى ضغوط كبيرة على الاحتياطات النقدية، كما حدث في عدد من الدول النامية خلال أزمات العملة⁽²⁾.

2. نظام سعر الصرف المرن أو العائم

في هذا النظام، يُترك تحديد سعر صرف العملة المحلية ليخضع بالكامل لقوى العرض والطلب في سوق العملات الأجنبية، دون تدخل مباشر ومستمر من السلطات النقدية، وهو النظام السائد في العديد من الدول الصناعية المتقدمة، مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وكندا، حيث تمتلك هذه الدول أسواقًا مالية قوية وبنوكًا مركزية قادرة على امتصاص الصدمات⁽³⁾.

من بين أبرز مزايا هذا النظام:

(1) Krugman, P. R., & Obstfeld, M. (2002). P. 164.

(2) Mishkin, F. S. (2007). *Money, banking, and financial markets*. New Horizons, p. 482.

(3) Krugman, P. R., & Obstfeld, M. (2002). P. 154.

- تمكين الدولة من انتهاج سياسة نقدية مستقلة تتماشى مع ظروفها الاقتصادية المحلية.
- توفير آلية تلقائية لتعديل الاختلالات في ميزان المدفوعات.
- مرونة في الاستجابة للصدمات الخارجية، خاصة تلك المرتبطة بأسعار السلع أو تدفقات رؤوس الأموال.

لكن في المقابل، فإن أحد أبرز التحديات المرتبطة بهذا النظام هو الارتفاع المحتمل في تقلبات أسعار الصرف، مما قد يحدث حالة من عدم اليقين في التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، خصوصاً في الاقتصادات الناشئة التي تعاني من ضعف العمق المالي وعدم كفاية الأدوات الوقائية.

3. النظام المدار أو الوسيط

يتوسط هذا النظام بين النقيضين: الثبات الكامل والتعويم الحر، حيث تسمح السلطات النقدية بتحريك سعر الصرف ضمن هامش محدد، مع الاحتفاظ بحق التدخل عند الحاجة للحد من التقلبات المفرطة، ويُعرف هذا النموذج أحياناً باسم التعويم المدار، ويُعتبر شائعاً في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية أو تسعى لتحقيق استقرار نقدي تدريجي.⁽¹⁾

من أهم صور هذا النظام:

- نظام الربط الزاحف حيث يتم تعديل السعر الرسمي تدريجياً وفقاً لمؤشرات اقتصادية محددة.
- نظام النطاق المتحرك الذي يُسمح فيه للعملة بالتحرك ضمن نطاق معين قبل تدخل البنك المركزي.⁽²⁾
- نظام سلة العملات حيث يُحدد سعر الصرف بناءً على متوسط مرجح لعدة عملات أجنبية.

وقد لجأت العديد من الدول إلى هذا النموذج بهدف تحقيق التوازن بين الاستقرار والمرونة، بما فيها دول مثل الصين، والمغرب، ومصر بعد تعويم جزئي، حيث يُستخدم التعويم المدار كمرحلة انتقالية نحو تعويم كامل أو استقرار طويل الأجل.

(1) برياطي، حسين. (2017). أنظمة الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول: دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، قسم العلوم الاقتصادية)، ص72.

(2) برياطي، حسين. (2017). المرجع نفسه، ص73.

لا يوجد نظام مثالي يمكن تعميمه على جميع الدول؛ إذ أن اختيار نظام سعر الصرف يعتمد على مجموعة من العوامل، منها: حجم الاقتصاد، درجة الانفتاح، مستوى التطور المالي، طبيعة الصادرات، ومستوى الاحتياطيات الأجنبية، فالدول النفطية مثل دول الخليج اعتمدت نظم تثبيت العملة (مثل الربط بالدولار)، بينما فضّلت اقتصادات ناشئة أخرى نظامًا مرنة أو هجينة لضمان استقرار الاقتصاد الكلي دون التفريط في حرية السياسة النقدية.

وفي الحالة الليبية، شهدت السياسة النقدية تحولاً من النظام الثابت (الرسمي) إلى نظام متعدد لأسعار الصرف، ثم بدأت في الاتجاه التدريجي نحو سعر موحد منذ عام 2021، ضمن مساعٍ للإصلاح المالي والنقدي في ظل ظروف اقتصادية مضطربة.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في تقلبات سعر الصرف

تُعد تقلبات سعر الصرف ظاهرة اقتصادية بالغة التعقيد، ترتبط بعدد كبير من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل فيما بينها بدرجات متفاوتة حسب طبيعة النظام الاقتصادي ومستوى انفتاحه على العالم الخارجي، وتكتسب هذه التقلبات أهمية بالغة في الدول ذات الاقتصادات الريعانية أو الهشة، حيث يمكن لأي اختلال صغير في أحد المتغيرات الأساسية أن يؤدي إلى اهتزازات كبيرة في سعر صرف العملة الوطنية.

ومن بين العوامل الأساسية المؤثرة في تقلبات سعر الصرف، تأتي العوامل الاقتصادية والنقدية في مقدمتها، لما لها من تأثير مباشر وملحوس على حجم المعروض النقدي، ومستوى الطلب على العملة المحلية في الأسواق الدولية.

1. الفروقات في معدلات التضخم بين الدول

يؤدي ارتفاع معدل التضخم في دولة معينة مقارنة بمثيله في دول الشركاء التجاريين إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية، ما يؤدي بمرور الوقت إلى تراجع قيمتها في سوق الصرف الأجنبي، وفقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية، فإن الدولة التي تسجل معدلات تضخم أعلى ستشهد انخفاضاً في قيمة عملتها مقابل العملات الأجنبية⁽¹⁾، وتُعد هذه العلاقة أحد المحركات

(1) بن شلاط، مصطفى. (2016). دراسة قياسية لتحديد سعر صرف الدينار الجزائري حسب نظرية تعادل القوة الشرائية. مجلة التنظيم والعمل (Revue Organisation et Travail)، 4(4)، ص126.

الأساسية لتغيرات سعر الصرف الحقيقي، خاصة في الدول التي لا تعتمد على نظم سعر صرف ثابت.

2. التفاوت في أسعار الفائدة

تلعب أسعار الفائدة دورًا رئيسيًا في توجيه حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل بين الدول، فكلما ارتفعت معدلات الفائدة المحلية مقارنة بالفائدة العالمية، زاد جاذبية العملة الوطنية للاستثمار، مما يرفع من الطلب عليها، وبالتالي يرتفع سعر صرفها، وعلى العكس، فإن انخفاض الفائدة يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال وضعف الطلب على العملة⁽¹⁾، وهذا ما يُفسر كثيرًا من التذبذبات المفاجئة في أسعار الصرف خلال الأزمات المالية أو قرارات البنوك المركزية الكبرى.

3. السياسات النقدية والتدخلات الرسمية

تؤثر السياسات النقدية التي تنتهجها السلطات المالية، مثل حجم العرض النقدي وسعر الخصم ومعدل الاحتياطي الإلزامي، في استقرار سعر الصرف أو اضطرابه، وفي الدول التي تتبع نظم تعويم مُدار، قد تلجأ البنوك المركزية إلى التدخل في سوق الصرف لحماية سعر العملة من تقلبات مفرطة، إما من خلال بيع أو شراء العملات الأجنبية أو عبر آليات إعادة التسعير الرسمية⁽²⁾.

وتزداد حساسية الأسواق تجاه هذه السياسات في الدول النامية، حيث يؤدي غياب الشفافية أو ضعف المصداقية المؤسسية إلى تضخيم أثر أي قرار نقدي على سعر الصرف، كما هو الحال في العديد من التجارب الاقتصادية في إفريقيا والشرق الأوسط.

4. حجم الاحتياطيات الأجنبية لدى الدولة

تلعب احتياطيات النقد الأجنبي دورًا محوريًا في دعم استقرار العملة المحلية، لا سيما في الدول التي تعتمد على نظام سعر صرف ثابت أو مدار، فكلما زادت هذه الاحتياطيات، ازدادت قدرة البنك المركزي على التدخل في السوق لتعديل العرض والطلب وضمان استقرار السعر. أما في حال انخفاضها، فإن قدرة السلطات على ضبط التقلبات تضعف، مما يؤدي إلى انكشاف

(1) بن شلاط، مصطفى. (2016). مرجع سابق، ص 117.

(2) عبد التام السيد، عبد النبي، وعبير عبد النبي. (2024). أثر السياسات النقدية على بعض مؤشرات سعر الصرف. مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، 8(2)، ص 32.

العملة أمام ضغوط السوق⁽¹⁾، ويُعد هذا العامل بالغ الأهمية في الاقتصادات الريفية، مثل ليبيا، التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط في تغذية احتياطياتها الأجنبية.

5. أداء الميزان التجاري وميزان المدفوعات

يعكس الميزان التجاري الفرق بين الصادرات والواردات، بينما يُمثل ميزان المدفوعات الحساب الشامل لتعاملات الدولة الاقتصادية مع الخارج، وعندما يُسجل الميزان التجاري عجزاً مزمناً، فإن الطلب على العملات الأجنبية يفوق العرض، ما يسبب ضغطاً على العملة المحلية ويدفع إلى انخفاض سعرها. بالمقابل، تحقق الفوائض التجارية دعماً للعملة وتُساهم في استقرار سعر الصرف⁽²⁾.

6. الاستقرار السياسي والأمني

يُعد الاستقرار السياسي أحد أهم المحددات غير الاقتصادية التي تؤثر على أداء العملة المحلية، فالاضطرابات السياسية، والحروب، وحالات الانقسام الحكومي تؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين والمواطنين في العملة الوطنية، مما يُسرّع من وتيرة تحويل الأصول إلى عملات أجنبية، وهو ما يؤدي إلى تدهور سعر الصرف، في المقابل، تعزز الحكومات المستقرة الثقة بالسياسات النقدية والمالية، ما يُساهم في استقرار العملة⁽³⁾، وقد عانت ليبيا منذ عام 2011 من ضغوط حادة على سعر صرف الدينار نتيجة الاضطرابات السياسية والانقسام المؤسسي، ما نتج عنه تعدد في أسعار الصرف وارتفاع معدلات الدولار.

7. المضاربات والتوقعات في السوق

تُشكل التوقعات المستقبلية لسعر الصرف أحد العوامل المؤثرة بقوة، حيث يتصرف المتعاملون في السوق بناءً على التوقعات المتعلقة بتغيير السياسات أو الأحداث الاقتصادية أو السياسية، وقد تؤدي المضاربات إلى تحركات غير مبررة في سعر الصرف، خاصة في غياب سوق منظم، أو في حال ضعف التدخل الرقابي للبنك المركزي، ويمكن أن تنشأ "دوامات سعرية"

(1) بشينه، عمر محمد، بن سليم، سالم عطية، و زائد، محمد عقيل. (2020). العلاقة بين سعر صرف الدينار والاحتياطيات الأجنبية في ليبيا مجلة الجامعة الأسمرية، 33(1)، ص337.

(2) بشينه، عمر محمد، بن سليم، سالم عطية، و زائد، محمد عقيل. (2020). مرجع سابق، ص341.

(3) الغايش، مسعد. (2022). حدود سعر الصرف المثلى الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر مجلة السياسة والاقتصاد، 15(14)، ص5.

عندما تتزايد عمليات بيع العملة المحلية بناءً على شائعات أو إشارات أولية، مما يفاقم من تراجع قيمتها بشكل غير مبرر اقتصادياً⁽¹⁾.

من خلال ما سبق، يتضح أن سعر الصرف لا يتحدد بعامل واحد، بل هو نتيجة لتفاعل حيوي بين متغيرات اقتصادية ونقدية وسياسية ونفسية في آنٍ واحد، وتزداد حساسية سعر الصرف لهذه العوامل في الاقتصادات النامية، حيث تكون الأسواق أقل نضجًا والمؤسسات أضعف.

(1) محمد، جابر مرسي، وعبد الفتاح، منال. (2017). تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990-2017). *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، 47(4)، ص 509.

المبحث الثاني:

العلاقة بين سعر الصرف ومؤشرات الاقتصاد الكلي

يُعد سعر الصرف من أبرز المتغيرات المؤثرة في الأداء الاقتصادي العام، نظرًا لارتباطه المباشر بمكونات الاقتصاد الكلي المختلفة، مثل مستويات التضخم والنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات، فهو يشكل حلقة وصل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، ويعكس التفاعل الدينامي بين السياسات الاقتصادية والظروف السوقية، مما يجعل تقلباته مؤثرة بعمق على استقرار الاقتصادات، خاصة في الدول النامية والريعية.

إن العلاقة بين سعر الصرف وهذه المؤشرات ليست خطية أو ثابتة، بل تعتمد على طبيعة النظام الاقتصادي، ومدى انفتاح الدولة على التجارة الخارجية، والهيكل الإنتاجي، فضلاً عن قدرة السلطات النقدية والمالية على إدارة الصدمات، فعلى سبيل المثال، قد يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى تحفيز الصادرات ورفع كفاءة الميزان التجاري، لكنه في المقابل قد يرفع تكلفة الواردات ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية، مما يسبب تضخمًا داخليًا يحد من القدرة الشرائية للأفراد⁽¹⁾.

كما أن تقلبات سعر الصرف تؤثر في قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية، ومدى استدامة الدين الخارجي، وتكاليف خدمة القروض، مما يجعل استقرار هذا المتغير هدفًا رئيسيًا للسياسات الاقتصادية الكلية، وتزداد أهمية هذا التأثير في الحالة الليبية، حيث يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على عائدات النفط بالعملة الأجنبية، بينما تعتمد الميزانية العامة والنشاط الاقتصادي المحلي على الإنفاق الحكومي بالدينار الليبي، مما يجعل أي تغير في سعر الصرف مؤثرًا مباشرًا في التوازن العام.

أولاً: سعر الصرف والتضخم

ترتبط العلاقة بين سعر الصرف والتضخم ارتباطًا وثيقًا في الأدبيات الاقتصادية، نظرًا لأن كليهما يُعد من أبرز المؤشرات التي تعكس استقرار الاقتصاد الكلي، ويُمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمفرط في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية للعملة المحلية، في حين أن سعر الصرف يعكس قيمة هذه العملة مقارنةً

(1) محمد، جابر مرسي، وعبد الفتاح، منال. (2017). المرجع نفسه، ص515.

بالعملات الأجنبية، ومن ثم، فإن أي تغير جوهري في أحدهما غالباً ما تكون له تبعات مباشرة على الآخر.⁽¹⁾

في السياقات الاقتصادية المفتوحة، يُعد سعر الصرف عاملاً مهماً في تحديد أسعار السلع المستوردة، وبالتالي في التأثير على معدل التضخم المحلي، فعندما تُخفض قيمة العملة المحلية ترتفع تكلفة الواردات، ما يؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات في السوق الداخلي، ويُعرف هذا الأثر بـ "التضخم المستورد" وتزداد حدة هذا الأثر في الدول التي تعتمد على الخارج في تلبية حاجاتها الاستهلاكية الأساسية، أو في الدول التي تتمتع بقاعدة إنتاجية محدودة.⁽²⁾ وفي المقابل، قد يسهم ارتفاع سعر صرف العملة المحلية في خفض معدلات التضخم، نتيجة انخفاض أسعار الواردات وزيادة القوة الشرائية، وهو ما يُعرف بتأثير "تمرير سعر الصرف إلى التضخم وتختلف درجة هذا التأثير باختلاف درجة انفتاح الاقتصاد، ومدى مرونة السوق، وفعالية السياسات النقدية المصاحبة.

وتشير معظم النماذج النظرية، بما في ذلك نموذج منحنى فيليبس الموسع ونموذج الأسعار النسبية، إلى أن تقلبات سعر الصرف تشكل واحدة من أهم مسببات التضخم، خاصة في المدى القصير. كما تظهر تجارب اقتصادية متعددة - مثل التجربة التركية خلال العقد الأخير، أو التجربة الأرجنتينية - أن انهيار العملة الوطنية غالباً ما يقود إلى موجات تضخمية صاعدة تتطلب تدخلاً نقدياً صارماً.

تُظهر التجربة الليبية خلال العقدين الأخيرين بوضوح حجم التأثير الذي يمارسه سعر الصرف على معدلات التضخم، في ظل اقتصاد يتسم بدرجة عالية من الاعتماد على الاستيراد، وتذبذب الإيرادات العامة، وغياب التنوع الإنتاجي، فقد أدت التقلبات في سعر صرف الدينار الليبي، خاصة بعد عام 2014، إلى موجات تضخمية متكررة أثرت بشكل مباشر على تكلفة المعيشة، ومستوى الاستهلاك، والاستقرار النقدي العام.

في ظل النظام الثابت شبه الرسمي الذي كان معمولاً به حتى عام 2011، استطاعت ليبيا الحفاظ على معدل تضخم منخفض نسبياً بفضل استقرار العملة ودعم الدولة للسلع الأساسية

(1) البرماوي، أدهم، والجزار، فاروق. (2022). أثر الصدمات غير المتماثلة لسعر الصرف على معدل التضخم باستخدام نموذج NARDL: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 23(2)، ص12.

(2) البرماوي، أدهم، والجزار، فاروق. (2022). المرجع نفسه، ص14.

عبر جهاز الدعم. غير أن الأوضاع تغيرت جذرياً مع تفكك المؤسسات المالية الرسمية، وظهور السوق الموازية للعملة، وتعدد أسعار الصرف، وهو ما خلق بيئة سعرية مزدوجة تُربك الأسواق وتؤدي إلى انفلات التضخم⁽¹⁾.

فقد شهدت ليبيا بين عامي 2016 و2020 ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم، بلغ ذروته في بعض السنوات إلى أكثر من 25%، نتيجة لانخفاض سعر صرف الدينار في السوق الموازي بنسبة تجاوزت 200% مقارنة بالسعر الرسمي، وهو ما انعكس في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، لا سيما الغذاء والدواء، بنسبة قاربت 300% في بعض المناطق، حسب تقارير المصرف المركزي⁽²⁾.

وبالإضافة إلى التأثير المباشر، أسهمت تقلبات سعر الصرف في خلق توقعات تضخمية سلبية لدى الجمهور، ما أدى إلى تسارع عمليات الدولار والاحتفاظ بالنقد الأجنبي، وتقويض فعالية أدوات السياسة النقدية. كما تسبب التدهور في قيمة الدينار في زيادة تكلفة الواردات الحكومية، وهو ما شكل عبئاً على الموازنة العامة، وساهم في تقليص الدعم السلعي، وزاد من حدة ارتفاع الأسعار.

تؤكد هذه التطورات أن سعر الصرف يُعد أحد المحركات الأساسية للتضخم في الاقتصاد الليبي، وأن استقرار الأسعار مرهون إلى حد كبير باستقرار سعر العملة، ما يُحتم إعادة بناء سياسة نقدية متماسكة قادرة على امتصاص الصدمات، وضبط سوق الصرف، وتعزيز الشفافية في إدارة النقد الأجنبي.

تُظهر المعطيات النظرية والتطبيقية أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم تُعد من أكثر العلاقات حساسية في الاقتصادات المفتوحة والريعية على السواء، وفي الحالة الليبية، يمثل استقرار سعر الصرف شرطاً أساسياً للسيطرة على التضخم، وتحقيق الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. لذا، فإن أي إصلاح نقدي أو مالي لا بد أن يأخذ في اعتباره هذه العلاقة الوثيقة.

(1) مصرف ليبيا المركزي. (2021). تقرير التضخم لسنة 2020. <https://cbl.gov.ly/micifaf/2021/04/> تقرير -

التضخم-2020-1.pdf، ص2.

(2) مصرف ليبيا المركزي. (2021). المرجع نفسه، ص5.

ثانيًا: سعر الصرف والنمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية الكلية، ويُقاس عادة بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، وتُعد العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي من أكثر العلاقات إثارة للجدل في الاقتصاد الدولي، نظرًا لتعدد الأطر النظرية التي تفسر هذه العلاقة، وتباين تأثيراتها بحسب طبيعة النظام الاقتصادي للدولة. في السياق النظري، يرى بعض الاقتصاديين أن خفض قيمة العملة الوطنية قد يُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي عبر تحفيز الصادرات، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، وهو ما يُعرف بـ "أثر خفض العملة" ويُفترض وفق هذا المنظور أن يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى ارتفاع الصادرات، وتراجع الواردات، مما يؤدي إلى تحفيز النشاط الإنتاجي المحلي، وخلق فرص العمل، وبالتالي تعزيز النمو⁽¹⁾، وهذا التحليل يُشتق جزئيًا من نموذج الميزان التجاري في المدى القصير.

غير أن هذا التأثير الإيجابي مشروط بجملة من العوامل، أهمها:

- مرونة الطلب على الصادرات والواردات،
- قدرة القطاعات الإنتاجية المحلية على الاستجابة لارتفاع الطلب،
- كفاءة البنية التحتية، و
- فعالية المؤسسات الاقتصادية.

وفي المقابل، يرى اتجاه آخر أن تقلبات سعر الصرف، خاصة الانخفاض الحاد وغير المنضبط، قد تكون ذات أثر سلبي مباشر على النمو الاقتصادي، لا سيما في الدول النامية، حيث تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الواردات، وزيادة تكلفة مدخلات الإنتاج المستوردة، وتفاقم الدين الخارجي المقوم بعملات أجنبية، مما يُضعف قدرة الاقتصاد على التوسع والاستثمار⁽²⁾. كما أن التقلبات الحادة في سعر الصرف تؤدي إلى خلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين المحليين والأجانب، مما يُعيق اتخاذ قرارات الاستثمار طويلة الأجل.

(1) أحمد، محمود سيد، وهناء. (2024). تأثير تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، 38(1)، ص 642.

(2) Rodrik, D. (2008). The real exchange rate and economic growth. *Brookings Papers on Economic Activity*, 2008(2), p. 367.

وبالتالي، فإن تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي ليس موحدًا أو مباشرًا، بل يعتمد على طبيعة الاقتصاد، ونوعية النظام الإنتاجي، ومدى انفتاح الدولة على التجارة الدولية، فضلاً عن الاستقرار السياسي والهيكلية، ففي الاقتصادات المتنوعة ذات القاعدة الإنتاجية الواسعة، قد يُسهم خفض العملة في تحفيز النمو، بينما في الاقتصادات المعتمدة على الواردات مثل ليبيا، قد يؤدي تدهور سعر الصرف إلى نتائج عكسية.

شهد الاقتصاد الليبي خلال العقدين الأخيرين تذبذبات حادة في معدلات النمو الاقتصادي، ترافقت بشكل ملحوظ مع تقلبات كبيرة في سعر صرف الدينار الليبي، خاصة خلال فترات الاضطراب السياسي والانقسام المؤسسي، فقد أثر عدم الاستقرار النقدي بشكل مباشر في أداء القطاعات الإنتاجية، وكفاءة الإنفاق العام، وتدفق الاستثمارات، وهو ما ألقى بظلاله السلبية على فرص تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

خلال الفترة 2000-2010، ومع استقرار سعر الصرف نسبياً وارتفاع العائدات النفطية، سجل الاقتصاد الليبي معدلات نمو موجبة تجاوزت في بعض الأعوام 5%، مدفوعة بزيادة الإنفاق الحكومي، ومشروعات البنية التحتية، والاستيراد المكثف لمستلزمات الإنتاج والخدمات. غير أن هذه الطفرة لم تُترجم إلى تنويع حقيقي في القاعدة الإنتاجية، وظل النمو الاقتصادي مرتبطاً بقطاع النفط وتذبذب أسعاره⁽¹⁾.

أما بعد عام 2011، فقد أدى الانقسام السياسي، وظهور سوق موازية للعملة، وانخفاض سعر الدينار مقابل الدولار بنسبة كبيرة، إلى تدهور البيئة الاستثمارية، وتآكل القوة الشرائية، وارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج، مما أثر سلباً على معدل النمو، الذي سجّل انكماشاً حاداً بلغ -24% في 2014، وفق بيانات المصرف المركزي⁽²⁾. كما تراجعت الثقة في العملة الوطنية، وارتفعت مستويات الدولار، ما زاد من هشاشة الاقتصاد، وأعاق قدرة الدولة على تنفيذ خطط التنمية.

وفي عام 2021، وعلى خلفية توحيد سعر الصرف رسمياً، عرفت البلاد بعض الاستقرار النقدي، إلا أن أثر هذا التعديل على النمو ظل محدوداً بسبب ضعف البنية الإنتاجية،

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2021). (ESCWA). (سبتمبر). (التكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا (2011-2021)، ص 17.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2021). (ESCWA). ، مرجع سابق، ص 32.

واستمرار الاعتماد على الإنفاق الحكومي كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي، دون وجود قاعدة إنتاجية قادرة على الاستفادة من سعر الصرف الموحد.

يتضح إذن أن تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي في ليبيا تحكمه بنية الاقتصاد أحادية المصدر، واعتماده المفرط على الاستيراد والإنفاق العام، إضافة إلى هشاشة البيئة المؤسسية، فغياب تنوع القطاعات الإنتاجية، وانخفاض إنتاجية القطاع الخاص، وضعف الثقة في المؤسسات المالية، كلها عوامل تُقيد الأثر الإيجابي المتوقع لأي إصلاح في سعر الصرف على النمو.

تُبرز التجربة الليبية أن استقرار سعر الصرف يُعد شرطاً لازماً - لكنه غير كافٍ - لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. إذ يتطلب الأمر منظومة متكاملة من السياسات الاقتصادية، تشمل إصلاح النظام المالي، وتحفيز القطاعات غير النفطية، وتحقيق التوازن بين سعر الصرف والقدرة الإنتاجية، حتى تتحول السياسة النقدية إلى أداة فاعلة لدفع عجلة النمو.

ثالثاً: سعر الصرف وميزان المدفوعات

يمثل ميزان المدفوعات السجل الشامل لكافة المعاملات الاقتصادية التي تُجريها الدولة مع باقي دول العالم خلال فترة زمنية محددة، ويتكوّن من حسابين رئيسيين: الحساب الجاري (الذي يشمل الميزان التجاري، والخدمات، والتحويلات)، والحساب الرأسمالي والمالي (الذي يتضمن الاستثمارات والتحويلات الرأسمالية)، ويُعدّ سعر الصرف أحد العوامل المحورية التي تؤثر على توازن هذا الميزان، حيث تُسهم تقلباته في إعادة توجيه تيارات التجارة ورؤوس الأموال، وبالتالي التأثير على المراكز الخارجية للدول.

من الناحية النظرية، تؤثر تغيرات سعر الصرف في ميزان المدفوعات عبر آليتين

أساسيتين:

1. أثر التصدير والاستيراد:

عندما تنخفض قيمة العملة المحلية تصبح الصادرات أرخص نسبياً في الأسواق العالمية، بينما ترتفع كلفة الواردات، ما يُحفّز الطلب على المنتجات المحلية ويُقلل الاعتماد على

السلع المستوردة، وهو ما يُحسّن الميزان التجاري ويدعم الحساب الجاري⁽¹⁾، وتُعرف هذه العلاقة باسم "أثر سعر الصرف على الميزان التجاري"، وقد تم تناولها ضمن ما يُعرف بـ"منحنى J"، الذي يشير إلى أن التدهور الأولي في سعر الصرف قد يؤدي إلى تدهور مؤقت في الميزان التجاري، قبل أن يتحسن مع مرور الوقت بعد تكيف الكميات والأسعار.

2. أثر تدفقات رؤوس الأموال:

تؤثر توقعات المستثمرين حول استقرار سعر الصرف ومعدل العائد على الأصول في قراراتهم الاستثمارية، فإذا توقّع المستثمرون انخفاضًا حادًا في قيمة العملة، فإنهم قد يسحبون استثماراتهم أو يجمعون عن الدخول في السوق، مما يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال وتدهور الحساب المالي⁽²⁾، وفي المقابل، قد يجذب سعر صرف مستقر ومناسب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، ويُعزّز من احتياطات الدولة بالعملة الأجنبية.

غير أن قوة هذه العلاقة تعتمد على مدى مرونة التجارة الخارجية، وسياسات الدولة التجارية والمالية، ومرونة الجهاز الإنتاجي، وحجم الاحتياطات الأجنبية، ففي الدول ذات الاعتماد الكبير على الواردات - كما هو الحال في ليبيا - فإن خفض العملة لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين الميزان التجاري، بل قد يُفاقم العجز إذا لم يترافق مع إصلاحات هيكلية تُعزز من الإنتاج المحلي وتُقلل الاعتماد على الخارج.

تعكس التجربة الليبية على مدى العقود الماضية طبيعة العلاقة الحساسة والمعقدة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، خاصة في ظل الاعتماد شبه الكامل على صادرات النفط كمصدر رئيس للعملة الأجنبية، والانكشاف الكبير على الأسواق العالمية في مجال الواردات، فقد ظل الاقتصاد الليبي يحقق فوائض في ميزان المدفوعات خلال فترات الطفرة النفطية، مدفوعًا بارتفاع أسعار النفط واستقرار سعر صرف الدينار، بينما شهد عجزًا واضحًا في فترات انخفاض العوائد النفطية، متزامنًا مع ضغوط شديدة على العملة المحلية.

(1) جار النبي بابو جار النبي ضحية، د &، ذو النون محمد حامد عثمان، د. (2023). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في السودان: دراسة قياسية خلال الفترة من 2000-2022م. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، (9)4، ص 87.

(2) جار النبي بابو جار النبي ضحية، د &، ذو النون محمد حامد عثمان، د. (2023). المرجع نفسه، ص 88.

في الفترة من 2000 إلى 2010، اتسم ميزان المدفوعات الليبي بفائض مستمر نسبياً، مدعوماً بارتفاع أسعار النفط عالمياً، واستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار عند مستويات مناسبة، مما ساعد على تمويل الواردات بسهولة، وتوفير احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي لدى المصرف المركزي، وقد مكّن هذا الاستقرار من الحفاظ على ميزان مدفوعات إيجابي، ومن تثبيت قيمة الدينار رسمياً عند مستوى مقبول⁽¹⁾.

لكن عقب عام 2011، وخصوصاً بعد الانقسام السياسي وتدهور البنية المؤسسية، شهدت البلاد ضغوطاً متزايدة على ميزان المدفوعات، بسبب تراجع الصادرات النفطية نتيجة للاضطرابات الأمنية المتكررة، بالتزامن مع استمرار حجم الواردات عند مستويات مرتفعة نسبياً، وظهور السوق الموازية للعملة، ما أدى إلى اتساع الفجوة بين العرض والطلب على النقد الأجنبي، وقد أدى ذلك إلى تآكل احتياطات الدولة، وتفاقم العجز في الحساب الجاري، خاصة في سنوات مثل 2014 و2016، حيث انخفضت الإيرادات النفطية بأكثر من 70%، بينما لم يحدث تراجع مماثل في فاتورة الواردات⁽²⁾.

علاوة على ذلك، أثر تدهور سعر الصرف بشكل سلبي على الحساب المالي، نتيجة تراجع ثقة المستثمرين في استقرار العملة، وغياب البيئة القانونية والمؤسسية المشجعة لتدفق رؤوس الأموال، وقد اضطرت السلطات النقدية لاحقاً إلى إجراء عملية توحيد سعر الصرف في عام 2021، وذلك من خلال خفض رسمي لقيمة الدينار أمام الدولار، في محاولة لاحتواء السوق الموازية وتحقيق شفافية أكبر في الطلب على العملة الصعبة. إلا أن هذا الإجراء، رغم تأثيره المؤقت في استقرار الميزان التجاري، لم يُصحب بتحول هيكلي في طبيعة الاقتصاد أو تعزيز القدرة التصديرية، وهو ما قلل من أثره الإيجابي على ميزان المدفوعات العام⁽³⁾.

يتضح من ذلك أن العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في ليبيا تظل خاضعة لهيمنة العامل النفطي، وغياب التنوع الاقتصادي، فضلاً عن هشاشة مؤسسات إدارة النقد

(1) مصرف ليبيا المركزي. (2022). ميزان المدفوعات الليبي لعام 2010 م .

<https://cbl.gov.ly/micifaf/2022/07/> ميزان المدفوعات-الليبي، ص14.

(2) مصرف ليبيا المركزي. (2022). المرجع نفسه، ص14.

(3) مصرف ليبيا المركزي. (2022). مرجع سابق، ص14.

والسياسة التجارية، مما يحد من قدرة الدولة على استخدام سعر الصرف كأداة فاعلة في تحسين وضعها الخارجي دون إصلاح شامل.

تُظهر الأدلة من السياق الليبي أن سعر الصرف يؤثر بشكل مباشر في ميزان المدفوعات من خلال قنوات التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال، غير أن فعالية هذا التأثير تعتمد على البنية الاقتصادية الكلية، واستقرار النظام المالي، والسياسات المصاحبة، وفي غياب إصلاحات هيكلية جذرية، فإن تعديل سعر الصرف لن يكون كافيًا وحده لتحقيق توازن دائم في ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث:

النظريات الاقتصادية المفسرة لسعر الصرف

يُعد سعر الصرف من أكثر المتغيرات الاقتصادية تعقيدًا وتأثرًا بمجموعة واسعة من العوامل الكلية والجزئية، وقد حظي باهتمام بالغ في الأدبيات الاقتصادية، نظرًا لدوره المحوري في تحديد مسار العلاقات التجارية والمالية بين الدول، وفي ظل هذا الاهتمام، نشأت عدة نظريات اقتصادية تحاول تفسير سلوك سعر الصرف وتحديد العوامل التي تحكم تغيراته، سواء في الأنظمة الثابتة أو المرنة، وفي المدى القصير أو الطويل.

تهدف هذه النظريات إلى تقديم نماذج تحليلية تساعد صناع القرار على فهم آلية تحديد أسعار الصرف، والتنبؤ بتقلباته، وتقدير آثاره على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم، النمو، وميزان المدفوعات. كما تُستخدم هذه النماذج كأساس لوضع السياسات النقدية والمالية المرتبطة بإدارة العملة وسوق الصرف.

وتتفاوت هذه النظريات من حيث البُعد الزمني والافتراضات الأساسية؛ فبعضها يركز على التوازن طويل الأجل مثل نظرية تعادل القوة الشرائية، بينما يُعنى بعضها الآخر بالتفاعلات قصيرة الأجل والتوقعات المستقبلية، كما هو الحال في نماذج المضاربة وتدفقات رؤوس الأموال، وبين هذا وذاك، تبرز نماذج تعتمد على العرض والطلب على العملات الأجنبية، مستندة إلى قوى السوق والهيكل التجاري للدولة.

أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP)

تُعد نظرية تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity - PPP) من أقدم وأهم النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير حركة أسعار الصرف، وتستند إلى مبدأ بسيط في جوهره مفاده أن "سعر الصرف بين عملتين يجب أن يعكس القوة الشرائية النسبية لكل منهما"، أي أن الوحدة من العملة يجب أن تشتري الكمية نفسها من السلع والخدمات في كلتا الدولتين بعد تحويلها بسعر الصرف.⁽¹⁾

(1) عبدالله، ياسين، &عبدالعزیز، سفيان. (2021). دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية للاقتصاد الجزائري مجلة الاقتصاد الجديد، 12(4)، ص640.

ترجع جذور هذه النظرية إلى أعمال الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل (Gustav Cassel) في أعقاب الحرب العالمية الأولى، إذ دعا إلى استخدام مفهوم تعادل القوة الشرائية كمرجع لتحديد أسعار صرف العملات التي خرجت من نظام الذهب آنذاك. (40)

وتقوم النظرية في نسختها البسيطة (Absolute PPP) على المعادلة التالية:

$$S = P_1 / P_2$$

حيث:

- S هو سعر الصرف بين العملتين،
 - P₁ هو المستوى العام للأسعار في الدولة الأولى،
 - P₂ هو المستوى العام للأسعار في الدولة الثانية.
- بينما تأخذ النسخة النسبية (Relative PPP) في الاعتبار التغيرات في معدلات التضخم بين البلدين بمرور الوقت، وتفترض أن التغير في سعر الصرف يعكس الفرق بين معدلي التضخم فيهما، ويُعبّر عنها بالعلاقة:

$$\Delta S = \pi_1 - \pi_2$$

أي أن التغير في سعر الصرف بين العملتين يعادل الفارق في معدلات التضخم بين البلدين.

تُستخدم هذه النظرية غالبًا كمعيار طويل الأجل لتقييم ما إذا كانت العملة مقومة بأعلى أو أدنى من قيمتها الحقيقية، وتُعد أداة مرجعية لتقدير "القيمة العادلة" للعملات، وقد اعتمدها مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تحليلاتها⁽¹⁾.

ومع ذلك، تواجه نظرية PPP عددًا من الانتقادات، أبرزها:

- تجاهلها لتكاليف النقل والضرائب والقيود التجارية، التي قد تخلق فروقًا حقيقية بين الأسعار المحلية والدولية.
- افتراضها لتجانس السلع، رغم أن السلع غير القابلة للتداول (مثل الخدمات) تشكل نسبة كبيرة من الإنفاق.
- قصورها في تفسير تقلبات سعر الصرف في المدى القصير، حيث تتحكم العوامل المالية والنفسية والسياسية في السوق بدرجة أكبر من فروق الأسعار.

(1) عبدالله، ياسين، & بن عبدالعزيز، سفيان. (2021). مرجع سابق، ص 646.

ومع ذلك، تظل هذه النظرية ذات قيمة تحليلية كبيرة في الأجل الطويل، خصوصاً في الاقتصادات المستقرة، إذ تشير أغلب الدراسات إلى ميل أسعار الصرف الفعلية نحو مستويات تعادل القوة الشرائية على مدى الزمن، مما يجعلها أداة مرجعية هامة لصناع القرار النقدي.

ثانياً: نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP)

عند محاولة تطبيق نظرية تعادل القوة الشرائية على الاقتصاد الليبي، تُثار تساؤلات مهمة بشأن مدى واقعية هذه النظرية في تفسير تحركات سعر صرف الدينار الليبي، خاصة في ظل التحديات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، وغياب الاستقرار المؤسسي والمالي. فعلى الرغم من أن سعر الصرف الرسمي في ليبيا ظل ثابتاً نسبياً لفترات طويلة - خاصة في العقد الأول من الألفية الثالثة - فإن ذلك الثبات لم يكن انعكاساً لتعادل القوة الشرائية، وإنما كان نتيجة لقرارات إدارية اتخذها مصرف ليبيا المركزي في ظل ارتفاع عوائد النفط ووفرة الاحتياطات الأجنبية، ومع اندلاع الأزمة السياسية في عام 2011، وانقسام المؤسسات، تآكلت القوة الشرائية للدينار بشكل حاد، بينما استمر السعر الرسمي دون تعديل يواكب معدلات التضخم المرتفعة محلياً، وهو ما أدى إلى اتساع الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي⁽¹⁾.

على سبيل المثال، بين عامي 2014 و2017، ارتفع سعر الدولار في السوق الموازي من حوالي 1.4 دينار إلى أكثر من 7 دنانير، في حين لم تتغير الأسعار الرسمية إلا بشكل طفيف، وقد تزامن ذلك مع تراجع القدرة الشرائية للدينار في الداخل، وارتفاع أسعار السلع الأساسية المستوردة، مما يعني أن القوة الشرائية الفعلية للعملة لم تكن متطابقة مع السعر الرسمي المعن، وهو ما يُخالف منطق نظرية PPP.

علاوة على ذلك، يفتقر الاقتصاد الليبي إلى بيئة تنافسية حقيقية، وتعاني أسواقه من تشوهات عميقة في آليات التسعير، واحتكار في بعض السلع والخدمات، إضافة إلى القيود المفروضة على التجارة وغياب الاستقرار الأمني، مما يُعقّد إمكانية تحقق شروط النظرية، وخاصة شرط "تكافؤ الأسعار القابلة للمقارنة".

(1) عبدالحמיד أحمد عثمان حامد، د.، & أحمد سعد أبو فناناس، أ. (2023). التنافسية وسعر الصرف في ليبيا مجلة الدراسات الاقتصادية، 6(2)، ص 156.

ورغم محاولة السلطات في عام 2021 توحيد سعر الصرف الرسمي عند 4.48 دينار للدولار، فإن هذا السعر لا يزال يُحدد إدارياً دون أن يستند إلى معادلات تعكس القوة الشرائية الحقيقية للعملة، أو آليات سوق شفافة، وبالتالي، فإن النظرية في السياق الليبي تظل محدودة في فعاليتها، ولا تصلح إلا كإطار نظري طويل الأجل لتقييم مستوى التشوه في قيمة العملة مقارنة بواقع الأسعار⁽¹⁾.

ثالثاً: نظرية تعادل أسعار الفائدة (IRP)

تُعد نظرية تعادل أسعار الفائدة (Interest Rate Parity - IRP) إحدى الركائز الأساسية في تفسير العلاقة بين أسعار الصرف وأسواق المال الدولية، وهي تتدرج ضمن النظريات الحديثة التي تسعى لتفسير تحركات سعر الصرف في الأجل القصير من خلال التفاعل بين أسواق الأصول المالية بدلاً من الأسواق السلعية، وتقتض النظرية أن الاختلاف في أسعار الفائدة بين بلدين هو العامل الحاسم في تحديد السعر الآجل للعملة الأجنبية، بشرط وجود حرية في حركة رؤوس الأموال بين الأسواق.

تنقسم النظرية إلى شكلين رئيسيين:

1. تعادل أسعار الفائدة المغطى

ينشأ عندما يتم التحوط من مخاطر سعر الصرف من خلال عقود آجلة، ووفقاً لهذه الفرضية، فإن الفارق في أسعار الفائدة بين بلدين يجب أن يعادل الفارق بين السعر الفوري والآجل للعملة الأجنبية، بحيث لا تكون هناك فرصة لتحقيق أرباح بدون مخاطرة.⁽²⁾ ويُعبر عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية:

$$F / S = (1 + i_1) / (1 + i_2)$$

حيث:

- **F** هو سعر الصرف الآجل،
- **S** هو سعر الصرف الفوري،
- **i₁** و **i₂** هما معدلا الفائدة في البلدين المعنيين.

(1) عبدالحميد أحمد عثمان حامد، د.، & أحمد سعد أبوفناس، أ. (2023). المرجع نفسه، ص 160.

(2) بلهوشات، مريم، & لونيس، عائشة. (2016). اختبار نظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد سعر الصرف، ص 110.

2. تعادل أسعار الفائدة غير المغطى: (Uncovered IRP)

يُفترض هنا أن المستثمرين لا يستخدمون أدوات تحوط، بل يعتمدون على توقعاتهم المستقبلية لسعر الصرف، وتُشير النظرية إلى أن العملة ذات سعر الفائدة المرتفع يجب أن تتعرض للانخفاض في المستقبل لتعويض المستثمر عن المخاطر الإضافية، وبالتالي لا يُمكن تحقيق أرباح دون مخاطرة نتيجة للفارق بين معدلات الفائدة.

وقد أثبتت نظرية IRP فاعليتها العالية في أسواق المال⁽¹⁾ المتقدمة، حيث تُستخدم في تحديد أسعار الصرف الآجلة وتقييم استراتيجيات التحوط، كما أنها تُعد أداة رئيسية في قرارات المستثمرين الدوليين وشركات التداول الكبرى.

غير أن صلاحية النظرية تتضاءل في بيئات الاقتصاديات النامية والناشئة، حيث تكثر القيود على حركة رؤوس الأموال، وتتقلب أسعار الفائدة بفعل التدخلات الحكومية، وتغيب الشفافية، مما يؤدي إلى انحرافات هيكلية عن افتراضات النموذج المثالي.

عند محاولة تطبيق نظرية تعادل أسعار الفائدة على الاقتصاد الليبي، تبرز العديد من التحديات التي تُضعف من صلاحية هذه النظرية وواقعيتها، خاصة في ظل الظروف المالية والنقدية غير المستقرة، والانقسام المؤسسي، والانخفاض الحاد في الشفافية والسيولة الدولية.

أولاً، تعتمد نظرية IRP بشكل أساسي على وجود أسواق مالية مفتوحة وحررة تسمح بتدفق رؤوس الأموال بين الدول، وهو ما لا يتوافر في ليبيا منذ سنوات، نظراً للقيود المشددة على التحويلات الخارجية، وغياب سوق نشطة للمشتقات المالية مثل العقود الآجلة والخيارات، ما يجعل من تطبيق فرضية "تعادل أسعار الفائدة المغطى" أمراً غير واقعي.⁽²⁾

ثانياً، لا يتسم النظام المالي الليبي بالمرونة الكافية التي تسمح باستخدام الفائدة كأداة للتأثير في حركة رؤوس الأموال أو تحديد سعر الصرف، فحتى في الفترات التي أعلن فيها مصرف ليبيا المركزي عن معدلات فائدة اسمية، لم تكن هذه المعدلات فعالة في توجيه المدخرات أو اجتذاب الاستثمارات، نظراً لانخفاض ثقة المستثمرين، وارتباط سعر الفائدة بسياسات إدارية وليست سوقية.

(1) بلهوشات، مريم، & لونييس، عائشة. (2016). مرجع سابق، ص 121.

(2) بلهوشات، مريم، & لونييس، عائشة. (2016). المرجع نفسه، ص 123.

ثالثاً، لا توجد سوق متكاملة بين سعر الصرف الرسمي والسعر الموازي، مما يعقّد العلاقة بين أسعار الفائدة وسعر الصرف الحقيقي المتداول، فالفارق الكبير بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء للعملة يجعل العوائد الفعلية على الاستثمار غير قابلة للمقارنة بالمعايير الدولية، ويفتح المجال للمضاربات بدلاً من الاستثمار طويل الأجل المبني على الفارق في العوائد.

ومع غياب سوق للتمويل الخارجي الفعّال، وعدم وجود أدوات مالية حديثة، تصبح فرضية "تعادل أسعار الفائدة غير المغطى" كذلك بعيدة عن الواقع، حيث لا يوجد تدفق منظم أو تنافسي لرؤوس الأموال الأجنبية من وإلى السوق الليبي، بل تسيطر عليه محددات أمنية وسياسية وليس اقتصادية بحتة.

ومن ثم، يمكن القول إن تطبيق نظرية تعادل أسعار الفائدة في ليبيا، سواء في شكلها المغطى أو غير المغطى، يظل محدوداً جداً من الناحية العملية، وإن كانت تحتفظ بقيمتها النظرية فقط في الإطار التحليلي الأكاديمي.

تفيد نظرية IRP في تفسير تحركات سعر الصرف في الأسواق المفتوحة وذات الحوكمة المالية الجيدة، إلا أن ضعف السوق المالي الليبي، وغياب أدوات التحوط، والقيود على رؤوس الأموال، تجعل من هذه النظرية إطاراً غير ملائم لتفسير الواقع الليبي الراهن دون إصلاحات هيكلية عميقة في النظام المالي والمصرفي.

رابعاً: نظرية العرض والطلب على العملة

تُعد نظرية العرض والطلب على العملة من أكثر النماذج بساطة وواقعية في تفسير كيفية تحديد أسعار الصرف في الأسواق الحرة، وهي تنطلق من المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق، حيث يتحدد سعر صرف العملة الأجنبية في السوق بناءً على التفاعل بين كميات الطلب عليها من قبل الأفراد والمؤسسات، وكميات العرض المتاحة منها في الاقتصاد المحلي.⁽¹⁾

وفقاً لهذه النظرية، فإن سعر الصرف هو الثمن الذي يتم به تبادل عملتين، ويخضع - كغيره من الأسعار - لقوى السوق، فإذا زاد الطلب على العملة الأجنبية (مثل الدولار أو اليورو) لأي سبب من الأسباب - مثل زيادة الاستيراد، أو ارتفاع الطلب على تحويلات مالية، أو سحب

(1) Mankiw, N. G. (2012). *Principles of economics* (6th ed.). South-Western College Publications, p. 66.

رؤوس الأموال - دون أن يقابله زيادة في العرض، فإن سعر العملة الأجنبية سيرتفع، أي ستخفص قيمة العملة المحلية، والعكس صحيح: إذا زاد العرض من النقد الأجنبي (من خلال التصدير أو تدفقات الاستثمار أو تحويلات العاملين بالخارج) مع بقاء الطلب ثابتًا، فإن قيمة العملة المحلية سترتفع⁽¹⁾.

تعتمد هذه النظرية على مجموعة من المحددات التي تؤثر في كل من جانبي العرض والطلب، من أبرزها:

- العرض من العملة الأجنبية: يتأثر أساسًا بإيرادات التصدير، وخاصة في الدول الريفية كليبيا، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية والتحويلات الخارجية.
- الطلب على العملة الأجنبية: يُحدد من خلال حجم الواردات، وسداد الالتزامات الخارجية، وتحويل الأموال لأغراض الادخار أو المضاربة.

تتميز هذه النظرية بمرونتها وإمكانية تطبيقها على معظم الأنظمة النقدية، سواء تلك التي تتبنى نظام سعر صرف مرن أو نظامًا مختلطًا. كما أن بساطتها تجعلها أداة شائعة لدى البنوك المركزية والأسواق في تفسير تحركات العملة على المدى القصير، خصوصًا في أوقات الأزمات أو التغيرات المفاجئة في الحساب الجاري أو الميزان التجاري.

ورغم ذلك، تُنتقد هذه النظرية من بعض الباحثين الاقتصاديين لكونها لا تأخذ في الحسبان العوامل النفسية والسلوكية للمستثمرين، ولا تدمج المؤثرات السياسية أو الجيوستراتيجية التي قد تُضعف من دور آليات السوق في تحديد الأسعار، خصوصًا في الدول ذات الهياكل الاقتصادية غير المتنوعة أو ذات الأنظمة المالية غير الناضجة.

عند النظر إلى واقع سوق الصرف الليبي، يتبين أن آلية العرض والطلب تمثل الإطار الأقرب لفهم التحركات الحادة التي شهدتها سعر صرف الدينار الليبي، خصوصًا في السوق الموازي، رغم أن السعر الرسمي ظل لفترات طويلة يخضع لقرارات إدارية من مصرف ليبيا المركزي، ومع غياب نظام صرف مرن وشفاف، برز السوق الموازي كمرآة حقيقية لحركة التوازن بين العرض والطلب على العملة الأجنبية.

فمن جهة العرض، تعتمد ليبيا بشكل شبه كلي على إيرادات النفط كمصدر رئيس للعملة الأجنبية، وتشكل هذه الإيرادات أكثر من 90% من تدفقات النقد الأجنبي إلى البلاد، وبالتالي،

(1) Mankiw, N. G. (2012). P. 89.

فإن أي تراجع في الإنتاج أو في أسعار النفط العالمية يؤدي مباشرة إلى انخفاض المعروض من العملات الأجنبية، ما يخلق ضغوطاً كبيرة على قيمة الدينار⁽¹⁾، وقد تجلّى ذلك بوضوح في فترات الإغلاق القسري للموانئ النفطية، مثل الأزمة التي وقعت بين عامي 2013 و2016، حيث شهدت البلاد تراجعاً كبيراً في صادرات النفط، وهو ما انعكس فوراً على ارتفاع حاد في سعر الدولار في السوق السوداء، وتآكل سريع في احتياطات النقد الأجنبي.

أما على جانب الطلب، فقد شهدت ليبيا ارتفاعاً كبيراً في الواردات من السلع والخدمات، خصوصاً بعد عام 2011، نتيجة تدهور الإنتاج المحلي وتزايد الاعتماد على الخارج لتلبية الحاجات الأساسية. كما ساهمت التحويلات المالية إلى الخارج، سواء لأغراض شخصية أو تجارية أو مضاربية، في زيادة الضغط على سوق العملة، مما أدى إلى نمو غير متوازن في الطلب مقابل تراجع العرض⁽²⁾.

ويُضاف إلى ذلك عامل مهم يتمثل في انعدام الثقة بالسياسات النقدية الرسمية، ما دفع المواطنين والمؤسسات إلى التوجه نحو السوق الموازي للتحوط من تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية، مما زاد من الطلب المضاربي على العملات الأجنبية.

وقد حاول مصرف ليبيا المركزي الحد من هذه الاختلالات من خلال سياسات لتوحيد سعر الصرف، كما فعل في بداية عام 2021، حين تم تحديد السعر الرسمي عند 4.48 دينار للدولار الواحد، ورغم هذه الخطوة، استمرت الفجوة بين العرض والطلب الحقيقيين بسبب استمرار التشوهات الاقتصادية وغياب الإصلاحات الهيكلية في المالية العامة.

تُعد نظرية العرض والطلب على العملة من أكثر النظريات تفسيراً لحالة اللاتوازن في سوق الصرف الليبي، خصوصاً أنها تعكس الواقع الهيكلي لاقتصاد ريعي يعتمد على مورد وحيد للنقد الأجنبي. غير أن ضعف المؤسسات، والقيود على الشفافية، وسيطرة الاعتبارات غير الاقتصادية على القرار المالي والنقدي، كلها عوامل تُعطل تفاعل قوى السوق النقدي، ما يُضعف من فعالية هذه النظرية في المدى الطويل، رغم صلاحيتها التفسيرية في الأجل القصير.

(1) المؤسسة الوطنية للنفط. (2020) تقرير الإيرادات النفطية السنوي. طرابلس، ليبيا: المؤسسة الوطنية للنفط.

(2) المؤسسة الوطنية للنفط. (2020) مرجع سابق.

الفصل الثاني:

مفهوم الموازنة العامة وأثرها في الاستقرار المالي

- ❖ **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للموازنة العامة**
- ❖ **المبحث الثاني: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**
- ❖ **المبحث الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على الاستقرار المالي عبر الموازنة العامة**

مقدمة

تُعد الموازنة العامة للدولة إحدى الركائز الأساسية للنظام المالي في أي اقتصاد، لما تحمله من وظائف متعددة تشمل التخطيط المالي، وتوزيع الموارد، وتحديد أولويات الإنفاق، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وتكتسب هذه الأداة أهمية متزايدة في الدول التي تشهد اختلالات هيكلية، وتحديات تنموية ومالية، كما هو الحال في الاقتصاد الليبي، الذي يواجه منذ سنوات عدة ضغوطاً كبيرة في جانبي الإيرادات والنفقات، نتيجة لعوامل محلية ودولية متداخلة.⁽¹⁾ لقد تطور مفهوم الموازنة العامة من مجرد بيان تقديري للإيرادات والنفقات الحكومية، إلى أداة إستراتيجية تُستخدم في إدارة الاقتصاد الكلي، وتحقيق الاستقرار المالي، وتحفيز النمو، ومعالجة التقلبات الدورية، ولم تعد الموازنة العامة تُعبر فقط عن السياسة المالية للدولة، بل أصبحت انعكاساً مباشراً لمدى كفاءة الحوكمة المالية، ومرونة النظم الضريبية، وفعالية أجهزة الرقابة والمساءلة.

وفي ظل ما تشهده ليبيا من تحولات اقتصادية وأزمات متراكمة، تأتي أهمية تحليل الموازنة العامة كمدخل لفهم بنية الدولة الاقتصادية، والكشف عن مكامن القصور في إدارة الموارد العامة، فغياب الاستقرار السياسي، والاعتماد المفرط على إيرادات النفط، وتذبذب الإنفاق العام، كلها عوامل أدت إلى عجز مزمن في الموازنة، وأسهمت في تآكل الاستقرار المالي وارتفاع الدين العام، وهو ما يُبرز الحاجة الماسة إلى دراسات معمّقة ترصد خصائص الموازنة العامة، وتبحث في سبل ترشيدها وتعزيز أثرها الإيجابي على التوازن الاقتصادي الكلي.

يركز هذا الفصل على تقديم تأصيل نظري وتحليلي لمفهوم الموازنة العامة من خلال ثلاثة محاور رئيسية، أولها يتعلق بالإطار المفاهيمي للموازنة العامة من حيث تعريفها وأهدافها ومكوناتها، ثم ينتقل إلى دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، وأخيراً يسلط الضوء على العلاقة الجدلية بين تقلبات سعر الصرف والاستقرار المالي عبر قناة الموازنة العامة، في محاولة لتفسير الأثر المتبادل بين السياسات النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي.

(1) لعمارة، جمال. (2001). تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة مجلة العلوم الإنسانية، 1(1)، ص 101.

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي للموازنة العامة

تُشكّل الموازنة العامة للدولة الأداة المركزية التي تُعبّر من خلالها الحكومات عن سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والمالية، فهي الإطار الذي تُترجم فيه الأولويات العامة إلى أرقام وسياسات قابلة للتنفيذ، وقد احتلت الموازنة، منذ نشأتها الحديثة، مكانة محورية في الفكر الاقتصادي والمالي، نظرًا لدورها في تخصيص الموارد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان الاستقرار الاقتصادي، وتحفيز النمو في فترات الركود، أو كبح التضخم في فترات التوسع. إن فهم الموازنة العامة يتطلب النظر إلى مفاهيمها الأساسية، وتوضيح أهدافها ومكوناتها، والتفرقة بين أنواعها المختلفة وتصنيفاتها المتعددة، ولا يمكن النظر إليها باعتبارها مجرد وثيقة مالية أو محاسبية، بل باعتبارها أداة سيادية تعكس درجة التماسك المؤسسي، وفعالية التخطيط، ومستوى الشفافية والرقابة المالية في الدولة.

أولاً: تعريف الموازنة العامة وأهدافها

تُعرّف الموازنة العامة للدولة بأنها "بيان تقديري مفصل للإيرادات العامة والنفقات المتوقعة خلال فترة زمنية محددة، غالبًا ما تكون سنة مالية، يتم إعداده واعتماده وفقًا لإجراءات قانونية وتنفيذية محددة"⁽¹⁾، وتمثل الموازنة في جوهرها خطة مالية تُجسد سياسة الدولة في توزيع الموارد واستخدامها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية محددة.

ويُعتبر هذا التعريف امتدادًا لتطورات مفاهيمية شهدتها المالية العامة، حيث لم تعد الموازنة مجرد وثيقة محاسبية تقليدية تُعدّ لحصر المصروفات والإيرادات، بل أصبحت أداة تخطيط إستراتيجية تُوظف لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وضبط التوازنات الكلية في الاقتصاد الوطني، وتنقسم الموازنة عادةً إلى جانبين أساسيين:

- جانب الإيرادات: ويتضمن الموارد المالية المتوقع تحصيلها خلال السنة المالية من مصادر متعددة كالإيرادات النفطية، الضرائب، الرسوم، أرباح المؤسسات العامة، والإعانات الخارجية.

(1) دعاس، خليل. (2021). *المالية العامة*، ص 90.

• جانب النفقات: ويشمل المصروفات اللازمة لتسيير أجهزة الدولة، وتمويل الخدمات العامة، والاستثمارات التنموية، وتسديد الديون.

ويخضع إعداد الموازنة لعدة مبادئ مالية، من أهمها: مبدأ السنوية، ووحدة الموازنة، وشمولية الإيرادات والنفقات، والعلنية والشفافية، وقابلية الرقابة والمساءلة. كما تمرّ عملية إعدادها بمجموعة من المراحل تشمل التخطيط، والمناقشة، والاعتماد، والتنفيذ، ثم الرقابة والتقييم، وهي مراحل تؤكد أن الموازنة ليست مجرد تقديرات مالية، بل عملية إدارية وتشريعية ذات بُعد استراتيجي.

وفي السياق الليبي، ورغم أن الموازنة العامة تُعدّ سنويًا ويصادق عليها مجلس النواب أو السلطة المختصة، إلا أن غياب الاستقرار السياسي والمؤسسي في السنوات الأخيرة أثر على انتظام إعدادها واعتمادها، وأضعف من وظيفة الموازنة في التوجيه والتحكم والتقييم.

أهداف الموازنة العامة

تتمثل الأهمية الحقيقية للموازنة العامة في الوظائف المتعددة التي تؤديها داخل الاقتصاد، والتي لا تقتصر على تنظيم الجوانب المالية فحسب، بل تمتد لتشكل أداة رئيسة لتحقيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتُقسم أهداف الموازنة العامة عادة إلى ثلاث فئات مترابطة: أهداف اقتصادية، وأهداف اجتماعية، وأهداف إدارية وقانونية.⁽¹⁾

1. الأهداف الاقتصادية

من أبرز المهام الاقتصادية للموازنة العامة أنها تُستخدم كأداة لتحقيق التوازن الكلي للاقتصاد من خلال التحكم في مستويات الإنفاق والإيرادات، فهي تتيح للحكومة التأثير في مستوى الطلب الكلي، ومعدلات التضخم، والبطالة، والنمو الاقتصادي. كما تُستخدم لتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية، وتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، خاصة في الدول ذات الاقتصادات المفتوحة أو المعتمدة على مورد واحد مثل ليبيا.⁽²⁾

(1) عمر، عمر النور كريم الدين، زين العابدين، إبراهيم يوسف علي، حامد، علي أبكر محمد. (2021). دور نظم

محاسبة التكاليف في ترشيد الإنفاق العام وتحقيق أهداف الموازنة: دراسة ميدانية على وزارة المالية والاقتصاد والقوى

العاملة - ولاية النيل الأبيض مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 6(2)، ص 7.

(2) مبروك، &نزيه عبد المقصود محمد. (2015). شفافية الموازنة العامة للدولة: أهميتها وآليات تعزيزها مجلة كلية

الشرعية والقانون بطنطا، 30(3)، ص 747.

2. الأهداف الاجتماعية

تلعب الموازنة العامة دورًا مهمًا في إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع، من خلال السياسات الضريبية والإنفاق الاجتماعي، مثل دعم التعليم، والصحة، والإعانات الاجتماعية، ودعم السلع الأساسية. كما أنها تُساهم في تقليص الفجوات الطبقيّة وتعزيز العدالة الاجتماعية، وهو ما يمثل إحدى الأولويات في الدول النامية التي تعاني من تفاوتات هيكلية في الدخل والثروة⁽¹⁾.

3. الأهداف الإدارية والقانونية

تُعد الموازنة أيضًا أداة قانونية تُحدد حدود الإنفاق والإيرادات، وتُتيح للسلطات الرقابية تتبع كيفية استخدام الأموال العامة وفقًا للقوانين واللوائح، فهي تُعبّر عن إرادة الدولة المعلنة ماليًا، وتُستخدم لضبط سلوك الأجهزة التنفيذية والحد من التجاوزات، فضلًا عن تعزيز الشفافية والمساءلة في الإنفاق العام.

وفي الحالة الليبية، يبرز البعد الوظيفي للموازنة بصورة جلية، نظرًا لارتباطها الوثيق بإدارة الإيرادات النفطية، وتلبية الاحتياجات الأساسية، وتمويل الخدمات العامة في ظل غياب بدائل إنتاجية قوية. كما أن التحديات السياسية والأمنية جعلت من تحقيق الأهداف المتكاملة للموازنة مسألة صعبة، وهو ما يستدعي إصلاحًا مؤسسيًا وإستراتيجيًا لتفعيل أدواتها وتحقيق مردودها الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيًا: مكونات الموازنة العامة

1- الإيرادات العامة

تمثل مكونات الموازنة العامة البناء الأساسي الذي تُبنى عليه السياسات المالية للدولة، وهي تنقسم بشكل رئيس إلى جانبي الإيرادات والنفقات، وما يترتب عن التوازن بينهما من فائض أو عجز، ويُعد فهم هذه المكونات أمرًا جوهريًا لتحليل الأداء المالي للدولة، وقياس مدى قدرتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾.

(1) مبروك، & نزيه عبد المقصود محمد. (2015). المرجع نفسه، ص749.

(2) عبد الحق بوعتروس. (2009). آثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة للدولة: حالة الجزائر *Journal of*

Human Sciences، الصفحات، ص106.

أولاً: الإيرادات العامة

تشكل الإيرادات العامة أحد أهم مصادر تمويل أنشطة الدولة، وتمثل الجانب الإيجابي في الموازنة، وتتعدد مصادر هذه الإيرادات وتتنوع تبعاً لطبيعة الاقتصاد، ومستوى تنوعه، ومدى تطور النظام الضريبي فيه، وتنقسم الإيرادات في العادة إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1. الإيرادات النفطية أو الريعية: وهي تمثل النسبة الكبرى من الإيرادات العامة في الدول الريعية مثل ليبيا، إذ تعتمد الدولة بشكل شبه كامل على عوائد تصدير النفط كمصدر رئيس للنقد الأجنبي وتمويل الإنفاق العام، وتُعد هذه الإيرادات ذات طابع غير مستقر، كونها خاضعة لتقلبات السوق العالمية، وأسعار النفط، والإنتاج المحلي.

2. الإيرادات الضريبية: تشمل الضرائب المباشرة مثل ضرائب الدخل والأرباح، والضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية، وتُعد هذه الإيرادات من المصادر المستقرة نسبياً، كما أنها تُستخدم كأداة لإعادة توزيع الدخل وتنظيم النشاط الاقتصادي. إلا أن دورها يظل محدوداً في ليبيا بسبب ضعف القاعدة الضريبية، وتراجع الالتزام الضريبي، ومحدودية التنوع الاقتصادي.

3. الإيرادات غير الضريبية: تشمل الرسوم الإدارية، وعوائد الاستثمارات الحكومية، والغرامات، والهبات أو المنح من الدول أو المنظمات الدولية، وغالباً ما تكون هذه الإيرادات محدودة في كمّها وتأثيرها، ولا تشكل نسبة معتبرة في الاقتصاديات الريعية، إلا في حال وجود استثمارات سيادية فعالة.⁽¹⁾

ويمثل التوازن بين هذه الإيرادات مؤشراً على كفاءة الإدارة المالية العامة، ومدى قدرة الدولة على تقليل اعتمادها على الموارد غير المستقرة، والاتجاه نحو مصادر تمويل دائمة ومستقرة تعزز من الاستقلال المالي.

2- النفقات العامة

تشكل النفقات العامة الجانب المقابل للإيرادات في الموازنة، وتمثل مجموع المصروفات التي تتحملها الدولة في سبيل تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتمويل الخدمات العامة،

(1) عبد الحق بوعتروس. (2009). المرجع السابق، ص 108.

وتشغيل الأجهزة الحكومية، وتُعتبر النفقات مكوّنًا حيويًا في هيكل الموازنة، إذ تُظهر حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتعكس أولوياتها التنموية والوظيفية.

وتُصنّف النفقات العامة عادة إلى نوعين رئيسيين:

1. **النفقات الجارية (التشغيلية):** وهي النفقات التي تُصرف بصفة دورية لتسيير شؤون الدولة، مثل رواتب الموظفين العموميين، نفقات التعليم والصحة، الدعم، وتكاليف الخدمات الأساسية، وتمثل هذه النفقات نسبة كبيرة من الإنفاق في الدول ذات الجهاز الإداري المتضخم، كما هو الحال في ليبيا، حيث يُشكل بند الأجور والدعم الجزء الأكبر من النفقات، مما يقلص الحيز المالي المتاح للاستثمار أو التنمية⁽¹⁾.

2. **النفقات الاستثمارية (الرأسمالية):** وهي النفقات المخصصة لإنشاء البنى التحتية، وتمويل المشاريع التنموية، ودعم الأنشطة الإنتاجية، وتُعد محركًا رئيسيًا للنمو طويل الأجل. إلا أن النفقات الاستثمارية عادة ما تتعرض للتقليص في أوقات العجز أو الأزمات المالية، كما أنها تتأثر بدرجة الاستقرار السياسي والإداري، وهو ما يتجلى بوضوح في الحالة الليبية، حيث تراجعت الاستثمارات العامة في العقد الأخير بسبب الصراعات السياسية والأمنية⁽²⁾.

ويُعد توزيع النفقات بين هذين النوعين مؤشرًا على كفاءة استخدام الموارد العامة، فكلما زادت حصة النفقات الاستثمارية مقارنة بالجارية، دلّ ذلك على توجه الدولة نحو التنمية المستدامة. بينما تشير الموازنات التي تهيمن عليها النفقات الجارية إلى هيكل مالي هش، وقابل للتأثر بالضغوط السياسية والاجتماعية، فضلًا عن ضعف القدرات التخطيطية.

وتتطلب النفقات العامة في الدول النامية ضبطًا ماليًا صارمًا يضمن توجيه الموارد المتاحة نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة، والابتعاد عن الإنفاق غير المنتج أو المكرر، بما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي والنمو المتوازن.

3- العجز والفائض في الموازنة العامة

يُعد العجز أو الفائض في الموازنة العامة من المؤشرات الأساسية التي تُستخدم لقياس الوضع المالي للدولة ودرجة توازنها الاقتصادي، ويُعبّر هذا المؤشر عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال فترة زمنية محددة – عادة سنة مالية واحدة.

(1) مجلس النواب الليبي. (2022، 29 يونيو) قانون رقم 3 لسنة 2022 ميلادية في شأن اعتماد الميزانية العامة للدولة لسنة 2022. الجريدة الرسمية، العدد 3، السنة الأولى. ليبيا.

(2) مجلس النواب الليبي. (2022، 29 يونيو) مرجع سابق.

ففي حال تجاوزت النفقات الإيرادات، يُسجل عجز في الموازنة، أما إذا فاقت الإيرادات المصروفات، فإن النتيجة تكون فائضاً مالياً، ويتطلب كلا الوضعين إدارة مالية رشيدة، غير أن العجز على وجه الخصوص يُعد مصدر قلق اقتصادي ومالي لما يحمله من آثار قصيرة وطويلة الأمد.

ويُصنّف العجز المالي إلى أنواع متعددة:

1. العجز النقدي: وهو الفرق بين الإيرادات الفعلية والنفقات الجارية خلال فترة مالية محددة.
2. العجز الأولي: ويُحسب بعد استبعاد مدفوعات خدمة الدين من إجمالي النفقات، ويُستخدم لتقييم الوضع المالي دون تأثير الديون.
3. العجز الكلي: ويشمل جميع النفقات بما فيها فوائد القروض، ويعكس عبء التمويل العام.
4. العجز الهيكلي: وهو العجز المستمر الناتج عن خلل هيكلي في الاقتصاد، ولا يتأثر بتغيرات الدورات الاقتصادية.⁽¹⁾

في الحالة الليبية، يُلاحظ أن العجز المالي بات ظاهرة مزمنة في السنوات الأخيرة، وهو عجز ناتج عن تراجع إيرادات الدولة بفعل انخفاض أسعار النفط وتقلبات الإنتاج، في مقابل ارتفاع النفقات الجارية، خاصة بندي الأجور والدعم، وقد بلغ العجز في بعض السنوات مستويات مرتفعة، ما دفع إلى تغطيته من خلال الاحتياطي النقدي أو اللجوء إلى أدوات الدين الداخلي، مما أضر على الاستقرار النقدي والمالي.

أما في حالة الفائض المالي، والذي قد يتحقق في فترات ارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات، فإن الإشكال يكمن في كيفية إدارة هذا الفائض بفعالية، بحيث يتم توجيهه نحو مشروعات تنموية واستثمارات مستدامة بدلاً من الاستهلاك غير المنتج، وهي مسألة جوهرية في الاقتصاديات الريفية.

ويمثل العجز أو الفائض أداة تشخيص مهمة تساعد واضعي السياسات الاقتصادية على اتخاذ قرارات تتعلق بتعديل مستويات الإنفاق، أو تطوير مصادر جديدة للإيرادات، أو إعادة هيكلة النفقات بما يتناسب مع أهداف الاستقرار والنمو الاقتصادي.

(1) ماحي، محمد. (2019). طبيعة الموازنة العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط: دراسة حالة الجزائر 2009-2019، ص 103.

ثالثاً: أنواع الموازنات وتصنيفاتها

1- التصنيف حسب البنية المالية والوظيفة الاقتصادية

تختلف أنواع الموازنات العامة وتصنيفاتها تبعاً للزاوية التي يتم النظر إليها من خلالها، سواء من حيث طبيعتها البنوية، أو دورها في النشاط الاقتصادي، أو طريقة إعدادها وتنفيذها، وتُعد هذه التصنيفات ضرورية لفهم فلسفة إعداد الموازنات وتوجهاتها، خاصة في الدول النامية التي تسعى إلى تكييف نماذجها المالية بما يتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية والسياسية.

من أبرز التصنيفات المعتمدة في الأدبيات الاقتصادية ما يلي:

1. من حيث التوازن المالي:

• **الموازنة المتوازنة:** وهي الحالة التي تتساوى فيها الإيرادات العامة مع النفقات العامة، وتُعد هذه الصيغة من الموازنات الشكل التقليدي المثالي الذي يعكس استقراراً مالياً وانضباطاً في الإنفاق. غير أن هذه الصيغة نادراً ما تتحقق فعلياً في الدول النامية بسبب تقلبات الإيرادات وضعف التخطيط المالي.⁽¹⁾

- **الموازنة غير المتوازنة:** وهي الأكثر شيوعاً في الواقع العملي، وتنقسم إلى نوعين⁽²⁾:
 - موازنة بعجز: عندما تفوق النفقات الإيرادات.
 - موازنة بفائض: عندما تفوق الإيرادات النفقات.

2. من حيث الوظيفة الاقتصادية:

- **الموازنة التقليدية (الكلاسيكية):** وتهتم فقط بتحديد الإيرادات والنفقات دون التركيز على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وهي غالباً محاسبية الطابع.
- **الموازنة الوظيفية:** وتركز على الأهداف والنتائج، حيث تُربط النفقات بالأغراض والبرامج التنموية، وتُستخدم كأداة للتخطيط المالي والاقتصادي، وهي المعتمدة في أغلب الأنظمة المعاصرة⁽³⁾.

(1) فاوي، يوسف، & ياسمين. (2022). تقييم أساليب إعداد الموازنة العامة (دراسة تحليلية) مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للبحوث التجارية، 6(1)، ص5.

(2) فاوي، يوسف، & ياسمين. (2022). تقييم أساليب إعداد الموازنة العامة (دراسة تحليلية)، المرجع السابق، ص18.

(3) كريم، ر. م. (2023). التخطيط والموازنة العامة: أنواع وأدوات. مطبعة الجامعة.

في الحالة الليبية، وعلى الرغم من اعتماد النمط التقليدي في إعداد الموازنات لفترات طويلة، إلا أن التحولات الاقتصادية والسياسية دفعت إلى تبني بعض سمات الموازنة الوظيفية، خصوصاً في محاولات ضبط الإنفاق وربطه بالبرامج الحكومية، ومع ذلك، لا يزال الإعداد الفعلي للموازنة يعاني من ضعف التنسيق، وغياب الربط الحقيقي بين الأهداف العامة وأوجه الصرف، ما يُضعف الأثر الاقتصادي للموازنة⁽¹⁾.

التصنيف حسب المدة الزمنية، وطريقة الإعداد، والمحتوى الاقتصادي

إلى جانب التصنيفات السابقة، يمكن تمييز أنواع الموازنات أيضاً من زوايا إضافية، أهمها مدة النفاذ، وآليات الإعداد، والمحتوى الاقتصادي أو البنوي، وذلك على النحو الآتي:

3. من حيث المدة الزمنية:

- الموازنة السنوية: وهي الأكثر شيوعاً، وتُعد لفترة مالية تمتد عادة لاثني عشر شهراً، ويُعتمد هذا النوع في معظم الدول، ومنها ليبيا، نظراً لإمكانية التنبؤ بالإيرادات والنفقات خلال هذه المدة.

- الموازنة متعددة السنوات (متوسطة أو طويلة المدى): وهي موازنات تُعد لثلاث سنوات أو أكثر، تُستخدم لأغراض التخطيط الاستراتيجي، وتمكن من استيعاب البرامج والمشروعات الكبيرة التي تتجاوز سنة مالية واحدة، ومع أن هذا النمط يُعد أكثر ملاءمة لتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن تطبيقه في ليبيا لا يزال محدوداً، نظراً للتقلبات السياسية والإدارية⁽²⁾.

4. من حيث طريقة الإعداد:

- الموازنة الشاملة (الكاملة): وتتضمن جميع الإيرادات والنفقات المتوقعة للدولة، بما في ذلك الصناديق الخاصة والجهات المستقلة.

- الموازنة الجزئية (غير الشاملة): وتُغطي جزءاً فقط من الإنفاق الحكومي، وقد تكون خاصة بوزارة أو قطاع معين، وغالباً ما يؤدي هذا النوع إلى تشتت في تقديرات الإنفاق، وضعف في الرقابة الكلية على المالية العامة⁽³⁾.

(1) صانوري، أحمد محمد. (2015). مدى إمكانية تطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء في القطاع الحكومي بليبيا .

المجلة الليبية للإدارة العامة والمالية، 1(2)، ص12.

(2) موسى، أحمد محمد. (2008). الموازنات التخطيطية حسب الفترة الزمنية: دراسة الوصف والتحليل (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا. ص21.

(3) موسى، أحمد. الموازنات التخطيطية حسب الفترة الزمنية: دراسة الوصف والتحليل، المرجع السابق ص28.

5. من حيث المحتوى الاقتصادي:

- موازنة الأداء: وهي موازنة تُربط فيها النفقات بنتائج محددة، وتُستخدم لقياس الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد، وتُعد من الأدوات الحديثة التي تُساعد على رفع جودة الإنفاق العام.
- موازنة البرامج: وتُبنى على أساس تقسيم النفقات حسب البرامج الحكومية، وليس حسب الأبواب التقليدية (أجور، تشغيل، استثمار)، وهي تُستخدم لتعزيز الربط بين الإنفاق والخطط التنموية، وتُساهم في دعم الشفافية والمساءلة.
- موازنة البنود: وهي الشكل التقليدي الذي يُدرج فيه الإنفاق تحت بنود محاسبية ثابتة، ويُستخدم أساسًا لضبط الإنفاق والرقابة، لكنه لا يُظهر الأثر التنموي للإنفاق⁽¹⁾. وفي السياق الليبي، لا تزال موازنة البنود هي المعتمدة رسميًا، مما يحدّ من قدرة السلطات على قياس الأثر الحقيقي للإنفاق العام، أو ربطه بالنتائج والمخرجات المرجوة، وقد أشارت عدة تقارير محلية ودولية إلى ضرورة الانتقال نحو موازنة البرامج أو الأداء، بما يتلاءم مع طبيعة التحديات التنموية في ليبيا، ويعزز فاعلية السياسة المالية.

(1) المرجع السابق، ص36.

المبحث الثاني:

السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي

تعد السياسة المالية أحد الأعمدة الرئيسية للسياسات الاقتصادية الكلية، وتُمثل الأداة المركزية التي تعتمدها الحكومات لتنظيم النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالموازنة العامة للدولة، من حيث كونها تعبيراً عملياً عن أولويات الإنفاق والإيرادات، ومحددًا لمسار الاقتصاد الكلي على المدى القصير والطويل.

فالساسة المالية لا تقتصر على مجرد ضبط الإنفاق أو فرض الضرائب، بل تمتد لتشمل إدارة الدين العام، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومعالجة الاختلالات الهيكلية، عبر حزمة من الإجراءات التي تتسم بالمرونة والتدرج، وقد برز هذا الدور بشكل خاص في الدول النامية، حيث تُعاني الاقتصادات من اختلالات مزمنة في مؤشرات النمو والتشغيل والتوازن الخارجي.

ويأخذ دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي بعداً خاصاً في الدول الريفية مثل ليبيا، التي تعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية، ما يجعل أداء السياسة المالية مرآة مباشرة لتقلبات السوق العالمية، في هذا السياق، تصبح كفاءة توظيف أدوات السياسة المالية، وقدرتها على ضبط الموازنة، وتوجيه الموارد نحو أولويات حقيقية، من العوامل الجوهرية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي المنشود⁽¹⁾.

أولاً: أدوات السياسة المالية وتطبيقاتها

تُعرّف أدوات السياسة المالية بأنها الوسائل التي تعتمدها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق أهدافها الكلية، من خلال التحكم في جانبي الإيرادات والنفقات العامة، سواء بالزيادة أو النقصان، وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة، وتُستخدم هذه الأدوات ضمن إطار استراتيجي يهدف إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب الكليين، وتحفيز النمو، وخفض معدلات البطالة، ومواجهة التضخم، إضافة إلى الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي⁽²⁾.

وتُصنّف أدوات السياسة المالية تصنيفاً رئيسياً إلى مجموعتين متكاملتين:

(1) الأكرش، ع. م. (2017). أثر الإيرادات النفطية على السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة 1990-2014. *المجلة المصرية للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 20(1)، ص5.

(2) صندوق النقد الدولي. (2007). *الأدلة الأساسية للسياسة المالية*، واشنطن: صندوق النقد الدولي. ص3.

1- أدوات الإيرادات العامة (السياسة الضريبية):

وتشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والرسوم، والعوائد المالية الأخرى، وهي تهدف إلى تمويل الإنفاق العام من جهة، والتأثير في توزيع الدخل والطلب الكلي من جهة أخرى، وتُعد هذه الأدوات من أبرز أدوات التأثير في سلوك المستهلكين والمنتجين، فضلاً عن دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية إذا ما استُخدمت بصورة تصاعدية ومرنة.

2- أدوات الإنفاق العام:

وتمثل الجانب الآخر من السياسة المالية، وهي تنطوي على الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات، والمشروعات التنموية، والتحويلات الاجتماعية، والدعم، ويُستخدم هذا الإنفاق لتحفيز الطلب الكلي في فترات الركود، أو تقليصه في حالات التضخم، إضافة إلى دوره في دعم البنية التحتية، ورفع مستوى الخدمات العامة.

ويُضاف إلى هذين المكونين عنصر ثالث في بعض التصنيفات وهو السياسة التمويلية: وتُشير إلى استخدام القروض العامة سواء الداخلية أو الخارجية كأداة لتمويل العجز في الموازنة، أو تمويل النفقات التنموية، وتُعد هذه الأداة ذات أثر مزدوج: فهي تُسهم في تمويل الإنفاق على المدى القصير، لكنها تُشكّل عبئاً على الاستقرار المالي في المدى الطويل إذا لم تُدار بكفاءة⁽¹⁾.

يختلف تطبيق أدوات السياسة المالية من دولة إلى أخرى بحسب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، وكذلك بحسب درجة التطور المؤسسي والقدرة الإدارية للحكومة، ففي الاقتصادات المتقدمة، عادةً ما تكون أدوات السياسة المالية موجهة بطريقة دقيقة لتحقيق أهداف محددة مثل النمو المستدام والتحكم في التضخم، بينما في الدول النامية، بما فيها ليبيا، فإن استخدام هذه الأدوات غالباً ما يتأثر بعوامل هيكلية، مثل تقلب الإيرادات العامة وضعف كفاءة الإنفاق العام⁽²⁾.

1- تطبيق أدوات الإيرادات العامة في ليبيا:

(1) دلعباب، أبوبكر خليفة. (2022). قياس مدى امتثال السلطات المالية الليبية بمتطلبات القيد الزمني للموازنة العامة:

دراسة تحليلية للاستدامة المالية باستخدام نموذج ARDL (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بنغازي، كلية

الاقتصاد. ص 58

(2) دلعباب، أبوبكر خليفة قياس مدى امتثال السلطات المالية الليبية بمتطلبات القيد الزمني للموازنة العامة، المرجع

السابق، ص 79.

تُظهر التجربة الليبية اعتمادًا شبه كلي على إيرادات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، حيث تمثل أكثر من 90% من إجمالي الإيرادات في معظم السنوات خلال العقدين الماضيين، ويُعزى هذا الاعتماد إلى ضعف السياسات الضريبية، سواء من حيث التشريع أو التطبيق، إذ لا تتعدى مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة نسبة 4-6% من إجمالي الإيرادات، وهي نسبة متدنية مقارنةً بالمعدلات العالمية⁽¹⁾، وقد أدى هذا الوضع إلى هشاشة في الهيكل المالي، حيث تتأثر قدرة الدولة على الإنفاق بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط العالمية، ما يُضعف فعالية السياسة المالية كأداة للتوازن الاقتصادي.

2- تطبيق أدوات الإنفاق العام في ليبيا:

شهدت السياسة الإنفاقية في ليبيا خلال السنوات الماضية حالة من التوسع المفرط في النفقات الجارية، خاصة في أبواب الرواتب والدعم، على حساب النفقات الاستثمارية والتنمية، فعلى سبيل المثال، استحوذ بند المرتبات على أكثر من 55% من الإنفاق العام في بعض السنوات، بينما لم تتجاوز النفقات الرأسمالية نسبة 5-10%، ما يشير إلى ضعف في توجيه الإنفاق نحو الأنشطة المنتجة والمولدة للدخل وتُعد هذه الحالة من سمات الاقتصادات الريعانية، حيث يغيب المنطق الاقتصادي في تخصيص الموارد، وتطغى اعتبارات الترضية السياسية والاجتماعية، مما يُعوق فاعلية الإنفاق في تحقيق أهداف التوازن والنمو⁽²⁾.

3. استخدام أدوات الدين العام:

لجأت ليبيا، في ظل العجز المزمن في الموازنة، إلى الاعتماد على الدين الداخلي لتغطية احتياجاتها التمويلية، خصوصًا خلال فترات الأزمات السياسية والانقسام المؤسسي، وقد أدى هذا إلى تراكم الدين المحلي وارتفاع تكاليف خدمته، وهو ما يُشكل ضغطًا إضافيًا على الموازنة العامة، ومع غياب سياسة واضحة لإدارة الدين، تصبح هذه الأداة محدودة الفاعلية بل وقد تؤدي إلى تفاقم الاختلالات المالية على المدى الطويل

(1) World Bank. (2021). *Libya Economic Monitor: Summer 2021*. Washington, DC: World Bank. p. 1.

(2) World Bank. (2025, April 25). *Libya Overview*. In *Libya Economic Monitor*. Washington, DC: World Bank. Retrieved from World Bank website: <https://www.worldbank.org/en/country/libya/overview>

بناءً على ما سبق، يتضح أن أدوات السياسة المالية في ليبيا تُستخدم بدرجة محدودة وغير متوازنة، مما يقلل من قدرتها على تحقيق التوازن الاقتصادي الحقيقي، ويُبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية في النظام المالي، سواء من جهة تعبئة الإيرادات، أو من جهة كفاءة تخصيص الإنفاق.

في السياق الليبي، تأخذ العلاقة بين السياسة المالية والموازنة العامة طابعًا خاصًا يتسم بقدر كبير من التعقيد، نظرًا للظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي تمر بها البلاد منذ عام 2011، والتي انعكست بوضوح على آليات التخطيط المالي، وكفاءة الإنفاق، ووضوح الرؤية الاقتصادية العامة، فقد أصبحت الموازنة العامة أداة أكثر انفعالية منها تخطيطية، أي أنها تُستخدم للاستجابة للضغوط السياسية والاجتماعية، أكثر من كونها أداة لتنفيذ سياسة مالية ذات أهداف اقتصادية واضحة⁽¹⁾.

وقد برزت مجموعة من الإشكالات التي تعكس ضعف الارتباط الفعلي بين السياسة المالية والموازنة العامة، من أبرزها:

1. غياب استراتيجية مالية شاملة:

لم تتبن الحكومات الليبية المتعاقبة خطة مالية واضحة المعالم يمكن من خلالها ضبط بنية الموازنة وتوجيه الإنفاق العام نحو أولويات استراتيجية، ما جعل السياسة المالية تتسم بالتشتت وردّ الفعل، بدلاً من الاستباق والتخطيط طويل الأمد.

2. الاعتماد المفرط على الإنفاق الجاري:

تُظهر بيانات الموازنات العامة الليبية خلال السنوات الأخيرة أن أكثر من 60% من الإنفاق العام يُخصص للمرتبات والدعم، وهو ما يُقلل من فرص استخدام الموازنة كأداة فعالة للتنمية، ويحدّ من فاعلية السياسة المالية في توجيه الاقتصاد نحو التوازن والإنتاجية⁽²⁾.

3. ضعف التنسيق بين الجهات المالية:

(1) الدامي بدر، حسن. (2024). الموازنة العامة في ليبيا وتقلبات أسعار النفط [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد. ص 12.

(2) البنك الدولي. (2024). تقرير البنك الدولي حول الاقتصاد الليبي: هيكل الإنفاق الحكومي، واشنطن، العاصمة الأمريكية. ص 17.

أدى الانقسام السياسي إلى وجود أكثر من سلطة تنفيذية ومالية في البلاد، مما أسفر عن تعدد في قرارات الإنفاق والإيرادات، وتداخل بين السياسات المالية والإجراءات الموازنية، وهذا الوضع ساهم في غياب الرقابة الكلية، وصعوبة تقييم الأداء المالي العام، مما أضعف العلاقة بين الأداة (الموازنة) والهدف (السياسة المالية).

4. الافتقار إلى الشفافية والتقييم المؤسسي:

رغم إعداد الموازنة العامة سنويًا، إلا أن غياب مؤسسات مستقلة فعالة تقوم بتقييم أثر هذه الموازنات على الاقتصاد الكلي، مثل التضخم والبطالة والنمو، يُضعف من فاعلية السياسة المالية ويجعلها أقرب إلى الحسابات المحاسبية منها إلى الأداة الاقتصادية الشاملة⁽¹⁾.

إن هذا الضعف في العلاقة بين الموازنة العامة والسياسة المالية يُعد من بين أهم العوامل التي تعيق تحسين الأداء الاقتصادي العام في ليبيا، ويؤكد ضرورة تبني إصلاحات مؤسسية وهيكلية تهدف إلى تحقيق الانسجام بين الخطط والسياسات من جهة، وأدوات التنفيذ من جهة أخرى.

ثانيًا: دور المؤسسات المالية في ضبط تنفيذ الموازنة العامة

يُعد ضبط تنفيذ الموازنة العامة من الوظائف الأساسية التي تقع على عاتق الدولة من خلال مؤسساتها المالية المختلفة، إذ تشكل هذه المؤسسات الآلية التنظيمية والتنفيذية التي من خلالها تتم ترجمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية إلى أرقام فعلية قابلة للقياس والتتبع. ولا تقتصر مهمة المؤسسات المالية على مجرد تنفيذ الأوامر المالية، بل تشمل الإشراف على مدى انضباط الجهات العامة بالتشريعات واللوائح المالية، وضمان توجيه النفقات والإيرادات بما يحقق الكفاءة الاقتصادية والانضباط المالي العام.

تشمل المؤسسات المالية في هذا السياق وزارة المالية بوصفها الجهة المركزية المسؤولة عن إعداد الموازنة وتنفيذها، ومصرف ليبيا المركزي المعني بتوفير التغطية النقدية وضبط السياسة النقدية ذات الصلة، وديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية باعتبارهما جهات رقابية مستقلة، بالإضافة إلى مصلحة الضرائب والجمارك وغيرها من الهيئات ذات الصلة بالإيرادات السيادية. وتُمارس

(1) الدامي بدر، حسن. الموازنة العامة في ليبيا وتقلبات أسعار النفط، مرجع سابق ص 23.

هذه المؤسسات مجتمعة وظائفها وفقاً لمجموعة من القوانين واللوائح المنظمة، مثل قانون النظام المالي للدولة، وقانون اعتماد الموازنة العامة، وقانون ديوان المحاسبة (1).

تتمثل مهام المؤسسات المالية في ضبط تنفيذ الموازنة من خلال:

1. إعداد تقديرات دقيقة وشاملة للإيرادات والنفقات استناداً إلى بيانات واقعية ومنهجيات علمية، وهو ما يُعد مدخلاً أساسياً لتنفيذ موازنة قابلة للتطبيق بعيداً عن العجز المزمّن أو التقديرات العشوائية.

2. توفير الاعتمادات المالية وضمان توزيعها على الجهات المستفيدة بطريقة تتماشى مع الأولويات الوطنية وبما يحقق العدالة والكفاءة.

3. مراقبة تنفيذ الموازنة من خلال نظم محاسبية ومعلوماتية دقيقة، تتيح تتبع الإنفاق والتحصيل بشكل دوري، والكشف عن الانحرافات في الوقت المناسب، وهو ما يتطلب وجود نظم معلومات مالية متكاملة تساعد على الرقابة الآنية.

4. الرقابة الاستباقية واللاحقة، حيث تُمارس الرقابة المالية السابقة من قبل وزارة المالية عبر إدارات المراجعة الداخلية، فيما يُمارس ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية الرقابة اللاحقة من خلال مراجعة الحسابات الختامية، والكشف عن التجاوزات المالية، ومساءلة الجهات المقصرة.

5. تحليل الأداء المالي وتقديم التقارير الدورية التي توضح مدى التزام الجهات العامة بتنفيذ بنود الموازنة وفقاً للأهداف المحددة، ومدى كفاءة استخدام الموارد العامة، وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين الأداء المالي العام.

إن هذه الأدوار تكتسب أهمية خاصة في ظل ما تواجهه الدول النامية من تحديات في ضبط الإنفاق العام، حيث تؤكد الأدبيات الاقتصادية أن ضعف البنية المؤسسية، وعدم استقلالية الأجهزة الرقابية، وضعف الإفصاح المالي، كلها تمثل معوقات رئيسية أمام تنفيذ موازنات فعالة (2).

¹ جيباني، ص. (2023). تطورات النقود والمصارف والسياسة النقدية في ليبيا: دراسة تحليلية خلال الفترة 1952-2020. طرابلس: المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، ص. 108.

² نفس المرجع السابق، ص 112.

وفي الحالة الليبية، أظهرت التقارير السنوية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي وجود خروقات مستمرة في تنفيذ الموازنة، من أبرزها تجاوز سقف الإنفاق المقررة، والصرف خارج إطار الموازنة، وضعف الرقابة على الترتيبات المالية الاستثنائية، الأمر الذي انعكس سلباً على كفاءة الإنفاق العام، ورفع من مستويات الدين العام⁽¹⁾. كما أن ضعف التنسيق بين وزارة المالية والمصرف المركزي أدى إلى وجود تضارب في السياسات المالية والنقدية، ما تسبب في تفاقم العجز النقدي وتذبذب سعر الصرف.

وعليه، فإن ضبط تنفيذ الموازنة العامة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مؤسسات مالية فعالة، تمتلك الكفاءة الفنية، والاستقلالية القانونية، والدعم السياسي الكافي، لتقوم بدورها في إدارة الموارد العامة وحمايتها من الهدر والفساد، وضمان توجيهها نحو أولويات التنمية والاستقرار المالي.

ثالثاً: محددات كفاءة السياسة المالية في الدول النامية

تشكل كفاءة السياسة المالية عاملاً حاسماً في قدرة الدولة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في الدول النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية وضعف في الموارد، وتُعرّف كفاءة السياسة المالية بأنها مدى قدرة الأدوات المالية (الإيرادات، الإنفاق، والدين العام) على إحداث أثر إيجابي ملموس في المؤشرات الكلية مثل النمو، التشغيل، والتوازن الخارجي، وذلك بأقل كلفة ممكنة وأعلى مردودية اجتماعية⁽²⁾.

ويُمكن حصر المحددات النظرية الأساسية لكفاءة السياسة المالية في مجموعة من العوامل المتداخلة، أهمها:

1. الاستقرار السياسي والمؤسسي:

يُعد وجود نظام سياسي مستقر ومؤسسات مالية فعالة من الشروط الأساسية لضمان فعالية السياسة المالية، فالقرارات المالية تحتاج إلى درجة عالية من التنسيق والرقابة والشفافية، وهي أمور تضعف بشدة في حالات الانقسام أو الفساد المؤسسي، مما يُفقد السياسة المالية فعاليتها، ويُحمل الموازنة أعباء لا تتماشى مع أهدافها.

¹ ديوان المحاسبة الليبي. (2021). التقرير السنوي حول تنفيذ الموازنة العامة لسنة 2020. طرابلس. ص4.

(2) طاقة، عبد العظيم أحمد. (2010). محددات كفاءة السياسة المالية في الدول النامية: الجهاز الضريبي والدين العام كنموذج تطبيقي. مجلة البحوث الاقتصادية الإسلامية، 5(2)، ص28.

2. مرونة هيكل الإيرادات العامة:

كلما كانت الإيرادات متنوّعة وقائمة على قواعد ضريبية عادلة وفعّالة، زادت قدرة الدولة على تعديل سياستها المالية وفقاً للظروف الاقتصادية. أما في حال الاعتماد على مصدر أحادي (مثل النفط)، فإن قدرة السياسة المالية على الاستجابة تصبح محدودة، ويُفضي ذلك إلى هشاشة مالية دائمة.

3. كفاءة إدارة الإنفاق العام:

لا تقتصر كفاءة السياسة المالية على تحصيل الإيرادات، بل تشمل أيضاً توجيه الإنفاق نحو مجالات منتجة واستراتيجية، فارتفاع الإنفاق الجاري، وخصوصاً على الأجور والدعم غير الموجّه، غالباً ما يؤدي إلى تآكل الفاعلية المالية، ما لم يتم ضبطه وإعادة هيكلته بما ينسجم مع أولويات التنمية⁽¹⁾.

4. التنسيق بين السياسات الاقتصادية:

تلعب العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية دوراً كبيراً في تحديد مدى نجاح السياسة المالية، فعلى سبيل المثال، قد تؤدي سياسة توسعية غير منسقة مع السياسة النقدية إلى تضخم مرتفع، أو إلى تراجع قيمة العملة، ما يُضعف من الأثر الإيجابي للإنفاق العام⁽²⁾. عند النظر إلى المحددات الفعلية لكفاءة السياسة المالية في الدول النامية، نجد أن التجربة الليبية تُعد مثلاً واضحاً لحالة ضعف مزمن في الأداء المالي، تُعزى أسبابه إلى مجموعة من التحديات المركبة، والتي حدّت من قدرة الدولة على استخدام أدوات السياسة المالية بفعالية.

1. الاختلالات السياسية والمؤسسية:

شهدت ليبيا منذ عام 2011 حالة من عدم الاستقرار السياسي والانقسام المؤسسي الحاد، مما أدى إلى وجود أكثر من سلطة مالية ونقدية، وتضارب في القرارات المالية، وغياب التنسيق بين الجهات التنفيذية والرقابية، وقد أدى هذا الوضع إلى تآكل الثقة في أدوات السياسة المالية، وتراجع القدرة على وضع خطط إنفاق وإيرادات فعّالة ومستدامة⁽³⁾.

2. الهشاشة في هيكل الإيرادات:

(1) طاقة، عبد العظيم أحمد، محددات كفاءة السياسة المالية في الدول النامية، المرجع السابق ص33.

(2) الدامي بدر، حسن. الموازنة العامة في ليبيا وتقلبات أسعار النفط، مرجع سابق ص39.

(3) الدامي بدر، حسن. الموازنة العامة في ليبيا وتقلبات أسعار النفط، مرجع سابق ص18.

تعتمد ليبيا بشكل شبه كامل على العائدات النفطية التي تُشكل نحو 95% من الإيرادات العامة، ما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الخارجية، هذا الاعتماد المفرط يُقيد قدرة الدولة على ضبط السياسة المالية، ويجعل الموازنة العامة رهينة لتذبذب الأسعار العالمية، دون وجود بدائل ضريبية أو إنتاجية محلية يمكن التعويل عليها في حالات الأزمات (1).

3. غياب الرؤية التخطيطية في الإنفاق:

تعاني المالية العامة الليبية من ضعف في التخطيط الاستراتيجي للإنفاق، حيث تُوجّه نسبة كبيرة من الموارد للإنفاق الجاري، خاصة المرتبات والدعم، في حين تُهمل النفقات الاستثمارية التي تُعد ضرورية للنمو طويل الأمد، وتُشير تقارير ديوان المحاسبة إلى تدني معدلات تنفيذ المشاريع الرأسمالية، وضعف جدواها الاقتصادية في أغلب الأحيان (2).

4. الضعف في التنسيق المالي والنقدي:

يُلاحظ غياب التناغم بين السياستين المالية والنقدية، لا سيما في فترات الأزمات والانقسام المؤسسي، حيث كانت السياسات المالية توسعية في وقت كانت فيه السياسات النقدية تتجه نحو الانكماش، ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، وتدهور قيمة الدينار الليبي، وزيادة الضغط على الموازنة.

5. القصور في آليات الرقابة والتقييم:

رغم وجود أجهزة رقابية مثل ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية، إلا أن فعالية الرقابة على تنفيذ الموازنة تبقى محدودة بسبب ضعف الشفافية وتأخر التقارير الرقابية. كما أن غياب تقييم دوري لمخرجات السياسة المالية، يُفقد صانعي القرار القدرة على تعديل المسارات في الوقت المناسب، مما يُكرّس سوء الكفاءة ويفاقم الاختلالات (3).

(1) البنك الدولي. (2021). Libya Economic Monitor: Summer 2021. البنك الدولي، موقع البنك الدولي:

<https://www.worldbank.org/en/country/libya/overview>

(2) ديوان المحاسبة. (2023). التقرير السنوي عن أعمال الرقابة المالية والإدارية لسنة 2022. طرابلس: ديوان المحاسبة

الليبي. ص. 11، ص. 17.

(3) ديوان المحاسبة. التقرير السنوي عن أعمال الرقابة المالية والإدارية لسنة 2022. مرجع سابق 19.

بناءً على ما سبق، فإن كفاءة السياسة المالية في ليبيا تظل رهينة لإصلاحات مؤسسية وهيكلية شاملة، تشمل تنويع الإيرادات، إعادة هيكلة الإنفاق، تعزيز الشفافية، وتطوير القدرات التخطيطية والرقابية.

المبحث الثالث:

تأثير سعر الصرف على الاستقرار المالي عبر الموازنة العامة

يشكل سعر الصرف أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في أداء الاقتصاد الوطني، لا سيما في الدول ذات الاقتصادات المفتوحة أو المعتمدة على الصادرات، مثل ليبيا، وتزداد أهمية هذا المتغير في ظل تزايد الاعتماد على التجارة الخارجية، وتقلبات الأسواق العالمية، وتنامي العجز في الموازنات العامة، فعلى المستوى المالي، يُعد سعر الصرف عاملاً مباشراً في تحديد كلفة الاستيراد، وعائدات التصدير، وحجم الإيرادات السيادية، مما ينعكس بدوره على هيكل الموازنة العامة واستقرارها.

ويعبر مفهوم الاستقرار المالي عن قدرة الدولة على إدارة مواردها ونفقاتها بكفاءة، دون الوقوع في عجز هيكلي مستمر أو اضطرابات حادة في السوق النقدي. لكن عندما تتعرض العملة الوطنية لتقلبات حادة، كما هو الحال في ليبيا خلال السنوات الأخيرة، فإن هذا يحدث آثاراً مزدوجة على جانبي الإيرادات والمصروفات، ويفرض تحديات إضافية أمام صانعي السياسات المالية، فالارتفاع في سعر الصرف الموازي يُضعف من القوة الشرائية للدينار الليبي، ويؤدي إلى ارتفاع كلفة استيراد السلع والخدمات، ما يُثقل كاهل الموازنة بمصروفات متزايدة، دون أن تقابلها بالضرورة زيادات موازية في الإيرادات.

أولاً: أثر تقلبات سعر الصرف على الإيرادات الحكومية

تتأثر الإيرادات الحكومية في الدول النامية بشكل كبير بالتقلبات في أسعار الصرف، لا سيما عندما تكون هذه الإيرادات معتمدة بدرجة كبيرة على مصادر خارجية كالصادرات أو المنح الدولية أو الجباية الجمركية، ويؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى تأثيرات مزدوجة في هيكل الإيرادات، تبدأ من تحولات في القيمة الحقيقية للدخل العام، ولا تنتهي بتغيرات جوهرية في توقعات التمويل والخطط المالية السنوية. (27)

في السياق الاقتصادي العام، هناك ثلاث قنوات رئيسية تفسر كيفية تأثير تقلبات سعر الصرف على الإيرادات الحكومية:

1. قناة الضرائب الجمركية:

في البلدان التي تعتمد على الواردات بشكل كبير، تُشكل الضرائب الجمركية والرسوم المرتبطة بها مصدرًا مهمًا من مصادر الإيرادات العامة، وعندما ينخفض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ترتفع القيمة المحلية للسلع المستوردة، مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الجمركية المحتسبة وبالتالي زيادة حصيلة الضرائب الجمركية الاسمية. غير أن هذه الزيادة لا تعكس بالضرورة نموًا حقيقيًا، إذ قد تُقابلها انخفاضات في حجم الاستيراد بسبب ارتفاع الأسعار، مما قد يؤدي إلى تراجع الإيرادات فعليًا، خاصة إذا لم يتم ضبط السياسة الجمركية.

2. قناة الإيرادات النفطية:

بالنسبة لليبيا، التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، فإن تقلبات سعر الصرف تؤثر مباشرة في القيمة المحاسبية للدخل الحكومي. إذ تُحتسب العائدات النفطية بالدولار، لكن يتم تحويلها إلى الدينار الليبي للاستخدام المحلي، وعليه، فإن انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار يؤدي إلى ارتفاع القيمة المعادلة للدخل النفطي في الحسابات المحلية، وهو ما قد يعطي انطباعًا بتحسين الإيرادات، حتى وإن بقي حجم الإنتاج والتصدير على حاله، هذا الأثر يُستخدم أحيانًا في معالجة العجز المؤقت، لكنه لا يعكس بالضرورة تحسنًا هيكليًا في الأداء المالي⁽¹⁾.

3. قناة الضرائب على الشركات الدولية والتحويلات:

عندما تتعامل شركات أجنبية داخل الدولة بالعملة الصعبة، فإن التغير في سعر الصرف يُغيّر من قيمة الضرائب الفعلية المدفوعة عند تحويلها إلى العملة المحلية، مما قد يؤدي إلى تقلبات في عوائد الضرائب، لا سيما إذا لم تكن هناك آلية ضبط مرنة أو نظام محاسبة محكم يراعي هذه المتغيرات⁽²⁾.

(1) Hadood, A., & Saleh, R. (2022). *Modelling the Equilibrium Real Exchange Rate: Evidence from Oil-Exporting Country*. *Journal of Financial Risk Management*, 11, 677–705.

(2) IMF. (2025). *Libya: Article IV Consultation—Staff Report*. (صندوق النقد الدولي).

أثر تقلبات سعر الصرف على الإيرادات الحكومية في ليبيا

تُظهر التجربة الليبية خلال العقد الأخير أثرًا واضحًا ومباشرًا لتقلبات سعر الصرف على أداء الإيرادات العامة، خاصة في ظل اعتماد الدولة شبه الكامل على مصدر واحد للدخل، وهو عائدات النفط، وقد أدى الانقسام السياسي، وتعدد أسعار الصرف (الرسمي، والموازي، والمعدل)، إلى خلق بيئة مالية معقدة، انعكست على التخطيط المالي واستقرار الموازنة.

1. تضخم الإيرادات الاسمية بسبب فروقات سعر الصرف:

بعد قرار تعديل سعر الصرف الرسمي في بداية عام 2021 إلى 4.48 دينار مقابل الدولار، سجلت الموازنة العامة ارتفاعًا ملحوظًا في بند الإيرادات، خاصة من صادرات النفط، حيث ازدادت القيمة المعادلة بالدينار للعوائد الدولارية دون زيادة حقيقية في حجم الإنتاج أو الأسعار العالمية، هذا التضخم في الإيرادات الاسمية أدى إلى تحسين مؤقت في المؤشرات المالية، لكنه لم يُترجم إلى تحسن فعلي في التنوع الاقتصادي أو الاستقرار المالي طويل الأمد (1).

2. التحصيل الضريبي الجمركي وتقلب سعر الصرف:

تأثرت الإيرادات الجمركية في ليبيا سلبيًا نتيجة تقلبات السوق الموازي، حيث أصبح المستوردون يعمدون إلى تهريب السلع أو التلاعب في قيم الفواتير للتهرب من الرسوم، مستفيدين من الفرق بين السعر الرسمي والموازي، ونتج عن ذلك تراجع في القدرة على تحصيل الجمارك، وضعف في الرقابة، ما أفقد الدولة أحد مصادرها المالية غير النفطية، وأدى إلى ازدياد الاعتماد على الإيرادات النفطية فقط (2).

3. تذبذب التحويلات من الشركات الأجنبية:

مع تدهور ثقة المستثمرين الأجانب وتذبذب سعر الصرف، شهدت الضرائب المحصلة من بعض الشركات الدولية تراجعًا أو تقلبًا كبيرًا، بسبب تحويل أرباحها خارج ليبيا، أو إعادة تقييم

(1) صندوق النقد الدولي *Libya: Selected Issues; IMF Country Report No. 23/202* (2023). واشنطن،

الولايات. ص. 30.

(2) صندوق النقد الدولي. *IMF Executive Board Concludes the 2025 Article IV Consultation with*

Libya، واشنطن، الولايات المتحدة. ص. 13، 23.

أرباحها بالعملة المحلية بأسعار صرف غير مستقرة، وقد أثر هذا على دقة تقديرات الإيرادات السنوية، وأدى إلى فجوات بين الإيرادات المخططة والمحقة فعليًا.

4. ضعف الرؤية التقديرية لمستقبل الإيرادات:

تواجه وزارة المالية الليبية تحديات في وضع تقديرات دقيقة للإيرادات في ظل غياب استقرار سعر الصرف، وهو ما يؤثر على إعداد الموازنة السنوية، وتُشير تقارير رسمية إلى أن معظم تقديرات الإيرادات العامة تُعد على أساس سعر صرف افتراضي، مما يزيد من احتمال حدوث انحرافات مالية كبيرة خلال العام المالي⁽¹⁾

في المجمل، يمكن القول إن تقلبات سعر الصرف في ليبيا أثرت بشكل واضح على الإيرادات العامة، ليس فقط من حيث الحجم بل من حيث الاستقرار والتنبؤ، مما قيد قدرة السياسة المالية على التخطيط والضبط والتحكم في بنية الموازنة.

ثانيًا: أثر تغير سعر الصرف على المصروفات العامة والدين العام

يتأثر جانب الإنفاق العام في الموازنة الحكومية بشكل كبير بتغيرات سعر الصرف، خاصة في الدول ذات الاقتصاد الأحادي أو التي تعتمد في جزء كبير من إنفاقها على التزامات خارجية أو واردات خدمية وسلعية، وتشمل آثار تغير سعر الصرف على المصروفات العامة عدة أوجه، تبدأ من تضخم التكاليف التشغيلية، وتمر عبر ارتفاع كلفة المشاريع الرأسمالية المستوردة، ولا تنتهي عند الضغط على فاتورة الدين العام، خصوصًا إذا كان مقومًا بالعملات الأجنبية⁽²⁾.

1. ارتفاع كلفة السلع والخدمات المستوردة:

في حالة تدهور سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، تزداد تلقائيًا كلفة شراء السلع والخدمات المستوردة، مما ينعكس على المصروفات العامة للدولة، خصوصًا إذا كانت الدولة تعتمد على الاستيراد لتغطية الحاجات الأساسية مثل الغذاء، الدواء، الطاقة، أو

(1) World Bank. (2021). *Libya Economic Monitor: Summer 2021* (ص. 20)، واشنطن، الولايات المتحدة.

(2) International Monetary Fund. *Managing Foreign Exchange Rate Risk: A Public Debt Management Perspective*. Washington, D.C.: IMF, pp 17

المواد الخام للمشاريع التنموية، وفي ظل غياب دعم إنتاجي محلي كافٍ، فإن هذا الارتفاع يُمثّل عبئاً مستمراً على الخزينة العامة⁽¹⁾

2. زيادة تكلفة المشاريع الرأسمالية:

غالبًا ما تُنفذ مشاريع البنية التحتية والعقود الحكومية مع شركات أجنبية أو تعتمد على مكونات مستوردة، وبالتالي فإن تغير سعر الصرف يؤدي إلى تضخم في الكلفة الكلية لهذه المشاريع، وتزداد المشكلة حين لا يتم تعديل المخصصات المالية في الموازنة السنوية بما يتماشى مع الواقع الجديد لسعر الصرف، مما يؤدي إلى عجز تمويلي وتأخر أو تعثر في التنفيذ.

3. تضخم الدين العام الخارجي:

عندما تكون ديون الدولة مقومة بعملات أجنبية، فإن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي مباشرة إلى زيادة القيمة الاسمية للدين عند تحويله إلى العملة المحلية، وهذا يُصعب من خدمة الدين، ويؤثر على القدرة على السداد، كما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين حجم الدين المُعلن وحجمه الفعلي في الواقع، ويصبح هذا التأثير أكثر خطورة في الدول التي لا تمتلك أدوات تحوّل مالي فعّالة أو صناديق استقرار مالي⁽²⁾.

4. زيادة كلفة الدعم السلعي والنقدي:

في حالات تدهور العملة، تتجه الحكومات إلى توسيع برامج الدعم لتقليل أثر التضخم على المواطنين، لكن هذا يؤدي إلى تضخم في بند النفقات الجارية، وخصوصًا دعم السلع الأساسية، أو تحويلات الدخل، ومع غياب إصلاح شامل لمنظومة الدعم، فإن الإنفاق يصبح غير مستدام، ويؤثر على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.

أثر تغير سعر الصرف على المصروفات العامة والدين العام في ليبيا

في السياق الليبي، اتسمت المصروفات العامة خلال العقد الأخير بتضخم متصاعد نتيجة لتأثيرات تقلبات سعر الصرف، لا سيما بعد توحيد السعر الرسمي في بداية 2021،

World Bank. *Addressing Exchange Rate Risk in Infrastructure Projects in Emerging and Developing Economies*. Washington, D.C.: World Bank Group, p. 12 (1)

Augustine, Benjamin. *Impact of Exchange Rate Depreciation on External Indebtedness: Evidence from Emerging Economies*. Proceedings of the International Academic Conferences, No. 9711810, p. 5 (2)

وانعكاسات السوق الموازي قبل ذلك، وقد أدى ذلك إلى تغيرات كبيرة في بنية الإنفاق الحكومي، وضغوط واضحة على الدين العام.

1. تضخم النفقات الجارية بسبب تراجع قيمة الدينار:

أدى تدهور قيمة الدينار الليبي، خاصة قبل تعديل سعر الصرف الرسمي، إلى تضخم في الإنفاق الجاري للدولة، فقد ارتفعت كلفة الإنفاق على السلع المدعومة مثل الوقود والقمح، إضافة إلى تضاعف قيمة الإنفاق الحكومي على العقود الخارجية مثل توفير الأدوية والمستلزمات الطبية، ومع تراجع القدرة الشرائية للدينار، أصبح توفير نفس الكميات من السلع والخدمات يتطلب إنفاقاً أكبر بالدينار الليبي، ما زاد من العجز في الموازنة العامة⁽¹⁾.

2. تزايد أعباء الدين العام الخارجي:

بلغ الدين العام الخارجي مستويات مقلقة بعد احتساب آثاره وفق سعر الصرف الجديد، إذ ارتفعت القيمة المحلية للديون المقومة بالدولار، مما زاد من كلفة خدماتها، وتُشير بيانات ديوان المحاسبة الليبي إلى أن عبء سداد الأقساط والفوائد تضاعف بعد 2021 مقارنة بالسنوات التي كان فيها سعر الصرف الرسمي 1.4 دينار للدولار، وهو ما انعكس على قدرة الدولة في تخصيص موارد كافية للاستثمار التنموي⁽²⁾.

3. تعطل مشاريع البنية التحتية بسبب تقلبات الكلفة:

تأثرت عشرات المشاريع الحكومية في ليبيا بالتغيرات في كلفة التنفيذ نتيجة تغير أسعار الصرف، خاصة تلك المتعاقد عليها مع شركات أجنبية أو التي تعتمد على مواد مستوردة، فقد تراجعت وتيرة تنفيذ مشاريع الإسكان والبنية التحتية، بعد أن تجاوزت الكلفة الفعلية المخصصات المقررة بالموازنة، ما أدى إلى تجميد أو إلغاء بعضها، وتفاقم فجوة التنمية في عدد من المناطق.

(1) مركز البحوث الاقتصادية، جامعة سرت. (2021). العجز الداخلي والخارجي وتأثيرهما على قيمة الدينار الليبي.

مجلة البحوث الاقتصادية بجامعة سرت، المجلد 8، العدد 2، ص 45.

(2) مركز البحوث الاقتصادية، جامعة سرت. العجز الداخلي والخارجي وتأثيرهما على قيمة الدينار الليبي. المرجع السابق

ص 60.

4. الضغط على الاحتياطات النقدية واستنزافها:

أدى ارتفاع الإنفاق العام الناتج عن تغير سعر الصرف إلى زيادة السحب من الاحتياطات الأجنبية المملوكة للدولة والموجودة في مصرف ليبيا المركزي، ما تسبب في تآكل تدريجي للغطاء النقدي الضروري لاستقرار العملة الوطنية، وقد خلقت هذه السياسة المالية الانكماشية ضغطاً مزدوجاً: تمويل مصروفات متزايدة بموارد متناقصة.

بناء على ذلك، فإن تأثير تغير سعر الصرف على الإنفاق الحكومي والدين العام في ليبيا كان حاسماً في تشكيل معالم الموازنة، وأدى إلى تآكل جزء من الاستقرار المالي، رغم الجهود المبذولة لضبط هذا الأثر من خلال إعادة هيكلة الإنفاق، وتحديد أولويات التمويل.

ثالثاً: نماذج تفسير العلاقة بين سعر الصرف والاستقرار المالي

تمثل العلاقة بين سعر الصرف والاستقرار المالي إحدى القضايا الحيوية في الاقتصاد الكلي، حيث يشكل سعر الصرف بوابة لانتقال التأثيرات بين القطاع النقدي والقطاع المالي، فالتقلبات الحادة في سعر الصرف لا تؤثر فقط على معدلات التضخم والنمو، بل تمتد لتطال قدرة الدولة على ضبط موازنتها العامة، وتحديد أولوياتها الإنفاقية، والتعامل مع الدين العام، ولهذا السبب، طورت الأدبيات الاقتصادية عدداً من النماذج النظرية التي تشرح كيفية تأثير سعر الصرف في الاستقرار المالي، وخاصة في الاقتصادات ذات الهياكل الهشة أو المعتمدة على مورد واحد (1).

1. نموذج التوازن الخارجي والداخلي:

يركز هذا النموذج على أن تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي يتطلب توازناً مزدوجاً، داخلياً عبر تحقيق مستوى مستدام من التشغيل والتضخم، وخارجياً عبر ميزان مدفوعات مستقر، وعند حدوث اختلال في سعر الصرف، يختل هذا التوازن، فتضطر الدولة إلى استخدام أدوات السياسة المالية لتصحيح الوضع، وهو ما يفرض ضغوطاً على الموازنة العامة، وقد يؤدي إلى توسع العجز أو تخفيض النفقات الأساسية (2).

(1) سياسات التوازن الداخلي والخارجي (IS-LM-BP) وسعر الصرف في بيئة ريعية» (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة البصرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص 23.

(2) سياسات التوازن الداخلي والخارجي (IS-LM-BP) وسعر الصرف في بيئة ريعية»، المرجع السابق ص 36.

2. نموذج تأثير التوقعات:

وفقًا لهذا النموذج، فإن التغيرات في سعر الصرف تؤثر في سلوك الفاعلين الاقتصاديين من خلال تأثيرها على توقعاتهم المستقبلية، فعندما يتوقع السوق انخفاضًا مستمرًا في قيمة العملة المحلية، تزداد معدلات التحوط، ويهرب رأس المال، وترتفع تكلفة الاقتراض، ما يدفع الحكومة إلى إنفاق مزيد من الموارد للحفاظ على التوازن المالي، أو طباعة مزيد من العملة، ما يفاقم العجز المالي ويهدد الاستقرار (1).

3. نموذج الميزانية المقيدة بالصراف:

هذا النموذج يفترض أن قدرة الحكومة على تنفيذ خططها المالية ترتبط مباشرة باستقرار سعر الصرف، ففي بيئة تتسم بتعدد أسعار الصرف أو انخفاض حاد في قيمة العملة، تصبح تقديرات الموازنة غير دقيقة، ويصعب ضبط الإنفاق الفعلي وفق التخصيصات المقررة، ويؤدي ذلك إلى انحرافات كبيرة بين الموازنة المعلنة والمحقة، ويزيد من المخاطر المالية والضغط على أدوات ضبط العجز.

ليبيا نموذجًا

تُعد ليبيا نموذجًا واقعيًا لتجليات العلاقة بين سعر الصرف والاستقرار المالي في الاقتصاديات الربعية ذات الهياكل المالية الهشة، فقد شهدت الدولة خلال الفترة 2011-2022 تقلبات حادة في أسعار الصرف، ترافقت مع أزمات سياسية وأمنية أثرت على قدرة المؤسسات المالية على ضبط الإنفاق وتقدير الإيرادات، مما أدى إلى إخلال متكرر بتوازن الموازنة، وتراجع مؤشرات الاستقرار المالي بشكل ملحوظ.

طبقًا لنموذج التوازن الخارجي والداخلي، فإن اختلال سعر الصرف في ليبيا أدى إلى تدهور ميزان المدفوعات خلال عدة فترات، خاصة مع تراجع الإنتاج النفطي أو توقفه بسبب الأوضاع الأمنية، وفي ظل عجز الحكومة عن تحقيق التوازن الداخلي أيضًا (نتيجة التضخم وارتفاع البطالة)، اضطرت إلى الاعتماد على أدوات إنفاق توسعي لتهدئة الأوضاع الاجتماعية، ما فاقم العجز المالي، وأدى إلى تآكل الاستقرار المالي (2).

(1) Dornbusch, Rudi & Fischer, Stanley (1994). *Macroeconomics* (5th ed.). New York: McGraw-Hill, p. 412.

(2) International Monetary Fund. (2025). *Libya: 2025 Article IV Consultation – Staff Report*. Washington, D.C.: IMF, pp. 9–12.

يعكس تطور السوق الموازي في ليبيا نموذج تأثير التوقعات، حيث أدت الشائعات حول تغيير سعر الصرف أو ضعف المؤسسات المالية إلى تسارع الطلب على العملات الأجنبية، وهروب رأس المال، وهو ما دفع الحكومة إلى الإنفاق على برامج دعم غير مستدامة أو طارئة. كما أن هذا السلوك أضعف ثقة المستثمرين، وحدّ من فعالية السياسات المالية في كبح العجز أو التحكم في أولويات الموازنة⁽¹⁾

عانت الموازنة الليبية لسنوات من وجود أكثر من سعر صرف معتمد (رسمي، موازي، وآخر معدل للتمويل)، وهو ما جعل عملية إعداد الموازنة وتنفيذها عرضة لانحرافات كبيرة، حيث يتم احتساب الإيرادات النفطية بسعر رسمي، بينما تُنفذ المصروفات فعليًا بسعر السوق، مما أدى إلى غموض في الفوائض أو العجزات، وأفقد صانعي القرار القدرة على ضبط السياسة المالية ضمن إطار واضح ومنضبط⁽²⁾

يتّضح مما سبق أن الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي تتأثر تأثرًا مباشرًا وغير مباشرًا بالتغيرات الحاصلة في سعر الصرف، وذلك من خلال قنوات الإيرادات والمصروفات والدين العام، فضلًا عن تداعيات هذا التغير على الاستقرار المالي الكلي. وقد أظهرت الدراسة في هذا الفصل - من خلال التحليل المفاهيمي والاقتصادي - أن حالة عدم الاستقرار النقدي وتعدد أسعار الصرف أسهما في زيادة هشاشة المالية العامة، وعرقلا جهود التوازن المالي، وأديا إلى تآكل القوة الشرائية للدولة في ظل تراجع فعالية أدوات السياسة المالية.

ولأجل فهم أعمق لطبيعة هذه العلاقة الديناميكية، وانتقالها من المستوى النظري إلى المستوى التطبيقي، يُعد من الضروري الانتقال إلى تحليل الواقع الفعلي لتطورات سعر الصرف والسياسة النقدية في ليبيا خلال الفترة (2000-2022)، وذلك بما يسمح بتقدير آثار تلك التطورات على أداء الموازنة العامة. عليه، فإن الفصل الثالث سيتناول هذا الجانب عبر تحليل زمني وتاريخي لسياسات سعر الصرف، وارتباطها بالأزمات السياسية والاقتصادية، تمهيدًا لاستخدام أدوات التحليل الكمي والنموذج القياسي الذي سيتطرق إليه الفصل الرابع لتقدير طبيعة العلاقة بين المتغيرات موضوع الدراسة.

(1) المهدي، فاطمة & الحداد، مصطفى". (2022). علاقة التذبذب في أسعار الصرف بالدينار الليبي وانعكاسها على الموازنة العامة في ظل الأزمات السياسية"، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة سرت، المجلد 9، العدد 1، ص 106.

(2) المرجع السابق ص 117.

الفصل الثالث:

تطورات سعر الصرف والسياسة النقدية في

الاقتصاد الليبي (2000-2022)

- ❖ **المبحث الأول: تطورات سعر الصرف في ليبيا (2000-2022).**
- ❖ **المبحث الثاني: السياسة النقدية المتعلقة بسعر الصرف في ليبيا (2000-2022).**
- ❖ **المبحث الثالث: أثر الأزمات السياسية والاقتصادية على سعر الصرف**

تطورات سعر الصرف والسياسة النقدية في الاقتصاد الليبي (2000-2022)

يُعد سعر الصرف من أبرز المؤشرات النقدية التي تعكس حالة الاقتصاد الكلي في أي بلد، وذلك نظرًا لتأثيره المباشر على التجارة الخارجية، والاستثمار، ومستويات التضخم، والاستقرار النقدي والمالي، وفي الاقتصاد الليبي بشكل خاص، اكتسب موضوع سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية أهمية بالغة، نتيجة ما شهده من تقلبات واضحة خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2022، وهي الفترة التي اتسمت بالعديد من التحولات الجوهرية على المستويين السياسي والاقتصادي.

خلال العقدين الماضيين، شهد الاقتصاد الليبي ظروفًا متباينة، تراوحت بين الاستقرار النسبي الذي ميّز العقد الأول (2000-2010)، وبين حالة من التدهور والتقلبات الاقتصادية الحادة في أعقاب الأزمة السياسية عام 2011 وما تلاها من تداعيات سياسية واقتصادية أثّرت على أداء مختلف المؤشرات الاقتصادية، وفي مقدمتها سعر صرف العملة الوطنية، وقد انعكست هذه الظروف بشكل واضح على تطورات سعر صرف الدينار الليبي، سواء على المستوى الرسمي المعلن من مصرف ليبيا المركزي، أو على المستوى الموازي الذي تحدده قوى العرض والطلب في السوق غير الرسمية للعملات الأجنبية.

وانطلاقًا من أهمية فهم هذه التطورات وتأثيراتها الاقتصادية، يهدف هذا الفصل إلى استعراض مُفصّلٍ ووصفٍ تحليلي دقيق لتطورات سعر صرف الدينار الليبي خلال الفترة (2000-2022)، مع التركيز بصورة خاصة على عرض البيانات التاريخية وتوضيح أبرز الاتجاهات العامة التي طرأت على سعري الصرف الرسمي والموازي، وتوضيح الفوارق بينهما من خلال تحليل وصفي مقارنة، بما يُمهّد لفهم أعمق للعلاقة بين هذه التقلبات والقرارات النقدية التي تم اتخاذها من قِبل مصرف ليبيا المركزي.

كذلك يسعى هذا الفصل إلى تقديم وصف منهجي لأهم السياسات النقدية التي اتبعتها المصرف المركزي الليبي بهدف إدارة سعر الصرف والتحكم في تقلباته، والتعرف على مدى انسجام هذه السياسات مع الظروف والمتغيرات التي شهدتها الاقتصاد الليبي في هذه المرحلة التاريخية المهمة.

المبحث الأول:

تطورات سعر الصرف في ليبيا (2000-2022)

يمثل سعر صرف العملة الوطنية أحد المؤشرات النقدية الأساسية التي تعكس بوضوح طبيعة الأداء الاقتصادي لأي دولة، وهو في جوهره مرآة لحالة التوازن أو الاختلال في الاقتصاد الوطني، ويؤثر بصورة مباشرة في القرارات الاقتصادية والاستثمارية والمالية على مستوى الدولة ككل، وفي الاقتصاد الليبي، اتخذ سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، وبشكل خاص الدولار الأمريكي، أهمية كبرى نظراً لاعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، وما يترتب عليه من انعكاسات على قيمة العملة المحلية.

عرض وتحليل بيانات سعر الصرف الرسمي (2000-2022)

يُعرف سعر الصرف الرسمي بأنه السعر الذي يحدده مصرف ليبيا المركزي لقيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، وخاصة الدولار الأمريكي، والذي يُستخدم في المعاملات الرسمية، مثل تمويل الاستيراد الحكومي، وإجراءات التصدير، والمعاملات المصرفية الدولية. منذ بداية الألفية الجديدة، اتبع مصرف ليبيا المركزي نظام سعر الصرف المُدار، حيث يتم تحديد سعر الصرف الرسمي من قبل السلطات النقدية مع بعض المرونة المحدودة في التعديل وفقاً للظروف الاقتصادية والمالية. غير أن هذا النظام تعرّض لضغوط شديدة نتيجة للأحداث السياسية والاقتصادية التي مرت بها ليبيا، مما أدى إلى تغييرات جوهرية في سياسة سعر الصرف الرسمي⁽¹⁾.

تراوحت سياسات سعر الصرف في ليبيا خلال الفترة (2000 - 2022) بين الثبات النسبي في العقد الأول، وبين تقلبات متزايدة في العقد الثاني نتيجة للاضطرابات السياسية والاقتصادية، والتي دفعت إلى إصلاحات جذرية في سعر الصرف الرسمي، وأبرزها القرار الذي اتخذ في عام 2021 بتخفيض قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار إلى 4.48 دينار لكل دولار أمريكي، وهو ما شكّل تحولاً هاماً في السياسة النقدية الليبية.

(1) عبد الجليل، م. (2020). تطور سياسة سعر الصرف في ليبيا وتأثيراتها الاقتصادية (2000-2020). المجلة الليبية

للدراستات الاقتصادية، 5(2)، ص82.

1- بيانات سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي (2000-2022)

يبين الجدول (1) تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2022)، حيث يمكن ملاحظة الاستقرار النسبي خلال العقد الأول، يليه تذبذب طفيف خلال الفترة (2011-2020)، وصولاً إلى الانخفاض الحاد في قيمة الدينار مع توحيد سعر الصرف في عام 2021.

جدول (1) بيانات سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي (2000-2022)

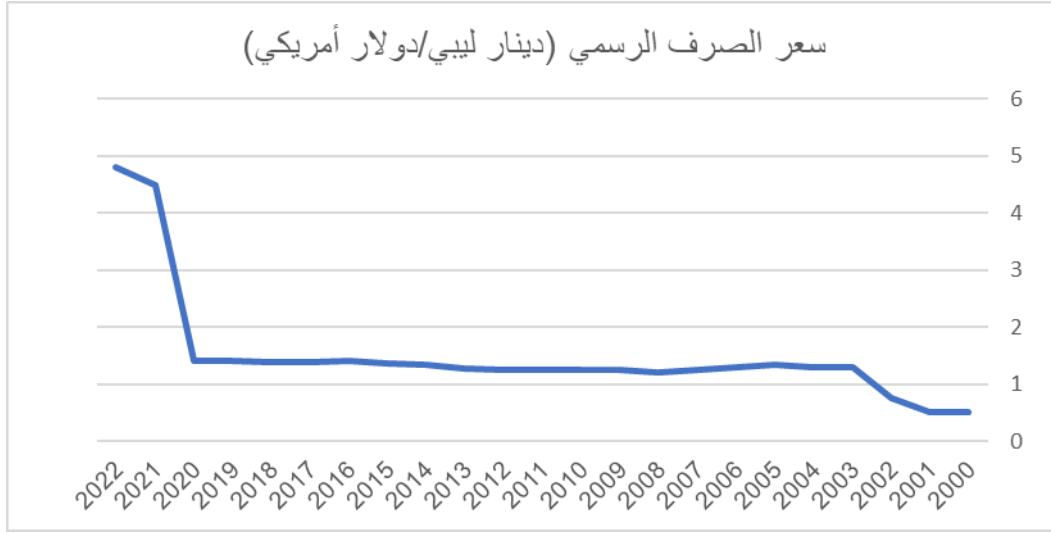
السنة	سعر الصرف الرسمي (دينار ليبي/دولار أمريكي)
2000	0.51
2001	0.51
2002	0.77
2003	1.29
2004	1.30
2005	1.34
2006	1.31
2007	1.26
2008	1.22
2009	1.25
2010	1.25
2011	1.26
2012	1.26
2013	1.28
2014	1.34
2015	1.36
2016	1.41
2017	1.38
2018	1.39
2019	1.40
2020	1.40
2021	4.48
2022	4.81

المصدر:

- مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية (2000 - 2022)
- البنك الدولي (2022). قاعدة بيانات المؤشرات التنموية العالمية: سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي: <https://data.worldbank.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations=LY>

الشكل البياني (3.1) يُمثل تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2022، كما ورد في الجدول (1)، يُظهر هذا المخطط الاتجاهات العامة لسعر الصرف عبر السنوات، حيث يمكن ملاحظة الاستقرار النسبي حتى عام 2010، ثم التقلبات التدريجية خلال الفترة 2011-2020، وصولاً إلى الانخفاض الحاد في عام 2021 بعد قرار توحيد سعر الصرف.

الشكل (1): تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2022



2- التحليل الوصفي لبيانات سعر الصرف الرسمي

أولاً: مرحلة الاستقرار النسبي (2000-2010)

خلال هذه الفترة، حافظ سعر الصرف الرسمي على استقرار ملحوظ عند مستويات منخفضة تتراوح بين 1.25 و1.30 دينار لكل دولار أمريكي. كان هذا الاستقرار مدفوعاً بعوامل رئيسية، منها ارتفاع العائدات النفطية التي زوّدت المصرف المركزي باحتياطات نقدية كبيرة، مكنت الدولة من دعم قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية⁽¹⁾. إضافةً إلى ذلك، ساعدت سياسات التحكم في النقد الأجنبي والرقابة على حركة الأموال على الحد من التقلبات في السوق الرسمية.

(1) مصرف ليبيا المركزي. (2022). القصة الكاملة لسعر صرف الدينار الليبي. مصرف ليبيا المركزي. متاح على

الرابط: <https://cbl.gov.ly/micifaf/2022/08/7.pdf>

ثانياً: مرحلة التقلبات التدريجية (2011-2020)

مع اندلاع الأزمة السياسية في عام 2011، بدأت ملامح الاضطرابات النقدية تظهر تدريجياً، حيث شهد الدينار الليبي ضغوطاً أدت إلى ارتفاع سعر الصرف الرسمي بشكل طفيف إلى 1.41 دينار/دولار بحلول 2016، وقد كان السبب الرئيسي وراء ذلك هو تراجع الصادرات النفطية نتيجة الانقسامات السياسية والصراعات المسلحة، مما أدى إلى نقص حاد في تدفق النقد الأجنبي، وبالتالي زيادة الضغط على سعر الصرف. رغم ذلك، لم يُظهر المصرف المركزي مرونة كبيرة في تعديل السعر الرسمي، وفضل الحفاظ على سياسة تثبيت السعر لتجنب المزيد من التدهور النقدي.

ثالثاً: مرحلة الإصلاحات النقدية الجزئية (2021-2022)

مع استمرار اتساع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي في السوق السوداء، اضطر مصرف ليبيا المركزي إلى إجراء تخفيض جزري لسعر الصرف الرسمي في 3 يناير 2021، حيث تم تحديد سعر الصرف الرسمي عند 4.84 دينار/دولار بدلاً من السعر السابق عند 1.40 دينار/دولار، بهدف توحيد السعر الرسمي وتقليص التشوهات في سوق النقد الأجنبي، ومع ذلك، استمر الدينار في التراجع ليسجل 4.81 دينار/دولار في عام 2022⁽¹⁾، ما يعكس استمرار الضغوط الاقتصادية والمالية في البلاد.

بصورة عامة، شهد سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي خلال الفترة (2000-2022) مراحل متباينة بين الاستقرار والتقلبات والإصلاحات الجزئية، ففي حين كان العقد الأول مستقراً إلى حد كبير بفضل ارتفاع الإيرادات النفطية والسياسات النقدية الداعمة، شهد العقد الثاني ضغوطاً متزايدة بسبب الأزمات السياسية وتراجع تدفقات النقد الأجنبي، مما أدى إلى تعديل كبير في سعر الصرف الرسمي في عام 2021، هذه التطورات تشكل أساساً لفهم العلاقة بين السياسة النقدية وسعر الصرف، والتي سيتم التطرق إليها بمزيد من التفصيل في المباحث اللاحقة.

(1) مصرف ليبيا المركزي. (2022). قرار رقم 8 لسنة 2022 م بشأن تعديل سعر صرف الدينار الليبي. مصرف ليبيا المركزي. متاح على الرابط: <https://lawsociety.ly/legislation/>

تحليل بيانات سعر الصرف الموازي (2000-2022)

يُشير سعر الصرف الموازي إلى السعر الذي يتم تداوله في السوق السوداء أو السوق غير الرسمية، حيث يتم تحديده بناءً على قوى العرض والطلب بعيداً عن التحكم المباشر من قبل السلطات النقدية، ويعكس هذا السعر عادةً مستوى عدم الاستقرار النقدي والفجوة بين العرض والطلب على العملات الأجنبية، وهو غالباً ما يكون أعلى من السعر الرسمي في الدول التي تعاني من نقص في النقد الأجنبي أو قيود صارمة على تداول العملات.

في ليبيا، برز سعر الصرف الموازي كعامل رئيسي في الاقتصاد خاصة بعد عام 2011، حيث أدى الانقسام السياسي، والتراجع الحاد في الإيرادات النفطية، وعدم قدرة مصرف ليبيا المركزي على تلبية الطلب المتزايد على الدولار، إلى نشوء سوق سوداء متنامية للعملات الأجنبية، وقد شهد سعر الصرف الموازي تفاوتاً كبيراً خلال العقد الماضي، إذ كان قريباً نسبياً من السعر الرسمي في بداية الألفية، لكنه بدأ في التباعد عنه تدريجياً مع زيادة الضغوط الاقتصادية والسياسية، وفي السنوات الأخيرة، وبالأخص خلال الفترة 2016-2020، تفاقت هذه الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، مما أدى إلى تأثيرات سلبية على التضخم، والاستيراد، والقوة الشرائية للمواطن الليبي.

1- الاتجاهات التاريخية لسعر الصرف الموازي (2000-2022)

يُمكن تقسيم تطورات سعر الصرف الموازي خلال الفترة (2000-2022) إلى أربع مراحل رئيسية:

1. **مرحلة الاستقرار النسبي (2000-2010) :** خلال هذه الفترة، لم يكن هناك سوق موازية قوية، إذ كان سعر الصرف الموازي قريباً من السعر الرسمي بسبب الاستقرار الاقتصادي ووفرة الاحتياطات الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي، مما سمح له بتلبية معظم الطلبات على العملة الأجنبية.
2. **مرحلة الانفصال التدريجي عن السعر الرسمي (2011-2014) :** مع اندلاع الثورة الليبية عام 2011، بدأت الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي في الاتساع بشكل ملحوظ نتيجة لتراجع الإيرادات النفطية وارتفاع مستوى عدم اليقين الاقتصادي.
3. **مرحلة الفجوة المتزايدة والاضطرابات النقدية (2015-2020) :** في هذه المرحلة، وصل سعر الصرف الموازي إلى مستويات قياسية تجاوزت 9 دنانير لكل دولار في بعض الفترات

بسبب ضعف التدفقات النقدية الأجنبية، والعجز الكبير في الموازنة، والانقسامات السياسية التي أثرت على إدارة السياسة النقدية (1).

4. **مرحلة توحيد سعر الصرف (2021-2022)** في عام 2021، قام مصرف ليبيا المركزي بتوحيد سعر الصرف الرسمي عند 4.48 دينار/دولار، مما أدى إلى تقليص الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي، لكن السوق الموازية لم تختفِ بالكامل وظلت تشهد تذبذبات بين 5 و 6 دنانير لكل دولار في بعض الفترات.

جدول (2) بيانات سعر الصرف الموازي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي (2000-2022)

السنة	سعر الصرف الموازي (دينار ليبي/دولار أمريكي)
2000	0.55
2001	0.55
2002	0.80
2003	1.35
2004	1.37
2005	1.40
2006	1.38
2007	1.32
2008	1.30
2009	1.35
2010	1.35
2011	1.50
2012	1.70
2013	1.85
2014	2.20
2015	3.10
2016	6.00
2017	8.50
2018	6.20
2019	4.80
2020	5.50
2021	5.00
2022	5.30

المصدر: Trading Economics (2022) بيانات سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار

الليبي مقابل الدولار الأمريكي <https://tradingeconomics.com/libya/currency>

(1) صندوق النقد الدولي. (2021). ليبيا: مشاورات المادة الرابعة لعام 2021، تقرير خبراء الصندوق رقم 63/21،

صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة

<https://www.imf.org/ar/Publications/CR/Issues/2021/05/27/Libya-2021-Article>

3- التحليل الوصفي لبيانات سعر الصرف الموازي

أولاً: مرحلة الاستقرار النسبي (2000-2010)

خلال هذه الفترة، كان الفارق بين السعر الرسمي والموازي ضئيلاً للغاية، حيث لم تتجاوز الفجوة في معظم الأحيان 0.5 - 0.1 دينار لكل دولار، ويرجع هذا إلى الاستقرار النقدي والاقتصادي، فضلاً عن قوة احتياطات النقد الأجنبي لدى مصرف ليبيا المركزي، والتي مكنته من تلبية الطلب على الدولار بسهولة.

ثانياً: مرحلة الانفصال التدريجي عن السعر الرسمي (2011-2014)

مع بداية الأزمة السياسية عام 2011، بدأ سعر الصرف الموازي في الارتفاع ليصل إلى 1.50 دينار/دولار عام 2011 ثم 1.85 دينار/دولار عام 2013، وكان السبب الرئيسي لهذا الارتفاع هو انخفاض الإنتاج النفطي الذي أدى إلى تقلص تدفق العملة الصعبة إلى السوق، مما زاد من الطلب على الدولار في السوق السوداء.

ثالثاً: مرحلة الفجوة المتزايدة والاضطرابات النقدية (2015-2020)

تعد هذه المرحلة من أخطر الفترات التي شهدتها الدينار الليبي، حيث قفز سعر الصرف الموازي إلى 6.00 دنانير/دولار في عام 2016، ثم بلغ ذروته في عام 2017 عندما تجاوز 8.50 دنانير/دولار، وكان ذلك نتيجة للأزمات السياسية الحادة، والانقسامات بين المصرفين المركزيين في الشرق والغرب، وعجز الحكومة عن توفير النقد الأجنبي، مما زاد من المضاربة ورفع الأسعار في السوق الموازية.

رابعاً: مرحلة توحيد سعر الصرف (2021-2022)

مع تنفيذ قرار توحيد سعر الصرف الرسمي عند 4.48 دينار/دولار في 2021، تراجعت الفجوة بين السعريين الرسمي والموازي، لكن السوق السوداء استمرت في التفاعل مع الطلب المتزايد على الدولار، مما أبقى السعر الموازي بين 0.5 و 5.30 دنانير/دولار خلال عامي 2021 و 2022.

شهد سعر الصرف الموازي في ليبيا تحولات حادة خلال الفترة (2000-2022) ⁽¹⁾، حيث انتقل من الاستقرار القريب من السعر الرسمي في العقد الأول إلى مستويات غير مسبوقة

(1) البنك الدولي. (2022). تقرير المرصد الاقتصادي - ليبيا، ربيع 2022: تحقيق الاستقرار وسط الشكوك. البنك الدولي، واشنطن العاصمة. <https://documents.worldbank.org>

بعد 2011، مما أثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني وأسعار السلع والخدمات، وعلى الرغم من محاولات مصرف ليبيا المركزي لاحتواء الأزمة عبر توحيد سعر الصرف الرسمي في 2021، إلا أن السوق الموازية لا تزال نشطة بسبب استمرار العوامل المؤثرة على العرض والطلب على النقد الأجنبي.

تحليل مقارن بين تطورات سعري الصرف الرسمي والموازي (2000-2022)

يُعد سعر الصرف أحد أهم المؤشرات النقدية التي تعكس التوازن أو الاختلال في الاقتصاد، وتتأثر قيمته بالعديد من العوامل، مثل العرض والطلب على النقد الأجنبي، والسياسات النقدية، ومستوى الاحتياطات الأجنبية، والأوضاع السياسية والاقتصادية، في ليبيا، شكّل التباين بين سعر الصرف الرسمي والموازي معضلة اقتصادية رئيسية، حيث أدى الانفصال التدريجي بينهما إلى تأثيرات مباشرة على التضخم، والاستيراد، والاستقرار المالي، في الفترة بين 2000-2010، كان الفارق بين السعريين طفيفاً، لكن منذ 2011، بدأ السوق الموازي بالابتعاد تدريجياً عن السعر الرسمي، ليصل إلى مستويات قياسية، خاصة خلال الفترة 2016-2020، التي شهدت فجوة واسعة تجاوزت 6 دنانير لكل دولار في بعض الفترات.

يهدف هذا المطلب إلى تقديم تحليل مقارن بين سعر الصرف الرسمي والموازي في ليبيا خلال الفترة (2000-2022)، وذلك من خلال استعراض الفجوة بين السعريين عبر السنوات المختلفة، وتحديد الفترات التي شهدت أكبر اتساع في الفرق بينهما، مع تحليل أسباب ذلك وتأثيره على الاقتصاد الليبي.

1- مقارنة بين سعر الصرف الرسمي والموازي خلال الفترة (2000-2022)

يُوضح الجدول (2) التباين بين سعري الصرف الرسمي والموازي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2022)، حيث يُمكن ملاحظة استقرار الفجوة بين السعريين عند مستويات منخفضة خلال الفترة (2000-2010)، ثم بداية الانفصال التدريجي مع تصاعد الأحداث السياسية بعد 2011، وصولاً إلى اتساع غير مسبوق في الفجوة خلال الفترة (2020-2016) عندما تجاوز الفارق بين السعريين 7 دنانير لكل دولار، وهو ما يعكس التأثير العميق للأزمة السياسية والانخفاض الحاد في تدفقات النقد الأجنبي. بعد قرار توحيد سعر الصرف

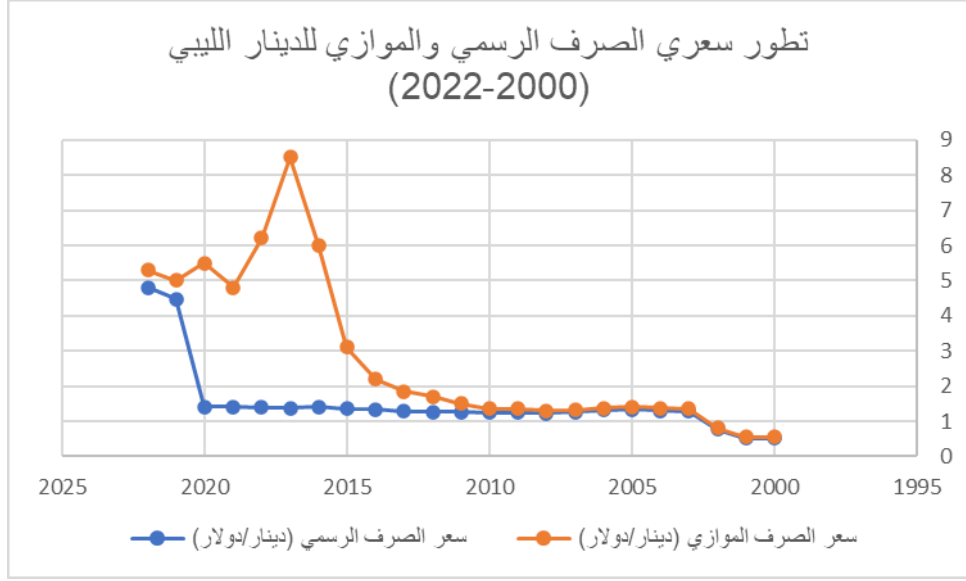
الرسمي في 2021، تقلصت الفجوة إلى أقل من 0.50 دينار، إلا أن السوق الموازي لم يختفِ تمامًا، حيث ظل السعر الموازي أعلى قليلاً من السعر الرسمي.

جدول (2) مقارنة بين سعر الصرف الرسمي والموازي خلال الفترة (2000-2022)

السنة	سعر الصرف الرسمي (دينار/دولار)	سعر الصرف الموازي (دينار/دولار)	الفرق بين السعرين (دينار)
2000	0.51	0.55	0.04
2001	0.51	0.55	0.04
2002	0.77	0.80	0.03
2003	1.29	1.35	0.06
2004	1.30	1.37	0.07
2005	1.34	1.40	0.06
2006	1.31	1.38	0.07
2007	1.26	1.32	0.06
2008	1.22	1.30	0.08
2009	1.25	1.35	0.10
2010	1.25	1.35	0.10
2011	1.26	1.50	0.24
2012	1.26	1.70	0.44
2013	1.28	1.85	0.57
2014	1.34	1.20	0.86
2015	1.36	3.10	1.74
2016	1.41	6.00	4.59
2017	1.38	8.50	7.12
2018	1.39	6.20	4.81
2019	1.40	4.80	3.40
2020	1.40	5.50	4.10
2021	4.48	5.00	0.52
2022	4.81	5.30	0.49

المصدر: من انشاء الباحثة استنادا الي الجدولين (3.1) و (3.2)

الشكل (3.2) تطور سعريي الصرف الرسمي والموازي للدينار الليبي (2000-2022)



الشكل (3.2) يوضح تطورات كل من سعر الصرف الرسمي والموازي عبر الزمن، مما يُساعد على رؤية التباعد بين السعريين في بعض الفترات ومدى التغير الذي حدث بعد الإصلاح النقدي في عام 2021.

2- تحليل الفجوة بين السعريين عبر الفترات المختلفة

أولاً: الاستقرار النسبي (2000-2010)

خلال هذه الفترة، كان الفرق بين السعر الرسمي والموازي لا يتجاوز 0.10 دينار، مما يعكس قوة الاحتياطات الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي، والسيطرة على سوق الصرف الأجنبي، والقدرة على تلبية طلبات الاستيراد بالدولار بالسعر الرسمي.

تُظهر مقارنة سعر الصرف الرسمي والموازي في ليبيا خلال الفترة (2000-2024) أن الفجوة بين السعريين كانت ضئيلة جدًا خلال العقد الأول، لكنها بدأت في الاتساع تدريجيًا مع الأزمة السياسية عام 2011، وبلغت ذروتها خلال الفترة 2016-2020 حيث تجاوز الفرق 7 دنانير/دولار بسبب أزمة شح النقد الأجنبي. إلا أن الإصلاح النقدي الذي أُجري في 2021 ساعد في تقليص هذه الفجوة إلى أقل من 0.50 دينار/دولار، مما يعكس تحسنًا نسبيًا، لكنه لا يعني اختفاء السوق الموازي تمامًا.

المبحث الثاني:

السياسة النقدية المتعلقة بسعر الصرف في ليبيا (2000-2022)

تُعتبر السياسة النقدية أحد الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحكم في معدلات التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي، كما أنها تلعب دورًا حاسمًا في إدارة سعر الصرف، خاصة في الاقتصادات التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات مثل الاقتصاد الليبي، وباعتبار أن ليبيا تتبع نظام سعر الصرف المُدار، فإن مصرف ليبيا المركزي هو الجهة المسؤولة عن تحديد وإدارة سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة مثل إدارة الاحتياطيات الأجنبية، وتنظيم العرض النقدي، والتحكم في السيولة، والتدخل في سوق الصرف الأجنبي.

خلال الفترة (2000-2022)، شهدت ليبيا تحولات كبيرة على مستوى السياسة النقدية، حيث مر الاقتصاد بمرحلتين رئيسيتين: المرحلة الأولى (2000-2010) التي تميزت بالاستقرار النقدي ووفرة الاحتياطيات الأجنبية الناتجة عن العائدات النفطية المرتفعة، مما مكّن المصرف المركزي من الحفاظ على استقرار سعر الصرف الرسمي، في المقابل، بدأت المرحلة الثانية (2011-2022) تشهد تحديات متزايدة، أبرزها التراجع الحاد في تدفقات النقد الأجنبي بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية، مما دفع المصرف المركزي إلى اتخاذ إجراءات استثنائية لإدارة سعر الصرف، كان أبرزها قرار توحيد سعر الصرف الرسمي في 2021.

يهدف هذا المبحث إلى استعراض دور مصرف ليبيا المركزي في إدارة السياسة النقدية، وتحليل القرارات والإجراءات المتخذة بشأن سعر الصرف خلال فترة الدراسة، مع تسليط الضوء على أدوات التدخل النقدي التي تم تبنيها لمواجهة التقلبات الحادة في قيمة الدينار الليبي. كما سيتم تقديم عرض وصفي للإجراءات الإصلاحية التي حاولت الدولة تطبيقها، ومدى تأثير هذه السياسات على استقرار سعر الصرف والاقتصاد الليبي بشكل عام.

السياسات والإجراءات النقدية المتبعة من مصرف ليبيا المركزي

تُعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات الاقتصادية التي تعتمدها الدول لتنظيم النشاط الاقتصادي، وضبط معدلات التضخم، وتحقيق الاستقرار المالي، وتعتمد هذه السياسة بشكل أساسي على إدارة المعروض النقدي، وتحديد أسعار الفائدة، والتحكم في سوق الصرف الأجنبي.

في ليبيا، يُعد مصرف ليبيا المركزي الجهة المسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية وإدارة النظام المالي، ومن أبرز المهام التي يقوم بها إدارة سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، وتوجيه السياسات المصرفية، والتحكم في تدفقات النقد الأجنبي، وقد تأثرت السياسات النقدية لمصرف ليبيا المركزي خلال الفترة (2000-2022) بشكل كبير بالظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد.

1. السياسات النقدية خلال فترة الاستقرار الاقتصادي (2000-2010)

خلال الفترة من 2000 إلى 2010، تمتعت ليبيا بفترة استقرار اقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ما أدى إلى تدفقات قوية من النقد الأجنبي عززت من قدرة المصرف المركزي على إدارة السياسة النقدية بكفاءة، وكان التركيز الأساسي لمصرف ليبيا المركزي خلال هذه الفترة على تحقيق الاستقرار النقدي، وضبط معدلات التضخم، والمحافظة على قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية⁽¹⁾.

أهم السياسات النقدية التي اتبعتها المصرف خلال هذه الفترة:

1- نظام سعر الصرف المُدار:

اعتمد مصرف ليبيا المركزي نظام سعر الصرف المُدار، حيث كان يحدد سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار الأمريكي ضمن هامش ضيقة جدًا، مما سمح بالحفاظ على استقرار سعر الصرف الرسمي.

كان الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي في السوق السوداء ضئيلاً جدًا، حيث لم تتجاوز الفجوة 0.15 - 10 دينار في معظم الأحيان، ما ساعد في الحد من المضاربة على العملات الأجنبية.

2- تعزيز الاحتياطيات الأجنبية ودعم العملة الوطنية:

نتيجة لارتفاع عائدات النفط، تراكمت لدى مصرف ليبيا المركزي احتياطيات ضخمة من النقد الأجنبي، مما مكّنه من التدخل بفعالية للحفاظ على استقرار الدينار الليبي.

(1) صندوق النقد الدولي. (2013). ليبيا: مشاورات المادة الرابعة لعام 2013 - تقرير خبراء الصندوق رقم 150/13،

صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة. متاح على الرابط:

<https://www.imf.org/ar/Publications/CR/Issues/2016/12/31/Libya-2013-Article-IV-Consultation-40686>

استخدم المصرف هذه الاحتياطات لدعم الطلب على الدولار في السوق الرسمية، وبالتالي لم يكن هناك نقص في النقد الأجنبي داخل النظام المصرفي (1).

3- ضبط السيولة النقدية ومعدلات التضخم:

اتبع المصرف سياسات تهدف إلى تنظيم العرض النقدي عبر التحكم في كمية النقود المتداولة، مما أدى إلى استقرار معدلات التضخم عند مستويات مقبولة. تم فرض نسب احتياطي إلزامي مرتفعة على المصارف التجارية، ما ساعد في الحد من الإفراط في الإقراض والحد من مخاطر التضخم النقدي.

4- دعم القطاع المصرفي وتشجيع استخدام الخدمات المصرفية:

قام المصرف المركزي بتعزيز دور المصارف التجارية في تقديم القروض والتمويلات المدروسة، مما ساعد في تحسين كفاءة القطاع المصرفي. شجع المواطنين والشركات على استخدام القنوات المصرفية الرسمية بدلاً من الاعتماد على النقد الكاش، مما ساهم في تحسين النظام المالي.

5- رقابة صارمة على تحويلات النقد الأجنبي:

فرض المصرف المركزي إجراءات صارمة لتنظيم التحويلات المالية الخارجية، لضمان عدم حدوث عمليات تهريب أو غسل أموال. كان يتم توفير الدولار بأسعار رسمية للاستيراد فقط، مما قلل الحاجة إلى اللجوء للسوق السوداء.

النتائج الاقتصادية لهذه السياسات:

- استقرار سعر الصرف الرسمي عند مستويات 1.25-1.30 دينار/دولار طوال العقد الأول من الألفية.
- لم يكن هناك سوق سوداء كبيرة للعملة، حيث كان سعر الدولار في السوق الموازية قريباً جداً من السعر الرسمي.
- ساعدت وفرة الاحتياطات النقدية في ضمان الاستقرار النقدي، مما جعل الاقتصاد الليبي أقل عرضة للصدمات الخارجية.

(1) مصرف ليبيا المركزي. (2010). التقرير السنوي الرابع والخمسون - السنة المالية 2010.

- كان التضخم ضمن معدلات مقبولة، حيث لم تشهد الأسعار زيادات حادة بفضل السياسات النقدية التقييدية.

خلال الفترة (2000-2010)، تبنى مصرف ليبيا المركزي سياسات نقدية متوازنة تركزت على الحفاظ على استقرار سعر الصرف، وتعزيز الاحتياطيات الأجنبية، وضبط معدلات التضخم، وقد استفادت ليبيا من الطفرة النفطية خلال هذه السنوات، مما مكّن المصرف من توفير الدولار بسهولة عبر القنوات الرسمية، ومنع نشوء سوق سوداء كبيرة للعملة، هذه المرحلة يمكن اعتبارها "فترة ازدهار نسبي"، حيث لم يكن هناك تحديات حقيقية تواجه النظام النقدي، وكانت السياسات النقدية فعالة في تحقيق الاستقرار المالي.

2. السياسات النقدية لمصرف ليبيا المركزي في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية (2011-2020)

مع اندلاع الأزمة السياسية في عام 2011، دخل الاقتصاد الليبي في حالة من التدهور السريع، انعكست مباشرة على أداء القطاع النقدي والمصرفي. لقد شكّل الانخفاض الحاد في الإنتاج النفطي، الذي يُعد المصدر الأساسي للنقد الأجنبي، ضغطاً هائلاً على احتياطيات مصرف ليبيا المركزي، مما أدى إلى اضطرابات واسعة في سوق الصرف الأجنبي⁽¹⁾، ونتيجة لذلك، واجه المصرف تحديات خطيرة دفعت إلى تبني سياسات نقدية غير تقليدية تهدف إلى الحد من التدهور السريع في قيمة الدينار، وضبط الطلب المتزايد على الدولار، وإدارة أزمة السيولة التي بدأت تضرب المصارف التجارية.

في محاولة للحد من الطلب على العملة الصعبة، قام المصرف المركزي بفرض قيود صارمة على بيع النقد الأجنبي، حيث تم تحديد حصص محدودة جداً للوصول إلى الدولار عبر المصارف التجارية، مما أدى إلى ازدهار السوق السوداء وارتفاع أسعار الصرف الموازي إلى مستويات غير مسبوقة. كما تم اللجوء إلى نظام الاعتمادات المستندية كآلية رئيسية لتنظيم عمليات الاستيراد، حيث أصبح الحصول على النقد الأجنبي مرتبطاً مباشرة بالموافقة على طلبات الاستيراد، إلا أن عدم قدرة المصرف على تلبية جميع الطلبات تسبب في خلق حالة من

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2019). دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق. متاح على الرابط:

https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/challenges-prospects-libyan-economy-arabic_0.pdf

الاحتكار، حيث اقتصرت الاستفادة من النقد الأجنبي على بعض الشركات الكبرى، بينما واجهت المؤسسات الصغيرة صعوبات بالغة في تأمين الدولار لتمويل عملياتها التجارية. ومع استمرار الأزمة، واجهت ليبيا أزمة سيولة نقدية غير مسبوقة، حيث تسببت القيود المفروضة على النقد الأجنبي في سحب كميات كبيرة من الدينار الليبي من المصارف وتحويلها إلى السوق السوداء لشراء الدولار، مما أدى إلى نقص حاد في السيولة داخل المصارف التجارية، ونتيجة لذلك، لجأ مصرف ليبيا المركزي إلى فرض قيود على السحب النقدي المحلي، حيث تم تحديد سقف للسحب اليومي من المصارف التجارية، ما أدى إلى خلق حالة من الفوضى المالية، حيث وجد المواطنون والتجار أنفسهم غير قادرين على الوصول إلى أموالهم، مما دفعهم إلى الاعتماد بشكل أكبر على السوق السوداء للحصول على النقد الأجنبي. رغم هذه الإجراءات، لم يتمكن المصرف المركزي من السيطرة على الارتفاع المستمر لسعر الصرف الموازي، حيث ظل السعر الرسمي ثابتاً عند 1.38 - 1.40 دينار/دولار طوال هذه الفترة، بينما كان الدولار يباع في السوق السوداء بأسعار تتجاوز 8 دنانير في بعض الفترات⁽¹⁾.

وفي ظل هذه الأزمة، حاول المصرف المركزي دعم الدينار الليبي من خلال ضخ كميات محدودة من النقد الأجنبي في السوق الرسمية، إلا أن هذه المحاولات لم تكن كافية لمواجهة الطلب المتزايد على الدولار، خاصة مع تصاعد حجم المعاملات غير الرسمية والمضاربة في السوق السوداء. كما سمح المصرف المركزي في بعض الفترات باستخدام العملات الأجنبية في بعض المعاملات التجارية الداخلية، وهو ما زاد من تدهور قيمة الدينار، حيث بدأت بعض القطاعات تعتمد بشكل متزايد على الدولار أو اليورو في المعاملات، مما زاد من الطلب على النقد الأجنبي وأضعف الثقة في العملة المحلية⁽²⁾.

3. السياسة النقدية بعد 2021

مع تفاقم أزمة سعر الصرف والتضخم الحاد، قرر مصرف ليبيا المركزي في 3 يناير 2021 تنفيذ واحدة من أكبر الإصلاحات النقدية في تاريخ ليبيا، حيث تم الإعلان عن توحيد

(1) صندوق النقد الدولي. (2018). ليبيا: تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام 2018، واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي.

(2) البنك الدولي. (2020). مراجعة القطاع المالي في ليبيا. البنك الدولي، واشنطن العاصمة. متاح على الرابط: <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/financial-sector-review-libya-2020>

سعر الصرف الرسمي عند 4.48 دينار/دولار، بدلاً من السعر السابق 1.40 دينار/دولار. كان الهدف الرئيسي من هذا القرار هو تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسوق السوداء، التي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة خلال السنوات السابقة، حيث أصبح الفرق بين السعرين يشكل تحديًا كبيرًا لاستقرار الاقتصاد الليبي، ومن خلال هذا الإجراء، سعى المصرف المركزي إلى الحد من المضاربة على الدولار، وتعزيز الشفافية النقدية، وتحفيز النشاط الاقتصادي عبر القنوات الرسمية.

وقد أسفر هذا القرار عن تأثيرات فورية على السوق النقدية، حيث انخفض سعر الصرف الموازي بشكل حاد بعد إعلان التوحيد، إذ تقلصت الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي من أكثر من 7 دنانير لكل دولار إلى أقل من 0.50 دينار في بعض الفترات، مما أدى إلى تقليل الاعتماد على السوق السوداء. كما ساهم القرار في تحسن تدفق السيولة إلى المصارف التجارية، حيث بدأ المواطنون والشركات في العودة إلى استخدام القنوات المصرفية الرسمية بدلاً من اللجوء إلى المضاربة غير المنظمة، ومع ذلك، لم يكن القرار خاليًا من التحديات، حيث أدى تخفيض قيمة الدينار إلى زيادة تكلفة الاستيراد، مما تسبب في ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية، خاصة تلك التي تعتمد على الواردات الأجنبية.

رغم ذلك، لم يتمكن القرار من إنهاء السوق السوداء تمامًا، حيث استمر النشاط الموازي في بعض القطاعات، وظل الطلب على الدولار مرتفعًا بسبب استمرار نقص العملة الأجنبية في المصارف التجارية، ومع مرور الوقت، استمر المصرف المركزي في تنفيذ سياسة تثبيت سعر الصرف، حيث تم تعديل السعر الرسمي ليصل إلى 4.81 دينار/دولار في 2022، مع تقلبات طفيفة في السوق السوداء، وعلى الرغم من أن هذه الإصلاحات ساعدت في تقليل الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي، إلا أن الاقتصاد الليبي لا يزال يواجه تحديات رئيسية، أبرزها محدودية احتياطات النقد الأجنبي، وانخفاض الإنتاج النفطي، واستمرار الاعتماد على الاستيراد.

(1).

بصورة عامة، لقد واجه مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة 2011-2024 تحديات غير مسبوقة نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية التي ضربت البلاد، مما أجبره على تبني سياسات

(1) الفيتوري، فتحي، وأبوسنينة، محمد. (2022). الآثار الاقتصادية لسياسة تعديل سعر الصرف في ليبيا عام 2021. المجلة الليبية للعلوم الاقتصادية، العدد (2)، ص6.

نقدية متشددة تهدف إلى السيطرة على انهيار الدينار الليبي وتقليل المضاربات في سوق الصرف الأجنبي، ورغم فرض قيود صارمة على النقد الأجنبي، وتحديد سقف للسحب النقدي، ومحاولة دعم الدينار عبر ضخ الدولار في السوق الرسمية، إلا أن هذه الإجراءات لم تنجح في وقف التدهور الحاد في قيمة العملة الوطنية، ومع استمرار تفاقم الأزمة، لجأ المصرف المركزي في عام 2021 إلى تنفيذ إصلاح جذري عبر توحيد سعر الصرف، وهي خطوة ساعدت في تقليل الفجوة بين السعيرين الرسمي والموازي، ولكنها لم تُنه السوق السوداء تمامًا، حيث لا تزال هناك تحديات نقدية واقتصادية تتطلب مزيدًا من الإصلاحات في المستقبل.

القرارات الرسمية والتعديلات الخاصة بسعر الصرف خلال فترة الدراسة

على مدى العقدين الماضيين، مر سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي بتغيرات ملحوظة تأثرت بالتحويلات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد، ففي الفترة الممتدة بين 2000 و2010، كان سعر الصرف الرسمي مستقرًا نسبيًا، حيث اتبعت السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي نهجًا يعتمد على التحكم الصارم في العرض النقدي والاحتفاظ باحتياطي أجنبية قوية، ومع ذلك، عقب أحداث 2011، بدأت تحديات جديدة تضغط على النظام النقدي، مما دفع المصرف المركزي إلى اتخاذ قرارات رسمية جوهرية بشأن تعديل سعر الصرف الرسمي، لمواجهة التحديات المتزايدة الناتجة عن تراجع الاحتياطي الأجنبية، وزيادة الاعتماد على السوق الموازية، وارتفاع معدلات التضخم.

لقد تميزت الفترة (2011-2022) بعدد من الإصلاحات النقدية التي فرضتها الظروف الاقتصادية المتغيرة، حيث اضطر مصرف ليبيا المركزي إلى اتخاذ قرارات رسمية لتعديل سعر الصرف، كان أبرزها قرار توحيد سعر الصرف في 2021، والذي شكل نقطة تحول رئيسية في السياسة النقدية الليبية، في هذا المطلب، سيتم استعراض وتحليل القرارات والتعديلات الرسمية التي أجراها المصرف المركزي على سعر الصرف، مع تسليط الضوء على تأثير هذه القرارات على الاقتصاد الليبي.

1- قرارات تعديل سعر الصرف خلال فترة الاستقرار الاقتصادي (2000-2010)

في العقد الأول من الألفية الجديدة، اعتمد مصرف ليبيا المركزي على سياسة تثبيت سعر الصرف، حيث لم تكن هناك تعديلات جوهرية على السعر الرسمي. ظل سعر الصرف

مستقرًا عند حوالي 1.25 - 1.30 دينار/دولار طوال هذه الفترة، مستفيدًا من ارتفاع العائدات النفطية، مما مكّن المصرف من الاحتفاظ بمخزون وفير من الاحتياطيات الأجنبية، في هذه المرحلة، لم يكن هناك حاجة إلى تعديلات كبيرة على السعر الرسمي، إذ كانت سياسة المصرف تعتمد على التدخل المباشر في سوق الصرف الأجنبي عبر ضخ الدولار بكميات كافية لضمان استقرار قيمة الدينار.

رغم الاستقرار العام، أجرى المصرف بعض التعديلات الطفيفة على سعر الصرف، خاصة في عام 2002 عندما تم رفع السعر الرسمي من 0.51 إلى 0.77 دينار/دولار في إطار إعادة هيكلة النظام النقدي، ثم تم رفعه لاحقًا إلى 1.29 دينار/دولار في 2003، بهدف ضبط العرض النقدي وتقليل الفجوة بين السوقين الرسمي والموازي. لكن بشكل عام، كانت السياسات النقدية خلال هذه الفترة قائمة على تثبيت السعر الرسمي، وتوجيه النقد الأجنبي عبر القنوات الرسمية، مما حال دون نشوء سوق موازية نشطة⁽¹⁾.

2- القرارات النقدية بشأن سعر الصرف بعد 2011

مع اندلاع الأزمة السياسية في 2011، تعرض الاقتصاد الليبي لضربة قوية تمثلت في تراجع الإنتاج النفطي، وانخفاض التدفقات النقدية الأجنبية، وظهور أزمة سيولة حادة، في هذه الفترة، كان لا بد لمصرف ليبيا المركزي من اتخاذ إجراءات لمواجهة انهيار قيمة الدينار، وعلى الرغم من استمرار تثبيت السعر الرسمي عند 1.38 دينار/دولار لفترة طويلة، إلا أن الفجوة بين السعر الرسمي والموازي بدأت تتسع بسرعة، حيث بلغ سعر الصرف في السوق السوداء 2 دينار/دولار في 2013، ثم 3 دنانير/دولار في 2015، حتى تجاوز 8 دنانير/دولار بحلول 2017.

رغم هذه الفجوة المتزايدة، لم يُجرِ المصرف المركزي تعديلات جوهرية على سعر الصرف الرسمي، مما أدى إلى زيادة المضاربات في السوق الموازية، وبهدف الحد من تفاقم الأزمة، أقر المصرف في 2016 تعديلًا مؤقتًا لسعر الصرف عبر بيع الدولار للمصارف التجارية بسعر مخفض، إلا أن هذا الإجراء لم يكن كافيًا لسد الفجوة، مما زاد من صعوبة السيطرة على السوق السوداء.

(1) مصرف ليبيا المركزي. (2004). التقرير السنوي الثامن والأربعون لعام 2003. طرابلس: مصرف ليبيا المركزي.
<https://cbl.gov.ly/micifaf/2022/06/annual-report-2003.pdf>

في 2018، اتخذ المصرف المركزي قرارًا جديدًا يقضي بفرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي، حيث تم تطبيق رسوم بنسبة 183% على التحويلات بالدولار، ليصبح السعر الرسمي الفعلي في حدود 3.90 دينار/دولار، بينما ظل السعر المعتمد في المصارف 1.38 دينار/دولار، هذا القرار كان يهدف إلى تقليل الفجوة بين السوق الرسمي والموازي، إلا أنه لم ينجح في إنهاء المضاربات، حيث استمر التداول في السوق السوداء بأسعار مرتفعة بسبب النقص في الدولار (1).

3- قرار توحيد سعر الصرف في 2021: تحول جذري في السياسة النقدية

بعد سنوات من الأزمات النقدية والتذبذب الحاد بين السعرين الرسمي والموازي، اتخذ مصرف ليبيا المركزي في 3 يناير 2021 قراره الأكثر جذرية منذ عقود، وهو توحيد سعر الصرف الرسمي عند 4.48 دينار/دولار، ليحل محل السعر الرسمي السابق 1.40 دينار/دولار. جاء هذا القرار نتيجة للضغوط المتزايدة من المؤسسات المالية الدولية، ومطالبات القطاعات الاقتصادية، وارتفاع حجم السوق الموازية. كان الهدف الأساسي لهذا القرار هو تقليل التشوهات النقدية، والحد من المضاربة على الدولار، وإعادة الثقة في النظام المصرفي (2).

بعد تنفيذ هذا القرار، شهد سعر الصرف الموازي انخفاضًا حادًا، حيث تراجع من 6-7 دنانير لكل دولار إلى نحو 5 دنانير في بعض الفترات، مما ساعد على تقليل الفجوة بين السوقين الرسمي والموازي. إلا أن القرار أدى أيضًا إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية بسبب زيادة تكلفة الاستيراد، حيث بات المستوردون مضطرين لشراء الدولار بسعر أعلى مما كانوا يدفعونه في السابق عند الاستفادة من الاعتمادات المصرفية بالسعر الرسمي القديم.

4- تأثير التعديلات الرسمية على الاقتصاد الليبي

لقد أثرت التعديلات الرسمية على سعر الصرف في ليبيا بشكل كبير على الاقتصاد المحلي، ففي السنوات الأولى بعد 2011، أدى غياب التعديلات الجذرية على السعر الرسمي

(1) البنك الدولي. (2020). ليبيا: الآفاق الاقتصادية، أكتوبر 2019 - تحديات الاستقرار والتعافي، واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

<https://documents1.worldbank.org/curated/ar/780021572646752376/pdf/Libya-Economic-Monitor-Fall-2019-Arabic.pdf>

(2) مصرف ليبيا المركزي. (2021). البيان التوضيحي بشأن قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بتعديل سعر صرف الدينار الليبي. طرابلس: <https://cbl.gov.ly/wp-content/uploads/2021/01/Exchange-rate>

إلى تفاقم أزمة السوق الموازية وارتفاع التضخم، حيث ظل السعر الرسمي غير واقعي مقارنة بالسعر الفعلي في السوق، ومع قرار 2018 بفرض رسوم على النقد الأجنبي، حاول المصرف المركزي تقليل الفجوة، لكنه لم يتمكن من ضبط السوق بالكامل. أما قرار 2021 بتوحيد سعر الصرف، فقد كان له تأثير مزدوج؛ فمن جهة، ساعد في تقليل التشوهات النقدية والحد من نشاط السوق السوداء، لكنه من جهة أخرى أدى إلى زيادة تكلفة المعيشة ورفع معدلات التضخم بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة (1).

عموماً، على مدار العقدين الماضيين، شهدت ليبيا عدة قرارات نقدية مهمة أثرت على سعر الصرف، في الفترة 2000-2010، كان الاستقرار النقدي هو السمة السائدة، حيث لم تكن هناك تعديلات كبيرة بسبب الوفرة النقدية الناتجة عن عائدات النفط. لكن بعد 2011، بدأت الأزمة الاقتصادية تضغط على الدينار، مما أجبر المصرف المركزي على تبني تعديلات تدريجية على سعر الصرف، كان أبرزها فرض رسوم على النقد الأجنبي في 2018، وأخيراً قرار توحيد سعر الصرف في 2021، الذي شكل نقطة تحول رئيسية في السياسة النقدية الليبية.

آليات التدخل النقدي التي اتبعتها مصرف ليبيا المركزي في مواجهة التقلبات

يُعد التدخل في سوق الصرف أحد أهم الأدوات التي تلجأ إليها البنوك المركزية لضبط استقرار العملة الوطنية، خاصة في الدول التي تعاني من تقلبات حادة في سعر الصرف، في ليبيا، ونتيجة للآزمات السياسية والاقتصادية التي ضربت البلاد بعد عام 2011، واجه مصرف ليبيا المركزي تحديات كبيرة في الحفاظ على استقرار الدينار الليبي، حيث أصبح الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي يتسع بسرعة، مما أدى إلى ارتفاع التضخم، وزيادة الطلب على الدولار، وتفاقم أزمة السيولة في المصارف التجارية.

في ظل هذه التحديات، تبنى مصرف ليبيا المركزي مجموعة من آليات التدخل النقدي لمحاولة الحد من هذه التقلبات، سواء من خلال ضخ الدولار في السوق، أو تقييد استخدام النقد الأجنبي، أو فرض رسوم على المعاملات، أو تعديل السياسات النقدية، وعلى الرغم من أن بعض هذه الإجراءات ساعدت في الحد من انهيار قيمة الدينار مؤقتاً، إلا أن تأثيرها لم يكن

(1) الفيتوري، فتحي، وأبوسنينة، محمد. (2022). الآثار الاقتصادية لسياسة تعديل سعر الصرف في ليبيا عام 2021. مرجع سبق ذكره. ص 11.

دائمًا كافيًا للسيطرة على السوق الموازية، خاصة مع استمرار الانقسامات السياسية وضعف تدفقات النقد الأجنبي، في هذا المطلب، سيتم استعراض وتحليل أهم آليات التدخل التي اعتمدها مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة (2011-2022)، مع توضيح مدى فعاليتها في مواجهة التقلبات النقدية.

1. ضخ الدولار في السوق الرسمية لمحاولة الحد من السوق الموازية

خلال السنوات الأولى بعد 2011، ومع تصاعد أسعار الصرف في السوق السوداء، حاول مصرف ليبيا المركزي التدخل عبر ضخ كميات محدودة من الدولار في السوق الرسمية بهدف تقليل الضغط على السوق الموازية. حيث قام المصرف بفتح نوافذ رسمية للبيع المباشر من خلال المصارف التجارية، وتحديد حصص أسبوعية للصرافات المرخصة، وذلك لضمان حصول الأفراد والتجار على النقد الأجنبي بسعر مقبول⁽¹⁾.

إلا أن هذه السياسة لم تحقق النجاح المطلوب، نظرًا لوجود طلب يفوق العرض بشكل كبير، حيث كانت المصارف التجارية تعاني من نقص في السيولة، ولم تتمكن من توفير الدولار بالكميات المطلوبة لجميع العملاء، مما أدى إلى استمرار نشاط السوق السوداء. كما أن بعض التجار استغلوا هذه الحصص لإعادة بيع الدولار في السوق السوداء بأسعار مرتفعة، مما زاد من صعوبة ضبط سوق الصرف الأجنبي.

2. فرض قيود صارمة على التحويلات الخارجية والمعاملات بالدولار

في محاولة للحد من استنزاف الاحتياطيات الأجنبية، فرض مصرف ليبيا المركزي قيودًا مشددة على التحويلات المالية الخارجية، حيث تم تقييد إرسال الأموال إلى الخارج إلا في حالات الاستيراد الضروري أو العلاج والدراسة. كما تم إغلاق العديد من قنوات التمويل المفتوحة بالدولار التي كانت تستخدم في عمليات تحويل غير شرعية⁽²⁾.

إضافة إلى ذلك، حاول المصرف ضبط تدفق الدولار في السوق الداخلية عبر تقليص سقف السحب النقدي بالدولار، ومنع استخدامه في بعض المعاملات المحلية التي بدأت تشهد

(1) مصرف ليبيا المركزي. (2016). تقرير الاستقرار المالي في ليبيا لعام 2016. طرابلس: إدارة البحوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي. <https://cbl.gov.ly/wp-content/uploads/2016/03/Financial-Stability-Report>

(2) البنك الدولي. (2019). ليبيا: الآفاق الاقتصادية، أكتوبر 2019 - الأزمة المستمرة وانعكاساتها الاقتصادية. البنك الدولي، واشنطن العاصمة. <https://documents1.worldbank.org/curated/ar/>

اعتمادًا متزايدًا على العملات الأجنبية، خاصة مع فقدان الثقة في الدينار الليبي، هذه السياسات ساعدت في الحد من نزيف الاحتياطيات، لكنها لم تتمكن من منع تصاعد أسعار الصرف في السوق السوداء، حيث لجأ الكثيرون إلى وسائل غير رسمية للحصول على النقد الأجنبي.

3. فرض رسوم على بيع النقد الأجنبي كألية لتعديل سعر الصرف

مع استمرار التحديات النقدية، قرر مصرف ليبيا المركزي في عام 2018 تبني سياسة جديدة تقوم على فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي، حيث تم فرض رسوم بنسبة 183 % على التحويلات بالدولار، مما أدى إلى رفع السعر الفعلي للدولار في السوق الرسمية إلى حوالي 3.90 دينار/دولار، بينما ظل السعر الرسمي المحدد في المصارف عند 1.38 دينار/دولار⁽¹⁾.

كان الهدف من هذه السياسة هو تقليل الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي، بحيث يصبح الحصول على الدولار من القنوات الرسمية أكثر جاذبية مقارنة بالسوق السوداء، وقد ساعد هذا الإجراء في تقليل الفارق بين السعرين لفترة محدودة، إلا أن السوق السوداء استمرت في العمل بسبب نقص السيولة، مما جعل المضاربة على الدولار مستمرة رغم فرض الرسوم.

4. قرار توحيد سعر الصرف في 2021 كإجراء نهائي لحل الفجوة النقدية

مع تزايد الضغوط على النظام النقدي، وارتفاع حجم المعاملات في السوق الموازية، اضطر مصرف ليبيا المركزي في 3 يناير 2021 إلى اتخاذ قرار جذري يقضي بتوحيد سعر الصرف الرسمي عند 4.48 دينار/دولار. جاء هذا القرار بعد سنوات من محاولات السيطرة على السوق عبر القيود النقدية، ورسوم الصرف، وضح الدولار في السوق، إلا أن هذه المحاولات لم تكن كافية لإنهاء التشوهات النقدية⁽²⁾.

ساعد توحيد سعر الصرف في تقليل فجوة السعر بين السوقين الرسمي والموازي، حيث تراجع الدولار في السوق السوداء إلى 5 دنانير تقريبًا بعد أن كان يتجاوز 7-8 دنانير في بعض

(1) مصرف ليبيا المركزي. (2018). قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (1300) لسنة 2018 بشأن فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي. طرابلس: مصرف ليبيا المركزي. <https://cbl.gov.ly/wp-content/uploads/2018/09/Decree->

(2) مصرف ليبيا المركزي. (2021). بيان مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بشأن تعديل سعر صرف الدينار الليبي، 3 يناير 2021. طرابلس: مصرف ليبيا المركزي. <https://cbl.gov.ly/wp-content/uploads/2021/01/CBL-Statement->

الفترات. كما أدى هذا القرار إلى إعادة الثقة في المعاملات المصرفية الرسمية، حيث بدأ المواطنون والشركات في التعامل مع المصارف التجارية بدلاً من اللجوء إلى السوق السوداء. لكن على الرغم من هذه الفوائد، كان للقرار آثار جانبية سلبية، أبرزها ارتفاع تكاليف الاستيراد، حيث زادت أسعار السلع المستوردة نتيجة لارتفاع سعر الصرف الرسمي، مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم في بعض القطاعات الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، لم يتمكن المصرف المركزي من إنهاء السوق الموازية بالكامل، حيث استمرت المضاربة على الدولار في بعض الفترات بسبب استمرار النقص في النقد الأجنبي داخل النظام المصرفي.

5. تقييم فعالية آليات التدخل النقدي وتأثيرها على الاقتصاد

عند النظر إلى جميع آليات التدخل النقدي التي اعتمدها مصرف ليبيا المركزي، يمكن ملاحظة أن بعض السياسات كانت فعالة على المدى القصير لكنها لم تقدم حلاً طويل الأجل، فعلى سبيل المثال، ضخ الدولار في السوق الرسمية ساعد مؤقتاً في تخفيف الضغط، لكنه لم يعالج مشكلة نقص المعروض النقدي. كما أن فرض قيود على التحويلات الخارجية ساعد في حماية الاحتياطيات، لكنه أدى إلى ازدهار السوق السوداء بدلاً من القضاء عليها. أما رسوم بيع النقد الأجنبي فقد ساعدت في تقليل فجوة السعيرين لكنها لم تمنع انهيار الدينار بالكامل.

يُعتبر قرار توحيد سعر الصرف في 2021 من أكثر القرارات تأثيراً، حيث ساعد في تقليل الفجوة بين السوق الرسمي والموازي، لكن تأثيره كان محدوداً بسبب استمرار العجز في تدفق النقد الأجنبي، والتضخم، والتوترات السياسية. لذا، فإن أي إصلاح مستقبلي يجب أن يكون مصحوباً بتحسين بيئة الاستثمار، وزيادة الإنتاج النفطي، وتعزيز ثقة المواطنين في النظام المصرفي، حتى يكون لتلك الإجراءات أثر مستدام على استقرار العملة الوطنية.

بصورة عامة، لقد اعتمد مصرف ليبيا المركزي على عدة آليات للتدخل النقدي في محاولة لمواجهة تقلبات سعر الصرف وأزمة السيولة، حيث تمثلت أبرز هذه السياسات في ضخ الدولار في السوق، وفرض قيود على التحويلات، وفرض رسوم على النقد الأجنبي، وأخيراً توحيد سعر الصرف في 2021، ورغم أن بعض هذه التدخلات كان له تأثير إيجابي على المدى القصير، إلا أن التحديات الهيكلية في الاقتصاد الليبي لا تزال تحتاج إلى حلول أعمق لضمان استقرار العملة وتحقيق التوازن النقدي.

المبحث الثالث:

أثر الأزمات السياسية والاقتصادية على سعر الصرف

يُعد سعر الصرف أحد المؤشرات الاقتصادية الأكثر حساسية للتغيرات السياسية والاقتصادية، حيث يعكس مدى استقرار الاقتصاد الوطني وقدرته على التعامل مع الأزمات المختلفة، في الاقتصادات النفطية، مثل الاقتصاد الليبي، يكون سعر الصرف مرتبطاً بشكل مباشر بعائدات النفط، والاستقرار السياسي، والتدفقات النقدية الأجنبية، مما يجعله عرضة لتقلبات حادة عند حدوث اضطرابات داخلية أو خارجية، ومنذ عام 2011، شهد الدينار الليبي تذبذبات غير مسبوقة نتيجة سلسلة من الأزمات السياسية والاقتصادية التي ضربت البلاد، مما أثر بشكل مباشر على قدرة مصرف ليبيا المركزي على إدارة السياسة النقدية بكفاءة، ودفع السوق الموازية إلى لعب دور أكبر في تحديد سعر الصرف الفعلي.

لقد أدت الاضطرابات السياسية، والصراعات المسلحة، والانقسامات المؤسسية، والعقوبات الدولية، وتجميد الأصول الليبية في الخارج، وتقلبات أسعار النفط إلى تغيرات جوهرية في سوق الصرف، حيث تسبب كل عامل من هذه العوامل في ضغط إضافي على احتياطات النقد الأجنبي وأدى إلى تآكل قيمة الدينار الليبي، فعلى سبيل المثال، بعد الثورة الليبية عام 2011، انخفضت العائدات النفطية بشكل حاد نتيجة تعطل الإنتاج النفطي، مما أدى إلى شح الدولار في السوق الرسمي، وارتفاع الطلب على النقد الأجنبي في السوق السوداء، وتوسع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي. كما أن العقوبات الدولية التي فُرضت على بعض المؤسسات الليبية وتجميد الأصول في الخارج أدت إلى تقييد قدرة الحكومة على التصرف في الأموال المجمدة، مما عمق الأزمة النقدية وقلل من التدفقات النقدية الواردة إلى المصارف الليبية.

إضافة إلى ذلك، لعبت أزمة النفط العالمية دوراً رئيسياً في تحديد قيمة الدينار الليبي، حيث تسببت تقلبات أسعار النفط في اختلال ميزان المدفوعات، مما انعكس على سعر الصرف، خاصة في ظل اعتماد الاقتصاد الليبي على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية. كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في خلق بيئة اقتصادية غير مستقرة، حيث أصبح سعر الصرف متأثراً ليس فقط بالعرض والطلب المحلي، بل أيضاً بالمتغيرات الجيوسياسية والتدخلات الخارجية

أثر الأزمة السياسية (2011 وما بعدها) على سعر الصرف

شهدت ليبيا منذ اندلاع الثورة في فبراير 2011 تحولات سياسية واقتصادية كبرى انعكست بشكل مباشر على الاستقرار النقدي وقيمة الدينار الليبي، فقد أدى انهيار النظام السابق وما تبعه من انقسامات سياسية وصراعات مسلحة إلى تعطيل المؤسسات المالية، وتراجع الإيرادات النفطية، وظهور أزمات مالية ونقدية متتالية، وعلى الرغم من الجهود التي بذلها مصرف ليبيا المركزي للحفاظ على استقرار الدينار، إلا أن التحديات السياسية فرضت واقعاً معقداً جعل سعر الصرف أكثر عرضة للتقلبات العنيفة.

أثرت الأزمة السياسية في ليبيا على سعر الصرف من خلال عدة قنوات رئيسية، أبرزها تراجع تدفقات النقد الأجنبي بسبب انقطاع صادرات النفط، والانقسام المؤسسي الذي أضعف السياسات النقدية، وتوسع السوق السوداء للعملة، وغياب بيئة استثمارية مستقرة. كل هذه العوامل ساهمت في خلق فجوة متزايدة بين السعر الرسمي والموازي، وزيادة التضخم، وانخفاض القوة الشرائية للمواطنين، مما جعل الدينار الليبي أحد أكثر العملات تقلباً في المنطقة خلال العقد الماضي.

1- تراجع تدفقات النقد الأجنبي وتأثيره على سعر الصرف

بعد عام 2011، تعرض الاقتصاد الليبي لهزة عنيفة نتيجة توقف الإنتاج النفطي لفترات طويلة بسبب الصراعات المسلحة التي اندلعت في مناطق الحقول والموانئ النفطية، والتي كانت تمثل المصدر الأساسي لإيرادات النقد الأجنبي، وباعتبار أن أكثر من 95% من الإيرادات الحكومية تأتي من قطاع النفط، فإن أي اضطراب في الصادرات ينعكس فوراً على توفر الدولار في السوق، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الموازي مقابل السعر الرسمي.

بحسب تقرير البنك الدولي (2016)، انخفضت عائدات ليبيا من النقد الأجنبي بنسبة تتجاوز 80% بين عامي 2011 و2015، نتيجة الإغلاقات المتكررة لحقول النفط⁽¹⁾، مما أدى إلى شح الدولار في المصارف التجارية، واضطرار التجار والمواطنين إلى اللجوء إلى السوق السوداء لشراء العملة الأجنبية بأسعار مرتفعة، ونتيجة لهذا التراجع الحاد في المعروض النقدي

(1) البنك الدولي. (2016). تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ربيع 2016: الآفاق

الاقتصادية لليبيا. البنك الدولي، واشنطن العاصمة. - <https://documents.worldbank.org/curated/ar>

من الدولار، شهد الدينار الليبي انخفاضاً تدريجياً في قيمته، حيث ارتفع سعر الصرف الموازي من 1.50 دينار/دولار في 2011 إلى أكثر من 3 دنانير/دولار في 2014، ثم تجاوز حاجز 6 دنانير/دولار في 2017.

وفي تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي(2019) ، أشار إلى أن انعدام الاستقرار السياسي قلل من قدرة الدولة على الاستفادة من الاحتياطات الأجنبية لدعم قيمة الدينار، حيث فضّل المصرف المركزي ترشيد استخدام هذه الاحتياطات خوفاً من استنزافها بالكامل في ظل غياب استقرار طويل الأمد⁽¹⁾، وقد أدى ذلك إلى ازدياد المضاربة على الدولار، مما ساهم في توسيع الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، وجعل التحكم في سوق الصرف أكثر صعوبة.

2- الانقسام السياسي وأثره على السياسة النقدية

مع تصاعد الصراع السياسي بعد 2014، انقسمت المؤسسات الحكومية، بما في ذلك مصرف ليبيا المركزي، إلى إدارتين متنافستين، إحداهما في طرابلس والأخرى في البيضاء، وقد تسبب هذا الانقسام في إضعاف السياسات النقدية، وتعطيل أدوات التدخل النقدي، وإرباك إدارة الاحتياطات الأجنبية.

بحسب تقرير مصرف ليبيا المركزي(2018) ، فإن الانقسام المؤسسي أدى إلى إنشاء أنظمة مالية مزدوجة، حيث بدأت كل جهة تصدر قرارات نقدية خاصة بها، مما أدى إلى ازدواجية في السياسات المصرفية وأثر سلباً على ثقة المستثمرين والمواطنين في استقرار الدينار، ونتيجة لعدم التنسيق بين الإدارتين، لم تكن هناك سياسة نقدية موحدة قادرة على معالجة أزمة سعر الصرف بشكل فعال، بل زاد التنافس بين الإدارتين من حالة عدم اليقين النقدي.

في عام 2016، بدأت المصارف التجارية في بعض المناطق تواجه مشاكل حادة في توفير الدولار للعملاء، بسبب توقف المصرف المركزي عن تزويدها بالكميات المطلوبة من النقد الأجنبي، مما دفع العديد منها إلى التعامل مع السوق الموازية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة المعاملات المصرفية وانخفاض ثقة المواطنين في النظام المصرفي. كما أن الانقسام أدى إلى

(1) صندوق النقد الدولي. (2019). ليبيا: مشاورات المادة الرابعة لعام 2019 - تقرير خبراء الصندوق رقم 64/19،
واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي.

الدولي. <https://www.imf.org/ar/Publications/CR/Issues/2019/06/07/Libya-2019>

تأخير تنفيذ الإصلاحات النقدية الضرورية، حيث كانت كل جهة ترى أن سياستها هي الأصح، مما ساهم في تقادم أزمة الصرف على مدى السنوات التالية.

3- توسع السوق السوداء للعملة وتأثيره على استقرار الدينار الليبي

أدت الأزمات السياسية المستمرة إلى انخفاض المعروض من الدولار في السوق الرسمية، مما فتح المجال أمام نشاط السوق السوداء بشكل غير مسبوق، ومع عدم قدرة المصارف على تلبية طلبات العملاء من النقد الأجنبي، أصبح التجار والمستوردون يعتمدون بشكل أساسي على السوق السوداء للحصول على الدولار، وهو ما زاد من عمليات المضاربة ورفع أسعار الصرف الموازي.

بحسب تقرير صادر عن وزارة المالية الليبية (2020)، فإن الاقتصاد الليبي بات يعتمد على السوق السوداء بنسبة تتجاوز 60% في تمويل احتياجات النقد الأجنبي، مما جعل السعر الرسمي للدينار غير فعال في تحديد القيمة الحقيقية للعملة المحلية، وقد تسبب هذا الوضع في رفع تكلفة الواردات، وزيادة التضخم، وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، حيث باتت معظم السلع المستوردة تُسعر وفقاً لسعر الدولار في السوق السوداء وليس السعر الرسمي (1).

إضافة إلى ذلك، ساهم توسع السوق السوداء في خلق شبكات غير رسمية للتحويلات المالية، مما أضعف سيطرة المصرف المركزي على تدفقات النقد الأجنبي وأدى إلى زيادة عمليات غسل الأموال والاحتيايل المالي، وبحسب دراسة أعدها البنك الدولي (2021)، فإن استمرار السوق السوداء كقناة رئيسية للحصول على الدولار جعل من الصعب تنفيذ سياسات نقدية فعالة، حيث بات التحكم في قيمة الدينار يتطلب إجراءات أكثر صرامة وإصلاحات هيكلية عميقة.

لقد كان للأزمة السياسية في ليبيا منذ 2011 تأثير عميق على استقرار سعر الصرف، حيث تسببت الاضطرابات الأمنية والانقسامات المؤسسية وانخفاض الإيرادات النفطية في شح الدولار، واتساع الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، وتضخم السوق السوداء، وعلى الرغم من محاولات مصرف ليبيا المركزي التدخل من خلال سياسات نقدية مختلفة، إلا أن استمرار الصراع السياسي وغياب التنسيق بين المؤسسات المالية جعل من الصعب تنفيذ إصلاحات نقدية فعالة.

(1) وزارة المالية الليبية. (2020). التقرير المالي السنوي لعام 2020. طرابلس: وزارة المالية، حكومة الوفاق الوطني
<https://mf.gov.ly/wp-content/uploads/2021/04/Annual-Financial-Report-2020.pdf>

تأثير العقوبات الدولية وتجميد الأصول على استقرار العملة

تُعدّ العقوبات الدولية أحد الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الدول والمنظمات الدولية للضغط على الحكومات والأنظمة السياسية بهدف تحقيق تغييرات في السياسات الداخلية أو الإقليمية، وفي حالة ليبيا، تم فرض عقوبات اقتصادية ومالية متعدّدة منذ اندلاع الأزمة في عام 2011، حيث شملت هذه العقوبات تجميد الأصول الليبية في الخارج، وتقييد التعاملات المصرفية، والحد من قدرة الدولة على الاستعادة من عائدات النفط. كان لهذه التدابير أثر عميق على سوق النقد الأجنبي وسعر الصرف، حيث أدى منع الحكومة الليبية من الوصول إلى احتياطياتها المجمدة في الخارج إلى نقص كبير في السيولة الدولارية، مما جعل الدينار الليبي أكثر عرضة لانخفاض أمام العملات الأجنبية.

لقد كان لتجميد الأصول الليبية تأثير مباشر على السياسات النقدية لمصرف ليبيا المركزي، حيث تم تقييد قدرة المصرف على التدخل في سوق الصرف، ودعم الدينار، وتمويل الواردات، مما دفع السوق الموازية إلى أن تصبح المصدر الرئيسي للعملة الصعبة. بالإضافة إلى ذلك، فإن العقوبات المصرفية التي فرضت على بعض المؤسسات المالية الليبية أدت إلى تعطيل التحويلات المالية الدولية، وزيادة تكلفة المعاملات التجارية، وارتفاع مستوى عدم اليقين الاقتصادي، مما عزز حالة عدم الاستقرار النقدي.

1- تجميد الأصول الليبية في الخارج وتأثيره على احتياطي النقد الأجنبي

مع بدء العمليات العسكرية الدولية ضد النظام الليبي في مارس 2011، فرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارات تقضي بـ تجميد الأصول المالية الليبية في الخارج، والتي كانت تقدر بأكثر من 100 مليار دولار أمريكي موزعة بين البنوك الأوروبية والأمريكية والمؤسسات المالية الأخرى⁽¹⁾، كان لهذه الخطوة أثر سلبي كبير على قدرة الدولة على تمويل احتياجاتها النقدية، حيث لم يعد بمقدور مصرف ليبيا المركزي استخدام هذه الأموال لدعم الدينار أو تمويل عمليات الاستيراد، مما أدى إلى انخفاض تدريجي في قيمة الدينار مقابل الدولار.

بحسب تقرير صندوق النقد الدولي (2015) ، فإن تجميد الأصول تسبب في انخفاض احتياطيات ليبيا من النقد الأجنبي إلى مستويات حرجة، مما دفع المصرف المركزي إلى تقليص

(1) مجلس الأمن الدولي. (2011). القرار رقم 1970 (2011) بشأن فرض عقوبات على النظام الليبي، 26 فبراير

2011. نيويورك: الأمم المتحدة. [https://undocs.org/ar/S/RES/1970\(2011\)](https://undocs.org/ar/S/RES/1970(2011))

الإفناق العام، وفرض قيود على بيع الدولار، وتقليل التمويل المتاح للمصارف التجارية، وقد أدى هذا النقص الحاد في العملة الصعبة إلى اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، حيث ارتفع سعر الصرف في السوق السوداء بسرعة نتيجة لزيادة الطلب على الدولار مقابل انخفاض المعروض النقدي منه (1).

وفي عام 2016، أصدر البنك الدولي تقريراً أشار فيه إلى أن استمرار تجميد الأصول الليبية منع الحكومة من تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة، أو إعادة بناء البنية التحتية الاقتصادية، أو دعم قيمة الدينار الليبي عبر ضخ سيولة نقدية كافية في السوق، وبحسب التقرير، فإن الأصول المجمدة كانت تمثل نسبة كبيرة من الاحتياطات المالية للدولة، وعليه فإن عدم القدرة على الوصول إليها جعل الدولة تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية المتذبذبة، مما زاد من هشاشة الوضع النقدي.

2- القيود المصرفية الدولية وأثرها على المعاملات المالية وسعر الصرف

إلى جانب تجميد الأصول، فرضت بعض الدول والمؤسسات المالية قيوداً على التحويلات المصرفية الدولية القادمة من وإلى ليبيا، حيث تم تصنيف بعض المؤسسات المالية الليبية كجهات مشبوهة نظراً لعدم الاستقرار السياسي الداخلي، واتهامات بتمويل بعض الجماعات المسلحة، وقد تسبب ذلك في زيادة صعوبة المعاملات التجارية الدولية، حيث أصبح على المستوردين الليبيين دفع تكاليف إضافية على التحويلات المالية، مما جعل الطلب على الدولار في السوق السوداء يرتفع بسرعة، ودفع بأسعار الصرف إلى مستويات غير مسبوقة.

بحسب تقرير وزارة المالية الليبية (2018)، فإن القيود المصرفية الدولية جعلت من الصعب على الشركات الليبية تحويل الأموال إلى الخارج لدفع مستحقات الموردين، مما أجبر العديد منها على اللجوء إلى السوق السوداء للحصول على الدولار بأسعار مرتفعة، وقد أدى ذلك إلى زيادة تكاليف الاستيراد، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم، حيث انعكس ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية مباشرة على أسعار السلع الأساسية المستوردة.

(1) صندوق النقد الدولي. (2015). ليبيا: مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 - تقرير خبراء الصندوق (IMF Country Report No. 15/200)، واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي
<https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/scr/2015/>

في عام 2019، نشر البنك الدولي تقريرًا أوضح فيه أن القيود المفروضة على المصارف الليبية أدت إلى عزل جزئي للنظام المالي الليبي عن الاقتصاد العالمي، مما تسبب في إبطاء تدفق الاستثمارات الأجنبية، وتقليل القدرة على تمويل المشاريع، وزيادة الاعتماد على التجارة غير الرسمية، ونتيجة لذلك، تراجعت ثقة المواطنين في النظام المصرفي، وأصبحت السوق السوداء المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي، مما جعل سعر الصرف الموازي أكثر تحكمًا في الأسواق مقارنة بالسعر الرسمي.

3- العقوبات الاقتصادية وتراجع الإنتاج النفطي وتأثيره على قيمة الدينار

إضافة إلى القيود المصرفية وتجميد الأصول، فرضت بعض الدول الغربية عقوبات اقتصادية على قطاع النفط الليبي، حيث تم حظر بعض المعاملات النفطية، مما أدى إلى تعطيل عمليات التصدير في بعض الفترات، وتقليل تدفقات النقد الأجنبي إلى الدولة. نظرًا لأن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل شبه كامل على عائدات النفط، فإن أي قيود على هذا القطاع تؤثر بشكل مباشر على توفر الدولار في السوق، وبالتالي على سعر الصرف.

بحسب تقرير وكالة الطاقة الدولية (2021)، فإن إنتاج النفط الليبي شهد انخفاضًا حادًا في عدة فترات، حيث تراجع من 1.6 مليون برميل يوميًا في 2010 إلى أقل من 300 ألف برميل يوميًا في 2020 بسبب النزاعات المسلحة والعقوبات الدولية، مما أدى إلى انخفاض عائدات النقد الأجنبي وارتفاع سعر الدولار مقابل الدينار الليبي، وقد دفع ذلك مصرف ليبيا المركزي إلى اتباع سياسات تقشفية صارمة، والحد من بيع النقد الأجنبي للمصارف التجارية، مما أدى إلى استمرار الاعتماد الكبير على السوق السوداء، وأدى إلى مزيد من التدهور في سعر الصرف (1).

لقد كان للعقوبات الدولية وتجميد الأصول الليبية تأثير مباشر على الاقتصاد وسعر الصرف، حيث أدت هذه الإجراءات إلى انخفاض حاد في احتياطيات النقد الأجنبي، وارتفاع تكلفة المعاملات المالية، وزيادة الطلب على الدولار في السوق الموازية. كما أن القيود المفروضة على المصارف الليبية حدّت من قدرة المصرف المركزي على التدخل في سوق الصرف

(1) وكالة الطاقة الدولية (IEA). (2021). تقرير سوق النفط - مارس 2021. باريس: وكالة الطاقة الدولية. متاح على

الرباط: <https://www.iea.org/reports/oil-market-report-march-2021>

الأجنبي، مما أدى إلى تفاقم أزمة سعر الصرف، وارتفاع الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، وزيادة معدلات التضخم (1).

على الرغم من أن بعض هذه العقوبات تم تخفيفها في السنوات الأخيرة، إلا أن التأثيرات السلبية لا تزال واضحة، حيث لا تزال ليبيا تعاني من ضعف الثقة في النظام المصرفي، وصعوبة الوصول إلى النقد الأجنبي، والاعتماد الكبير على السوق السوداء، واستمرار هذه العوامل يجعل استقرار الدينار الليبي مرهوناً بمدى قدرة ليبيا على رفع القيود المصرفية، واستعادة السيطرة على احتياطياتها المجمدة، وتعزيز تدفقات النقد الأجنبي من قطاع النفط.

انعكاسات أزمة النفط على سعر صرف الدينار الليبي

يُعد النفط المصدر الأساسي للنقد الأجنبي في الاقتصاد الليبي، حيث تشكل العائدات النفطية أكثر من 95% من إجمالي الإيرادات الحكومية، مما يجعل سعر الصرف مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتطورات قطاع النفط. إن أي تراجع في إنتاج النفط أو انخفاض في أسعاره عالمياً يؤدي مباشرة إلى نقص تدفقات النقد الأجنبي إلى المصارف الليبية، مما يؤثر على قدرة مصرف ليبيا المركزي على تلبية الطلب على الدولار في السوق الرسمية. نتيجة لذلك، تزداد الضغوط على الدينار الليبي، وترتفع أسعار الصرف في السوق السوداء، وتتوسع الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، مما يفاقم التضخم ويضعف القدرة الشرائية للمواطنين.

منذ عام 2011، تعرض قطاع النفط الليبي لعدة صدمات كبيرة، بدءاً من التوقف شبه الكامل للإنتاج خلال الصراع المسلح في 2011، مروراً بالإغلاقات المتكررة للحقول والموانئ بسبب النزاعات المسلحة والمطالب السياسية، ووصولاً إلى أزمة انهيار أسعار النفط العالمية في 2020، والتي أثرت سلباً على عائدات البلاد من النقد الأجنبي. كل هذه العوامل تسببت في تقلبات حادة في سعر صرف الدينار الليبي، مما جعل الاقتصاد الوطني هشاً أمام أي اضطرابات في أسواق الطاقة العالمية أو النزاعات الداخلية.

(1) الزوي، خالد محمد. (2018). "تأثير الأزمات السياسية والعقوبات الاقتصادية على استقرار سعر صرف الدينار الليبي خلال الفترة 2011-2017". مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد (1)، ص 116.

1- تأثير تعطل الإنتاج النفطي على سعر الصرف

منذ اندلاع الأزمة السياسية في 2011، شهد قطاع النفط الليبي إغلاقاً متكرراً للحقول والموانئ النفطية بسبب النزاعات المسلحة والمطالب الفئوية، مما تسبب في تراجع الإنتاج إلى مستويات غير مسبوقة، ففي بعض الفترات، انخفض الإنتاج النفطي من 1.6 مليون برميل يومياً في 2010 إلى أقل من 300 ألف برميل يومياً في 2020، وفقاً لتقرير صادر عن وكالة الطاقة الدولية (2021) هذا التراجع الحاد في الإنتاج أدى إلى انخفاض تدفقات الدولار إلى المصارف الليبية، مما أدى إلى ارتفاع سعر الصرف الموازي، وزيادة تكلفة الاستيراد، وارتفاع معدلات التضخم.

بحسب تقرير البنك الدولي (2019) ، فإن تعطل الإنتاج النفطي بين عامي 2014 و2016 كان أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت سعر الصرف في السوق السوداء إلى مستويات قياسية، حيث ارتفع سعر الدولار من 2 دينار في 2013 إلى أكثر من 6 دنانير في 2017، وقد دفع هذا التراجع مصرف ليبيا المركزي إلى فرض قيود مشددة على بيع الدولار، مما زاد من نشاط السوق السوداء وأدى إلى مضاربات واسعة على العملة الأجنبية⁽¹⁾.

2- أزمة انهيار أسعار النفط في 2020 وتأثيرها على الدينار الليبي

في عام 2020، تعرضت الأسواق النفطية العالمية لصدمة كبيرة بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة جائحة كورونا، مما أدى إلى انهيار أسعار الخام إلى أدنى مستوياتها منذ عقود، وقد انعكس هذا التراجع مباشرة على الاقتصاد الليبي، حيث تراجعت الإيرادات النفطية بنسبة تجاوزت 70% خلال عام 2020، وفقاً لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي (2021)⁽²⁾.

وقد أدى هذا الانخفاض الحاد في العائدات النفطية إلى زيادة العجز في الموازنة العامة، وتقليص احتياطات مصرف ليبيا المركزي من النقد الأجنبي، وإضعاف قدرة المصارف على توفير الدولار للعملاء. نتيجة لذلك، ارتفع سعر الصرف في السوق السوداء إلى مستويات غير

(1) البنك الدولي. (2019). ليبيا: الآفاق الاقتصادية - أكتوبر 2019 (تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا)، واشنطن العاصمة: البنك الدولي <https://documents1.worldbank.org/curated/ar>

(2) صندوق النقد الدولي. (2021). ليبيا: مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 - تقرير خبراء الصندوق رقم (63/21)،

واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي.

<https://www.imf.org/ar/Publications/CR/Issues/2021/05/27/Libya>

مسبوقة، حيث تجاوز 7 دنانير لكل دولار، مما أدى إلى زيادة أسعار السلع المستوردة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية للمواطنين.

3- تذبذب أسعار النفط العالمية وانعكاسه على استقرار الدينار

نظرًا لأن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كامل على عائدات النفط، فإن أي تقلب في أسعار الخام عالميًا يؤثر مباشرة على ميزان المدفوعات الليبي، ومستويات الاحتياطي النقدي، واستقرار سعر الصرف، في الفترات التي شهدت ارتفاعًا في أسعار النفط، مثل 2018 و2022، تحسنت الأوضاع النقدية، حيث زادت قدرة مصرف ليبيا المركزي على توفير الدولار بأسعار معقولة عبر القنوات الرسمية، مما أدى إلى تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، واستقرار التضخم.

لكن في الفترات التي شهدت انخفاضًا في أسعار النفط أو تراجعًا في الإنتاج المحلي، مثل 2011، 2014 و2020 تدهورت الأوضاع النقدية بسرعة، حيث انخفضت احتياطات النقد الأجنبي، وزادت المضاربة على الدولار، وارتفعت أسعار الصرف في السوق السوداء، مما أدى إلى التضخم.

وفقًا لتقرير وزارة المالية الليبية (2022) ، فإن ليبيا بحاجة إلى تنويع مصادر النقد الأجنبي وتقليل الاعتماد على النفط، حيث أن الاعتماد الكلي على عائدات النفط يجعل الاقتصاد الوطني هشًا أمام التقلبات في أسواق الطاقة، ويجعل الدينار الليبي عرضة للانهايار في أي لحظة يحدث فيها اضطراب في الإنتاج أو تراجع في الأسعار العالمية (1).

إن العلاقة بين قطاع النفط وسعر الصرف في ليبيا هي علاقة سببية مباشرة، حيث أن أي تذبذب في الإنتاج أو الأسعار ينعكس فورًا على قيمة الدينار الليبي، فمنذ 2011، أدت إغلاقات الحقول والموانئ النفطية، والعقوبات الاقتصادية، والتقلبات في أسعار النفط العالمية إلى تراجع احتياطات النقد الأجنبي، وارتفاع سعر الصرف الموازي، وتفاقم أزمة التضخم، وعلى الرغم من أن مصرف ليبيا المركزي حاول التدخل من خلال فرض قيود على النقد الأجنبي، وإعادة هيكلة سعر الصرف الرسمي، وتوحيد سعر الصرف في 2021، إلا أن تأثير هذه

(1) وزارة المالية الليبية. (2022). التقرير المالي السنوي لعام 2022. طرابلس: وزارة المالية بحكومة الوحدة الوطنية.
<https://mf.gov.ly/annual-reports/2022.pdf>

السياسات ظل محدودًا طالما أن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل شبه كامل على النفط كمصدر رئيسي للعملة الصعبة.

إن استقرار الدينار الليبي في المستقبل مرهون بمدى قدرة ليبيا على تحقيق استقرار سياسي يُسهم في استمرار الإنتاج النفطي دون انقطاع، وتنويع مصادر الدخل، وتحسين بيئة الاستثمار لجذب تدفقات نقدية بديلة عن النفط.

في ضوء ما تقدّم من عرض للإطارين النظري والمفاهيمي لسعر الصرف والموازنة العامة، والعلاقات المتبادلة بينهما، إلى جانب استعراض المكونات الرئيسية للموازنة وآثار تقلبات السياسات النقدية وسعر الصرف على مؤشرات الأداء المالي، يُمكن القول إن المخرجات العامة للفصول الثلاثة تحمل دلالات قوية تؤكد على أهمية العلاقة بين سعر الصرف وأداء الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي، لا سيّما في ظل طبيعة الاقتصاد الريعي والتحديات المالية المستمرة. ومن هذا المنطلق، يأتي الفصل الرابع ليرتكز على تحليل كمي منهجي يستند إلى بيانات اقتصادية سنوية، بهدف اختبار فرضيات الدراسة وقياس طبيعة العلاقة بين سعر الصرف ومكونات الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2022)، وذلك من خلال اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) ، الذي يُتيح تقدير العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بدقة، مع تفسير النتائج في ضوء الواقع الليبي والأدبيات الاقتصادية السابقة ذات الصلة.

الفصل الرابع:

التحليل الكمي لأثر سعر الصرف على الموازنة العامة في ليبيا (2000-2022)

المبحث الأول: تحليل اتجاهات الموازنة العامة وسعر الصرف

- أولاً: تحليل تطور الإيرادات العامة وعلاقتها بسعر الصرف
- ثانياً: تحليل تطور المصروفات العامة وعلاقتها بسعر الصرف
- ثالثاً: تحليل الدين العام المحلي والخارجي خلال فترة الدراسة

المبحث الثاني: التقدير القياسي للعلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة باستخدام نموذج

ARDL

- أولاً: الإطار النظري والمنهجي للنموذج
- ثانياً: اختبار خصائص البيانات ومعالجة السلاسل الزمنية
- ثالثاً: تقدير النموذج وتحليل النتائج
- رابعاً: اختبار الفرضيات

المبحث الثالث: تفسير ومناقشة نتائج النموذج في ضوء الأدبيات والواقع الليبي

- أولاً: تحليل العلاقة بين سعر الصرف والإيرادات العامة في ضوء الأدبيات والواقع الليبي
- ثانياً: تحليل العلاقة بين سعر الصرف والمصروفات العامة في ضوء الأدبيات والواقع

الليبي

- ثالثاً: تحليل العلاقة بين سعر الصرف والدين العام في ضوء الأدبيات والواقع الليبي

- الاستنتاجات
- التوصيات
- الخاتمة

مقدمة

يُعد سعر الصرف من أبرز المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في الأداء المالي للدول، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل أساسي على الصادرات النفطية كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي، كما هو الحال في ليبيا، وتزداد أهمية هذا المتغير عندما يكون الاقتصاد الوطني عرضة لتقلبات حادة في قيمة العملة المحلية نتيجة لأزمات داخلية أو صدمات خارجية، ويُعد ربط هذا المتغير بأداء الموازنة العامة أمرًا بالغ الأهمية، بالنظر إلى أن معظم الإيرادات الحكومية تأتي من مبيعات النفط المقومة بالدولار، في حين تُصرف المصروفات الحكومية بالدينار الليبي، مما يجعل تقلبات سعر الصرف تؤثر بشكل مباشر على حجم الإيرادات، ومستوى الإنفاق، وأعباء الدين العام.

وبناءً على ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تقديم تحليل كمي وتطبيقي لأثر سعر الصرف على الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (2000-2022)، اعتمادًا على بيانات حقيقية تم الحصول عليها من مصادر رسمية، وتحليلها باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) ضمن بيئة برنامج 9 EViews ويغطي التحليل ثلاث مكونات رئيسية للموازنة العامة: الإيرادات العامة، والمصروفات العامة، والدين العام، كما يسعى إلى اختبار الفرضيات الأساسية التي قامت عليها الدراسة من خلال تقييم العلاقة بين هذه المتغيرات وسعر الصرف في الأجلين القصير والطويل.

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية: يقدم المبحث الأول تحليلًا وصفيًا لمكونات الموازنة وسعر الصرف خلال فترة الدراسة، بينما يركز المبحث الثاني على الجانب القياسي من خلال بناء النموذج واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، ثم يُختتم الفصل بالمبحث الثالث الذي يعالج النتائج من منظور اقتصادي تطبيقي، ويقارنها بما توصلت إليه الأدبيات السابقة، لتقديم استنتاجات واقعية تخدم صناع القرار في إدارة السياسة المالية والنقدية.

المبحث الأول:

تحليل اتجاهات الموازنة العامة وسعر الصرف

تُعد الموازنة العامة أحد أهم المؤشرات الكلية التي تعكس الوضع المالي للدولة وقدرتها على تلبية احتياجاتها الإنفاقية من خلال مصادر تمويل مستدامة، وفي حالة الاقتصاد الليبي، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على إيرادات النفط كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي، تتأثر مكونات الموازنة العامة بشكل مباشر بتقلبات سعر الصرف، خاصة في ظل ارتفاع درجة الانكشاف الخارجي للاقتصاد وغياب التنوع في مصادر الإيرادات⁽¹⁾.

وخلال الفترة (2000-2022)، شهد الاقتصاد الليبي تذبذبات حادة في كل من سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، وكذلك في أداء الموازنة العامة من حيث الإيرادات والمصروفات ومستويات الدين العام، وقد ارتبطت هذه التذبذبات بسياسات متعددة، أبرزها تقلبات أسعار النفط عالمياً، والانقسامات السياسية الداخلية، والصراعات المسلحة، فضلاً عن العوامل النقدية المحلية المتمثلة في السياسات التي اتبعتها مصرف ليبيا المركزي لإدارة سعر الصرف والتمويل العام.

يهدف هذا المبحث إلى تقديم قراءة تحليلية دقيقة لتطور الإيرادات العامة، والمصروفات العامة، والدين العام خلال فترة الدراسة، ومقارنتها بتحويلات سعر الصرف الرسمي والموازي، كخطوة ضرورية لفهم الديناميكيات التي تحكم العلاقة بين هذه المتغيرات قبل التقدير القياسي للعلاقة في المباحث التالية، وسيتم تناول هذه المتغيرات عبر عرض بياني وجدولي وتحليل سلوكي للاتجاهات العامة، مع إبراز المراحل الرئيسية للتغير، وأثر الأحداث الاقتصادية والسياسية الكبرى على تطورها.

World Bank. (2021). Libya Public Finance Review: Strengthening Institutions for (1) Sustainable Recovery. Washington, DC

أولاً: تحليل تطور الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة

تُعد الإيرادات النفطية المصدر الأساسي لتمويل الموازنة العامة في ليبيا، إذ تعتمد الدولة بشكل شبه كلي على صادرات النفط الخام للحصول على النقد الأجنبي اللازم لتغطية النفقات العامة، وتكمن أهمية هذه الإيرادات في كونها مقومة بالدولار الأمريكي، مما يجعلها مرتبطة مباشرة بسعر صرف الدينار الليبي، حيث يؤدي أي تغير في هذا السعر إلى تغير في القيمة المحولة إلى الدينار، وهو ما ينعكس على بنية الموازنة العامة ككل.

تُبين البيانات السنوية للفترة (2000-2022) أن الإيرادات النفطية قد شهدت نموًا مطردًا خلال العقد الأول من الدراسة، حيث ارتفعت من 18.5 مليار دينار في عام 2000 إلى أكثر من 50 مليار دينار بحلول 2010، وهو ما تزامن مع استقرار نسبي في سعر الصرف الرسمي الذي تراوح بين 1.29 و1.30 دينار مقابل الدولار الأمريكي، وقد ساعد هذا الثبات في دعم القدرة الشرائية للدينار ورفع القيمة الاسمية للإيرادات عند تحويلها من الدولار إلى الدينار، مما أسهم في استقرار الوضع المالي العام خلال تلك الفترة.

إلا أن هذا الاتجاه بدأ بالتغير بعد عام 2011، حيث شهد الاقتصاد الليبي اختلالات حادة نتيجة الاضطرابات السياسية والأمنية، ما أدى إلى تراجع كبير في الإنتاج النفطي وانخفاض حاد في الإيرادات، كما في عامي 2014 و2016 على سبيل المثال، إذ هبطت الإيرادات إلى 30.4 و16.3 مليار دينار على التوالي، رغم استمرار السعر الرسمي في مستوى شبه ثابت، غير أن الضغوط الاقتصادية المتراكمة بدأت تنعكس تدريجيًا على سعر الصرف الرسمي، الذي ارتفع من 1.38 دينار/دولار في عام 2012 إلى 1.60 دينار/دولار في 2020.

وقد شهد عام 2021 نقطة تحول حاسمة في السياسة النقدية، عندما قرر مصرف ليبيا المركزي توحيد سعر الصرف الرسمي عند 4.48 دينار/دولار، مما أدى إلى انخفاض القيمة المحولة للإيرادات النفطية بالدينار، رغم بقاء عائدات النفط بالدولار مرتفعة. على سبيل المثال، إذا كانت الصادرات النفطية تساوي 10 مليار دولار، فإن تحويلها بسعر صرف 1.30 دينار/دولار يعطي 13 مليار دينار، بينما تعطي نفس القيمة نحو 44.8 مليار دينار إذا احتُسبت بسعر 4.48 دينار/دولار، لكن من ناحية القوة الشرائية للدينار، فإن الانخفاض في قيمته الاسمية يجعل هذه الإيرادات غير كافية لتغطية المصروفات المرتفعة، خاصة مع استمرار التضخم.

يوضح الجدول (1) القيم السنوية لكل من الإيرادات النفطية وسعر الصرف الرسمي خلال فترة الدراسة، ويظهر بوضوح الفجوة التي بدأت تتسع بين الاستقرار الظاهري في السعر الرسمي وتذبذب الإيرادات:

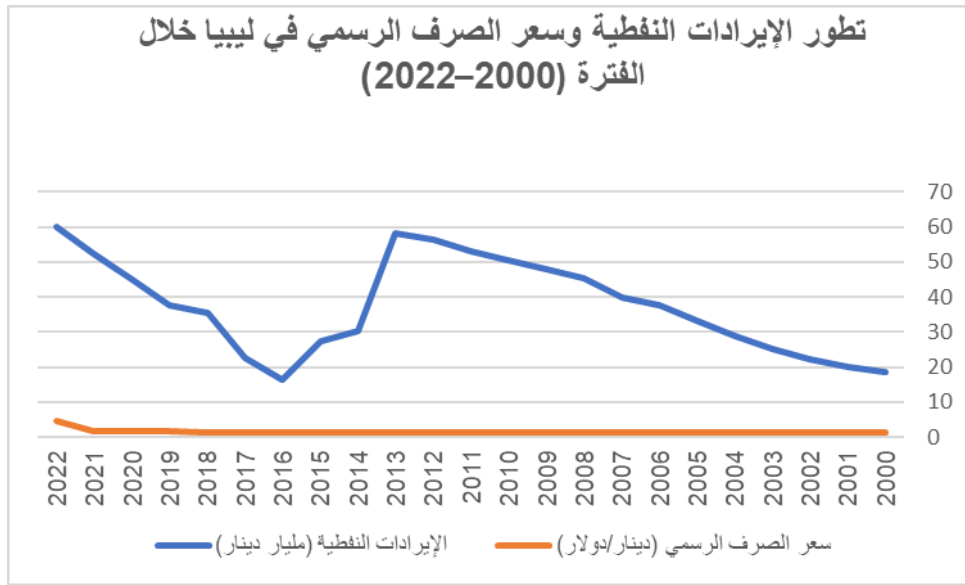
الجدول رقم (3): تطور الإيرادات النفطية وسعر الصرف الرسمي في ليبيا (2000-2022)

السنة	الإيرادات النفطية (مليار دينار)	سعر الصرف الرسمي (دينار/دولار)
2000	18.5	1.29
2001	20.2	1.29
2002	22.1	1.29
2003	25.3	1.29
2004	28.7	1.30
2005	33.1	1.30
2006	37.5	1.30
2007	40.0	1.30
2008	45.2	1.30
2009	48.0	1.30
2010	50.5	1.30
2011	53.0	1.30
2012	56.2	1.38
2013	58.1	1.40
2014	30.4	1.42
2015	27.5	1.44
2016	16.3	1.46
2017	22.7	1.48
2018	35.4	1.50
2019	37.8	1.55
2020	45.1	1.58
2021	52.4	1.60
2022	60.2	4.48

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في:

- مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية والتقارير المالية (2000-2022)، طرابلس، ليبيا.
- تقارير الأداء المالي لوزارة المالية الليبية (2000-2022).
- World Bank Open Data، مؤشرات الاقتصاد الكلي لليبيا.

ويتضح من الجدول السابق أن كلاً من الإيرادات النفطية وسعر الصرف الرسمي قد شهدا تقلبات متفاوتة خلال الفترة (2000-2022)، حيث ارتفعت الإيرادات بشكل ملحوظ في بعض السنوات التي شهدت تحسناً في أسعار النفط أو زيادة في الإنتاج، بينما استقر سعر الصرف الرسمي عند مستويات منخفضة نسبياً حتى عام 2011، قبل أن يبدأ في الارتفاع تدريجياً، ليبلغ ذروته بعد قرار التعديل الرسمي في عام 2021، ويُبرز الشكل (1) الاتجاهات الزمنية لكل من المتغيرين، ويُظهر بشكل بصري الفجوة الزمنية بين استقرار سعر الصرف نسبياً خلال سنوات معينة مقابل التقلبات الحادة في الإيرادات النفطية، مما يساعد على فهم السياق الزمني لتغيرات كل متغير دون افتراض علاقة مباشرة ثابتة بينهما.



الشكل (1): تطور الإيرادات النفطية وسعر الصرف الرسمي في ليبيا خلال الفترة (2000-2022)

من خلال المعطيات السابقة، يمكن القول إن العلاقة بين الإيرادات النفطية وسعر الصرف الرسمي ليست علاقة مستقيمة، بل تتأثر بمجموعة من العوامل المتداخلة، ما يُبرز الحاجة إلى تحليل أكثر دقة باستخدام نموذج قياسي لقياس هذه العلاقة كما سيتم في المباحث اللاحقة من هذا الفصل.

ثانياً: تطور الإيرادات غير النفطية وتأثرها بسعر الصرف

على الرغم من أن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية، إلا أن الإيرادات غير النفطية تشكل مكوناً داعمًا للموازنة العامة، لا سيما في الفترات التي تتعرض فيها عائدات النفط للتذبذب، وتشمل هذه الإيرادات: الضرائب المباشرة وغير المباشرة، الرسوم

الجمركية، العوائد من المؤسسات العامة، والرسوم والغرامات المتنوعة، وتُظهر التقارير الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي أن هذه الإيرادات تراوحت خلال فترة الدراسة بين نحو 2.1 إلى 6.8 مليار دينار سنويًا، مع تباينات ملحوظة ناتجة عن ظروف الاقتصاد الكلي ومستوى النشاط التجاري (1).

تتأثر الإيرادات غير النفطية بسعر الصرف من خلال عدة آليات غير مباشرة، أبرزها التأثير على القدرة الشرائية للمواطنين والمؤسسات، وتكلفة السلع المستوردة، ومستوى النشاط التجاري العام، فارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الواردات، وبالتالي تراجع في الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة (2)، كما أن انخفاض قيمة الدينار ينعكس سلبًا على أرباح المؤسسات المحلية، وهو ما يؤدي إلى تراجع في حجم الضرائب المباشرة المحصلة من الشركات.

إضافة إلى ذلك، تُشير دراسة البنك الدولي حول المالية العامة في ليبيا إلى أن البيئة الاقتصادية التي تتسم بعدم الاستقرار النقدي تؤدي إلى ازدهار المعاملات غير الرسمية، وبالتالي اتساع قاعدة التهرب الضريبي، وانخفاض فعالية الإدارة الضريبية، ويتجلى ذلك في الأعوام التي شهدت ارتفاعًا كبيرًا في السوق الموازي للعملة، حيث تقلصت الإيرادات غير النفطية رغم بقاء بعض الأنشطة الاقتصادية فاعلة، ما يعكس ضعف فعالية الجباية الرسمية وغياب الثقة في النظام المالي.

على الرغم من أن الإيرادات النفطية تمثل المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة في ليبيا، إلا أن الإيرادات غير النفطية ظلت تشكل نسبة محدودة من إجمالي الإيرادات الحكومية، حيث لم تتجاوز في معظم السنوات 10% إلى 15% من إجمالي الإيرادات العامة، مع الاعتماد الأساسي على الضرائب والرسوم الجمركية كمكونات رئيسة لهذه الإيرادات (3)، وقد تأثرت الإيرادات غير النفطية بشكل غير مباشر بتغيرات سعر الصرف، خاصة بعد تعديل سعر الصرف الرسمي في بداية عام 2021 إلى 4.48 دينار للدولار الواحد، مما أدى إلى ارتفاع

(1) مصرف ليبيا المركزي (2022). ، النشرة السنوية للإحصائيات المالية العامة. طرابلس، ليبيا.

(2)(2) World Bank. (2021). Libya Public Finance Review: Strengthening Institutions for Sustainable Recovery. Washington, DC

(3) مصرف ليبيا المركزي. (2022) ، النشرة السنوية للإحصائيات المالية العامة. طرابلس، ليبيا.

القيمة الاسمية للتحصيل الضريبي دون توسع فعلي في القاعدة الضريبية، وهو ما انعكس في زيادة شكلية للإيرادات غير النفطية دون تغيير جوهري في مساهمتها بالنسبة لإجمالي الإيرادات العامة. غير أن ضعف التنوع الاقتصادي واستمرار الاعتماد على الاقتصاد الريعي حالاً دون قدرة الإيرادات غير النفطية على تعويض التراجع في العوائد النفطية خلال فترات الأزمات الاقتصادية والمالية.

بناءً على ما سبق، يمكن الاستنتاج أن تقلبات سعر الصرف أثرت سلباً على نمو الإيرادات غير النفطية، سواء من خلال تقليص النشاط التجاري، أو إضعاف التزام المكلفين، أو التأثير على البيئة الاستثمارية والمالية العامة، وتؤكد هذه الملاحظة أهمية دمج هذا النوع من الإيرادات ضمن التحليل الكمي للعلاقة بين سعر الصرف والموازنة، بما يساهم في تقييم تأثير التقلبات النقدية على الجوانب الأقل وضوحاً في بنية المالية العامة الليبية.

ثالثاً: المؤشرات الكلية للعلاقة الأولية بين الإيرادات وسعر الصرف

يُعد فهم العلاقة الكلية بين الإيرادات العامة وسعر الصرف خطوة أولى أساسية قبل بناء أي نموذج قياسي يختبر هذه العلاقة على مستوى البيانات الزمنية، فالإيرادات العامة في ليبيا، سواء النفطية أو غير النفطية، تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بتغيرات سعر الصرف الرسمي والموازي، بالنظر إلى أن معظم المعاملات الدولية تتم بالدولار الأمريكي، بينما تُدار الموازنة العامة بالدينار الليبي، مما يجعل أي تغير في قيمة العملة الوطنية ينعكس على قيمة الإيرادات عند تحويلها من العملة الأجنبية.

وتشير البيانات الجدولية والرسوم البيانية السابقة إلى وجود نوع من العلاقة الطردية في بعض الفترات، والعكسية في فترات أخرى، بين تطور سعر الصرف الرسمي والإيرادات النفطية المحصلة بالدينار الليبي، ففي السنوات التي كان فيها سعر الصرف منخفضاً (مثل 2000-2010)، كانت الإيرادات المحصلة كبيرة نسبياً، رغم أن أسعار النفط في بعض تلك السنوات لم تكن مرتفعة مقارنة بما تلاها، وهو ما يُعزى إلى ثبات سعر الصرف عند مستويات منخفضة (1.29-1.30 دينار/دولار)، مما عزز القوة الشرائية للدينار عند تحويل الإيرادات من الدولار إلى العملة المحلية.

بعد عام 2011، ومع تصاعد الأزمات السياسية واتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، بدأت الإيرادات العامة تتعرض لضغوطات متزايدة، ليس فقط نتيجة تراجع الإنتاج أو انخفاض أسعار النفط، بل أيضاً بسبب فقدان استقرار سعر الصرف، مما أدى إلى تآكل القيمة الحقيقية للدينار الليبي، وانعكس ذلك في تناقص القيمة الفعلية للإيرادات العامة حتى مع استمرار مستويات التصدير مرتفعة نسبياً في بعض الفترات، وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن تقلبات سعر الصرف تمثل أحد أبرز العوامل التي تضعف كفاءة تحويل الإيرادات الخارجية إلى موارد فعلية ضمن الموازنة العامة، كما تزيد من تعقيدات عملية التنبؤ المالي وإدارة الإنفاق العام بفعالية.

أما بالنسبة للإيرادات غير النفطية، فقد بدت العلاقة أكثر هشاشة وإن لم تقل أهمية، إذ أظهرت فترات التراجع الحاد في سعر الصرف، خصوصاً خلال عامي 2016 و2020، انخفاضاً ملموساً في مساهمتها ضمن الموازنة العامة، ويرجع ذلك إلى تدهور النشاط الاقتصادي المحلي، وتزايد الاعتماد على الأسواق غير الرسمية، وتنامي ظاهرة التهرب الضريبي، بالإضافة إلى الارتفاع الحاد في أسعار السلع المستوردة مقارنة بالقوة الشرائية الفعلية، وهو ما أدى إلى تقليص حجم التعاملات الرسمية الخاضعة للضرائب، وبالتالي تراجع الإيرادات غير النفطية بشكل واضح⁽¹⁾.

ومن خلال تحليل هذه المؤشرات العامة، يتضح أن العلاقة بين سعر الصرف والإيرادات العامة في ليبيا لا تسير على نمط خطي بسيط، وإنما تحكمها عدة عوامل متداخلة، من أبرزها: مستوى الإنتاج النفطي، وأسعار الخام، وثبات أو تذبذب سعر الصرف، والفعالية المؤسسية في التحصيل، والظروف السياسية والأمنية، وهذا ما يُبرر الحاجة إلى اعتماد نموذج قياسي مناسب مثل ARDL لاختبار العلاقة في الأجلين القصير والطويل، والتأكد من وجود ارتباطات ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات.

(1) البنك الدولي. (2022). مرصد الاقتصاد الليبي: الملاحظة عبر الهشاشة، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.
<https://documents1.worldbank.org/curated/en/515011654394735875/pdf/Libya-Economic-Monitor-Navigating-Through-Fragility.pdf>

ثانياً: تحليل تطور المصروفات العامة خلال فترة الدراسة

تشكل المصروفات العامة انعكاساً مباشراً لأولويات الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وتُعد أحد أبرز أدوات السياسة المالية في إدارة الموارد وتوجيهها نحو الإنفاق العام، ويُنظر إلى حجم المصروفات وهيكلها كأحد المؤشرات الدالة على كفاءة الإدارة المالية، وقدرة الحكومة على تلبية الاحتياجات الأساسية ودعم التنمية، غير أن هذه المصروفات لا تُدار في فراغ، بل تتأثر بعدة عوامل، من بينها الوضع الاقتصادي العام، ومستوى الإيرادات، واستقرار العملة الوطنية.

في الاقتصادات الريعية، مثل الاقتصاد الليبي، تتأثر المصروفات العامة بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط وسعر صرف العملة المحلية، حيث أن الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي يُمول من عائدات نفطية مقومة بالدولار، تُحوّل إلى الدينار الليبي لسداد الالتزامات المحلية، وبالتالي، فإن أي تغيير في قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية ينعكس مباشرة على قدرة الدولة في تغطية نفقاتها، سواء من حيث حجم الموارد المتاحة أو كلفة الإنفاق الحكومي، مما يربط المصروفات العامة بسعر الصرف ضمن علاقة وثيقة تستحق التحليل والتتبع الدقيق.

أولاً: الإنفاق التسييري وتحسسه لتقلبات العملة

يُعتبر الإنفاق التسييري أحد المكونات الأساسية للمصروفات العامة في ليبيا، ويشمل النفقات الجارية مثل الأجور والمرتبات، والدعم العام، والنفقات التشغيلية للوزارات والهيئات الحكومية، ومصروفات التسيير الإداري، وتشكل هذه المصروفات النسبة الأكبر من الإنفاق العام، حيث بلغت في بعض السنوات أكثر من 70% من إجمالي الميزانية العامة، مما جعلها مؤثراً رئيسياً على التوازن المالي للدولة، خاصة في ظل الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية.

لقد شهد الإنفاق التسييري خلال فترة الدراسة (2000-2022) نموًا تصاعدياً في قيمته الاسمية، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى التوسع في التوظيف العام، وتضخم فاتورة المرتبات، واستمرار منظومة الدعم المباشر للوقود والسلع الأساسية، دون تنفيذ إصلاحات فعالة لترشيد الإنفاق أو رفع كفاءة تخصيص الموارد⁽¹⁾، وتشير التقارير الرسمية إلى أن الإنفاق الجاري ظل

World Bank. (2022). Libya Economic Monitor: Navigating Through Fragility. World Bank, Washington, D.C. (1)

مرتفعاً حتى خلال الفترات التي تراجعت فيها الإيرادات النفطية، مما أدى إلى تسجيل عجوزات مالية متكررة، وزيادة الاعتماد على أدوات الدين المحلي لتغطية العجز.

العلاقة بين الإنفاق التسييري وسعر الصرف

تنجلى العلاقة بين الإنفاق التسييري وسعر الصرف في الحساسية الشديدة لهذا النوع من الإنفاق لأي تدهور في قيمة الدينار الليبي، فعندما يرتفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار، تزداد الكلفة الفعلية للإنفاق الجاري بالعملة المحلية، خاصة في بند الدعم الذي يعتمد على واردات خارجية بالدولار الأمريكي، بالإضافة إلى مصروفات التشغيل التي تشمل سلعاً وخدمات مستوردة وعليه، فإن أي انخفاض في قيمة العملة المحلية يُترجم مباشرة إلى زيادة في التكاليف التي تتحملها الخزنة العامة لتوفير نفس الكميات من السلع أو الخدمات، مما يؤدي إلى اتساع العجز المالي إذا لم تصاحبه زيادة موازية في الإيرادات.

تشير تقديرات البنك الدولي (2021) إلى أن متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (2014-2020) في السوق الموازية تجاوز ضعف السعر الرسمي، مما تسبب في تضخم كلفة الدعم الحكومي وشراء السلع الاستراتيجية، لا سيما في ظل تعدد أسعار الصرف المعتمدة، وهو ما زاد من صعوبة إدارة الإنفاق الجاري بكفاءة، وفي السياق نفسه، تؤكد تقارير صندوق النقد الدولي⁽¹⁾، أن الدول التي تعتمد على دعم السلع والخدمات تكون إنفاقاتها العامة أكثر عرضة للصدمات النقدية، وتعاني من محدودية المرونة في ضبط التوازن المالي عند تقلبات سعر الصرف.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن الإنفاق التسييري في ليبيا يتسم بضعف المرونة أمام تقلبات سعر الصرف، ما يجعله من أكثر مكونات الموازنة تأثراً بأي تغير في قيمة العملة المحلية، خاصة في ظل استمرار نظام الدعم الشامل، واعتماد منظومة الرواتب على الإنفاق النقدي المباشر دون ربطه بالإنتاجية أو الإيرادات الفعلية، ومن هنا تبرز أهمية دمج هذا النوع من المصروفات ضمن التحليل القياسي لاختبار مدى قوة العلاقة بين التوسع في الإنفاق الجاري وتقلبات سعر الصرف.

(1) International Monetary Fund. (2020). Fiscal Monitor: Policies for the Recovery. Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/FM>

ثانياً: الإنفاق التنموي ومدى تأثيره بانخفاض القوة الشرائية

يمثل الإنفاق التنموي أحد الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويشمل تمويل المشروعات الكبرى في مجالات البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والمواصلات، والطاقة، وعلى عكس الإنفاق التسييري الذي يُخصص لتغطية النفقات الجارية، يُفترض أن يوجّه الإنفاق التنموي نحو خلق أصول حقيقية وزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد، ومع ذلك، فإن فعالية هذا النوع من الإنفاق ترتبط بشكل وثيق بقدرة الدولة على تأمين مصادر تمويله واستقرار البيئة النقدية، وعلى رأسها استقرار سعر الصرف.

خلال فترة الدراسة، تعرض الإنفاق التنموي في ليبيا لتقلبات حادة، خاصة بعد عام 2011، حيث تراجعت الميزانيات المخصصة للتنمية بشكل كبير نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية، وارتفاع مستويات العجز في الموازنة العامة، فضلاً عن الانقسامات السياسية وتوقف العديد من المشروعات الاستراتيجية الكبرى⁽¹⁾، وقد أدى تدهور الاستقرار النقدي وسعر الصرف إلى تجميد أو تأجيل تنفيذ نسبة كبيرة من المشاريع التنموية، مما انعكس سلباً على جهود التنمية الاقتصادية والبنية التحتية.

ويُعد سعر الصرف من أبرز العوامل المؤثرة على فعالية الإنفاق التنموي، نظراً لاعتماد تنفيذ معظم المشاريع على استيراد مواد ومعدات وخدمات مقومة بالعملات الأجنبية، ومع انخفاض قيمة الدينار الليبي، خصوصاً بعد قرار توحيد سعر الصرف الرسمي عند 4.48 دينار للدولار في عام 2021، أصبحت الكميات المتاحة من العملة المحلية غير كافية لتغطية التكاليف الأصلية، مما أدى إلى ارتفاع كلفة التنفيذ، وتعليق بعض المشاريع أو إعادة جدولة مواعيدها أو تجاوز الميزانيات المرصودة لها.

تؤكد دراسة البنك الدولي (2021) أن الاقتصادات الريعية غير المتنوعة تواجه صعوبات كبيرة في الحفاظ على برامجها التنموية عند حدوث تدهور في سعر صرف العملة، نتيجة لاعتمادها المفرط على النقد الأجنبي لتمويل المشاريع التنموية، مما يزيد من هشاشة

(1) علي، عيسى؛ بوفارنه، فاخر؛ الشيباني، جمال (2018).، اثار انخفاض أسعار وإنتاج النفط على الموازنة الحكومية في ليبيا. مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، 3، 10-37.

التقديرات المالية ويصعب من عملية التخطيط متوسط وطويل الأجل⁽¹⁾، وفي السياق الليبي، أدت هذه الهشاشة إلى تراجع حاد في مستوى الإنفاق التنموي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفضت النسبة من أكثر من 15% قبل عام 2010 إلى أقل من 4% في بعض السنوات بعد 2015، وفقاً لبيانات مصرف ليبيا المركزي(2022) .

كما ساهم انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية في إعادة تسعير العقود والمشتريات الخارجية، مما أدى إلى بروز اختلالات مالية داخلية، تمثلت في إعادة التفاوض على العقود، دفع تعويضات إضافية للمقاولين، أو حتى توقف التنفيذ الكامل لبعض المشاريع التنموية، وتشير تقارير صندوق النقد الدولي⁽²⁾ إلى أن الدول ذات العملات المتقلبة تحتاج إلى آليات تأمينية أو صناديق استقرار مالي لحماية المشاريع التنموية من آثار تقلبات السوق، وهي آليات لم تكن متوفرة في ليبيا خلال أغلب سنوات الدراسة.

وبناءً عليه، تأثر الإنفاق التنموي في ليبيا بشكل واضح بتقلبات سعر الصرف، مما أضعف قدرته على دعم النمو الاقتصادي المستدام، وأدى إلى فقدان الدولة قدرتها على الحفاظ على استمرارية المشروعات طويلة الأجل، في ظل تضائل القوة الشرائية وارتفاع الاعتماد على مصادر تمويل متقلبة وغير مستقرة، وقد جعل ذلك من الإنفاق التنموي أقل استقراراً وأضعف أثراً مقارنة بالإنفاق التسييري.

ثالثاً: الفجوة بين المصروفات والإيرادات في ظل سعر الصرف

تُعد الفجوة بين المصروفات العامة والإيرادات المتحصلة مؤشراً محورياً على مدى كفاءة السياسة المالية للدولة وقدرتها على تحقيق التوازن بين جانبي الإنفاق والتمويل، وفي السياق الليبي، الذي يتسم باعتماد مفرط على العائدات النفطية، فإن هذه الفجوة لا تعكس فقط اختلالات هيكلية داخل الموازنة العامة، بل تتداخل أيضاً مع متغيرات نقدية خارجية، وفي مقدمتها تقلبات سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي⁽³⁾.

World Bank. (2021). Libya Economic Monitor: Economic Recovery Amid Fragility. (1)

.World Bank, Washington, D.C

International Monetary Fund. (2020). Fiscal Monitor: Policies for the Recovery. (2)

Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/FM>

Ali, Issa; Buferna, Fakher; & Sheibani, Gamal. (2018). The Effects of the Decline in Oil (3)

Prices and Production on the Government Budget in Libya. Al-Mukhtar Journal of

.Economic Sciences, 3, 10–37

منذ عام 2011، عرفت ليبيا ظروفًا سياسية وأمنية متقلبة، انعكست بوضوح على أداء المالية العامة، حيث تراجعت الإيرادات النفطية نتيجة الانقطاعات المتكررة في الإنتاج، في مقابل استمرار الالتزامات المالية، لاسيما في بنود الأجور والدعم العام، وقد أدى هذا الخلل البنوي إلى تسجيل عجوزات مالية متراكمة على مدار السنوات، وقد تفاقمت هذه العجوزات مع تدهور قيمة الدينار الليبي، إذ أصبحت الكميات الدولارية المتحصلة من بيع النفط غير كافية، بعد تحويلها إلى العملة المحلية، لتغطية كامل النفقات الجارية والتشغيلية (1).

تُظهر البيانات الصادرة عن وزارة المالية الليبية ومصرف ليبيا المركزي وجود تفاوتات سنوية واضحة بين الإيرادات والمصروفات، إلا أن النقص في الشفافية المؤسسية وغياب النشر المنتظم للتقارير السنوية خلال فترات الأزمات، خاصة بين عامي 2011 و2015، أثر على دقة التتبع السنوي الكامل. لذلك، تم التركيز في الجدول أدناه على سنوات مختارة تتوفر لها تقارير رسمية موثوقة ودلالة مالية واضحة، بما يحقق التوازن بين الدقة التحليلية والموضوعية العلمية.

الجدول رقم (4): تطور الإيرادات والمصروفات العامة والفجوة المالية في ليبيا (2000-2022) (القيم بالمليار

دينار ليبي)

السنة	الإيرادات العامة	المصروفات العامة	الفجوة (±)	سعر الصرف الرسمي (دينار/دولار)
2000	20.3	18.0	+2.3	1.29
2005	33.4	30.2	+3.2	1.30
2010	55.1	52.5	+2.6	1.30
2014	30.8	52.1	-21.3	1.42
2016	18.2	49.9	-31.7	1.46
2020	40.7	58.0	-17.3	1.58
2021	48.0	61.5	-13.5	4.48
2022	60.5	66.0	-5.5	4.48

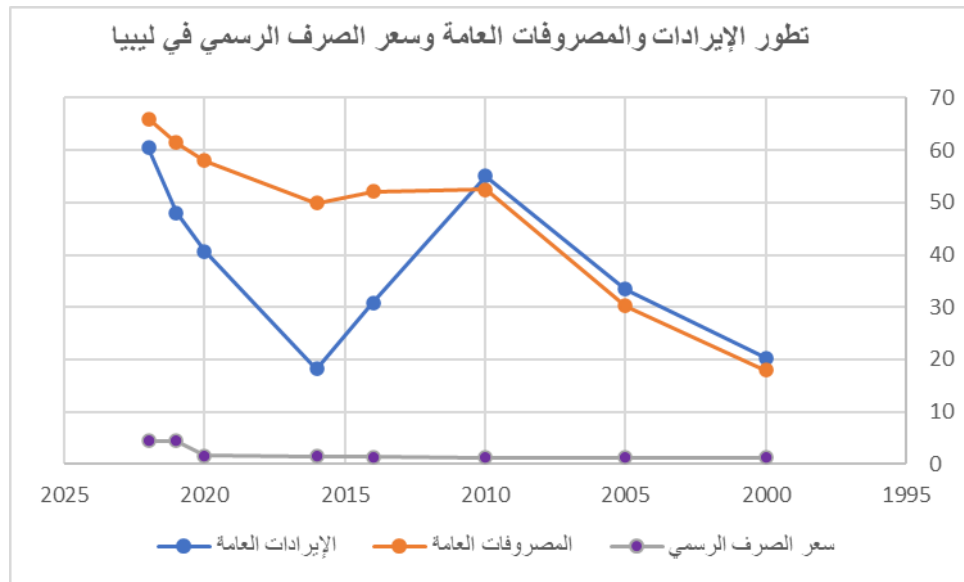
المصدر: مصرف ليبيا المركزي (2022)، التقرير السنوي الاقتصادي 2021-2022.

World Bank. (2021). Libya Public Finance Review: Strengthening Institutions for (1)

.Sustainable Recovery

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/099827108242214841/pdf/IDU0bcfa457e01cab04e2208e9505546e774cc87.pdf>

تُشير هذه الأرقام إلى أن السنوات الأولى من الدراسة (2000-2010) تميزت بتقارب نسبي بين الإيرادات والمصروفات، وذلك في ظل استقرار نسبي في سعر الصرف الرسمي عند حوالي 1.30 دينار/دولار، ومع بداية عام 2014، بدأت الفجوة تتسع، نتيجة التراجع الحاد في الإيرادات، واستمرار النفقات العامة، وهو ما أدى إلى تسجيل عجز مالي كبير، بلغ ذروته في 2016، في ظل استمرار الدعم والإنفاق الجاري، وضعف الإصلاحات المؤسسية. أما في السنوات الأخيرة، ورغم تحسن العائدات النفطية تدريجيًا، إلا أن تأثير سعر الصرف الموحد الجديد (4.48 دينار/دولار) ابتداءً من 2021، قلل من القدرة الاسمية للإيرادات على تغطية الإنفاق، حيث أصبحت الدولة تحصل على عائدات نفطية محوّلة بسعر صرف أقل مما يتطلبه الإنفاق بالدينار، ما أسفر عن استمرار الفجوة المالية.



الشكل (2): تطور الإيرادات والمصروفات العامة وسعر الصرف الرسمي في ليبيا

إن هذا التحليل الكلي يُظهر أن سعر الصرف كان عنصرًا ضاغطًا على التوازن المالي، ليس فقط من حيث تخفيض القيمة الحقيقية للإيرادات، بل أيضًا من خلال رفع كلفة الالتزامات بالدينار، الأمر الذي يخلق حاجة حتمية لإدخال هذا المتغير في النماذج التحليلية لاحقًا لتفسير آليات الخلل في السياسة المالية الليبية.

رابعاً: أثر سعر الصرف على الإنفاق التنموي في ليبيا خلال فترة الدراسة (2000-2022)

د الإنفاق التنموي أحد المكونات الرئيسية للموازنة العامة، ويشكل المحور الأساسي لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتعزيز التنمية المستدامة. وفي السياق الليبي، فإن هذا النوع من الإنفاق

قد تأثر بشكل جوهري بتقلبات سعر الصرف، خاصة بعد القرار الرسمي بتوحيد سعر صرف الدينار الليبي أمام الدولار عند 4.48 دينار في يناير 2021.

لقد أدى تراجع قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع حاد في كلفة تمويل المشاريع التنموية، سيما أن معظم المشتريات من المعدات والخدمات تتم من الخارج بالعملة الأجنبية، مما خلق تحديات في تنفيذ العقود الأصلية للمشروعات أو إعادة جدولتها، وأدى في كثير من الحالات إلى تعثرها أو توقفها بشكل كبير.

كما أن غياب أدوات فعالة لمواجهة تقلبات العملة، وضعف دور صناديق الاستقرار أو الوصائدات المالية، ساهم في تفاقم عبء تمويل الإنفاق التنموي، حيث اضطرت الدولة أحياناً للحفاظ على مستويات الإنفاق الجاري والضروري، وخفض الإنفاق الرأسمالي رغم أهميته في دعم الاستقرار والنمو.

وبالتالي، فإن أثر سعر الصرف على الإنفاق التنموي لا يقتصر فقط على الكلفة، بل يمتد إلى تعطيل النظام الإداري والمؤسسي للتمويل المالي، ويضعف القدرة على الالتزام بتنفيذ السياسات التنموية المعتمدة. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن مشكلة الإنفاق التنموي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بـ:

- غياب آلية استقرار فعالة لتخفيف أثر تقلبات العملة على المدى الطويل.
- إنشاء صندوق استقرار تنموي يمول من فوائض الإيرادات.
- تأخير تنفيذ المشاريع الإنمائية بموازانات متعددة السيناريوهات.

ثالثاً: تحليل الدين العام المحلي والخارجي خلال فترة الدراسة

يُعد الدين العام أحد الأدوات الرئيسية التي تلجأ إليها الحكومات لسد الفجوات التمويلية في الموازنة العامة، خاصة في الفترات التي تشهد انخفاضاً في الإيرادات أو ارتفاعاً غير متوقعاً في المصروفات⁽¹⁾، ويتخذ الدين العام شكلين رئيسيين: الدين المحلي، الذي يُمول عادة عبر النظام المصرفي والمؤسسات المالية المحلية، والدين الخارجي الذي يتم الحصول عليه من مؤسسات مالية دولية أو من خلال اتفاقيات مع حكومات أجنبية.

وفي الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على مصدر واحد للنقد الأجنبي، مثل الاقتصاد الليبي الذي يعتمد على صادرات النفط، تصبح تقلبات سعر صرف العملة الوطنية عاملاً حاسماً في تحديد القيمة الحقيقية للدين العام، لاسيما الدين الخارجي، بالنظر إلى تأثير سعر الصرف على أعباء خدمة الدين وفوائده المستحقة، كما يعكس هيكل الدين العام إلى حد كبير مدى فاعلية السياسة المالية والنقدية المتبعة، ومدى قدرة الدولة على تحقيق التوازن بين احتياجات التمويل واستدامة النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل.

أولاً: تطور حجم الدين المحلي وتأثره بالتضخم وسعر الصرف

يُعد الدين المحلي أحد المكونات الرئيسية للدين العام التي تعتمد عليها الحكومات لسد العجز في الموازنة العامة، خصوصاً في الفترات التي تتراجع فيها الإيرادات أو تتزايد فيها النفقات بشكل غير متوقع، ويتمثل الدين المحلي في التزامات الدولة تجاه الجهاز المصرفي الوطني، أو المؤسسات السيادية المحلية، أو من خلال إصدار أدوات دين مثل أذونات الخزنة والسندات الحكومية.

وفي الحالة الليبية، برز الدين المحلي كأداة رئيسية للتمويل خلال السنوات التي شهدت انخفاضاً حاداً في الإيرادات النفطية وتعثراً في تدفقات النقد الأجنبي، وتشير بيانات مصرف ليبيا المركزي (2022) إلى أن حجم الدين المحلي ارتفع من مستويات معتدلة نسبياً قبل عام 2011، حيث كان أقل من 30 مليار دينار ليبي، إلى مستويات غير مسبقة بلغت حوالي 155 مليار دينار مع نهاية عام 2022.

(1) أحمد البكل، فرج عبد الرحمن، حسني مهران. (2020)، اثر تغيرات سعر الفائدة وسعر الصرف الأجنبي على الدين العام في مصر. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 21(4)، ص118.

ويُعزى هذا التصاعد في الدين المحلي إلى الاعتماد المكثف على الاقتراض الداخلي لتمويل العجز المالي، في ظل محدودية البدائل التمويلية، وتوقف التمويل الخارجي نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة، ومن أبرز العوامل التي ساهمت في تضخم الدين المحلي انخفاض قيمة الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي، مما أدى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات الحكومية المحولة إلى العملة المحلية، وعدم كفايتها لتغطية الالتزامات، خصوصاً تلك المتعلقة بالإنفاق الجاري والدعم العام، كما ساهم ارتفاع معدلات التضخم في زيادة الكتلة النقدية المطلوبة لسداد نفس الالتزامات الاسمية، مما دفع الحكومة إلى التوسع في الاقتراض المحلي، خاصة من القطاع المصرفي.

وقد أظهر تقرير صندوق النقد الدولي⁽¹⁾، أن التوسع في الدين المحلي ضمن بيانات اقتصادية تتسم بانخفاض قيمة العملة وارتفاع معدلات التضخم يضعف من استقرار السياسة النقدية، ويزيد الضغوط على القطاع المصرفي، نتيجة لانخفاض القيمة الحقيقية للأصول المالية المحلية وارتفاع المخاطر المرتبطة بتمويل الحكومة على المدى الطويل، وفي السياق الليبي، تزامن توسع الدين المحلي مع تراجع ملحوظ في الاحتياطيات الأجنبية، وارتفاع الاعتماد على آلية تغطية الالتزامات من خلال التسويات المحاسبية مع المصارف التجارية.

ويمكن عرض تطور الدين المحلي في ليبيا خلال فترة الدراسة باستخدام جدول مالي زمني يُظهر القيم التراكمية لكل خمس سنوات تقريباً، مع الإشارة إلى سعر الصرف السائد آنذاك، لتبيان العلاقة بين توسع الاقتراض المحلي وتدهور قيمة الدينار.

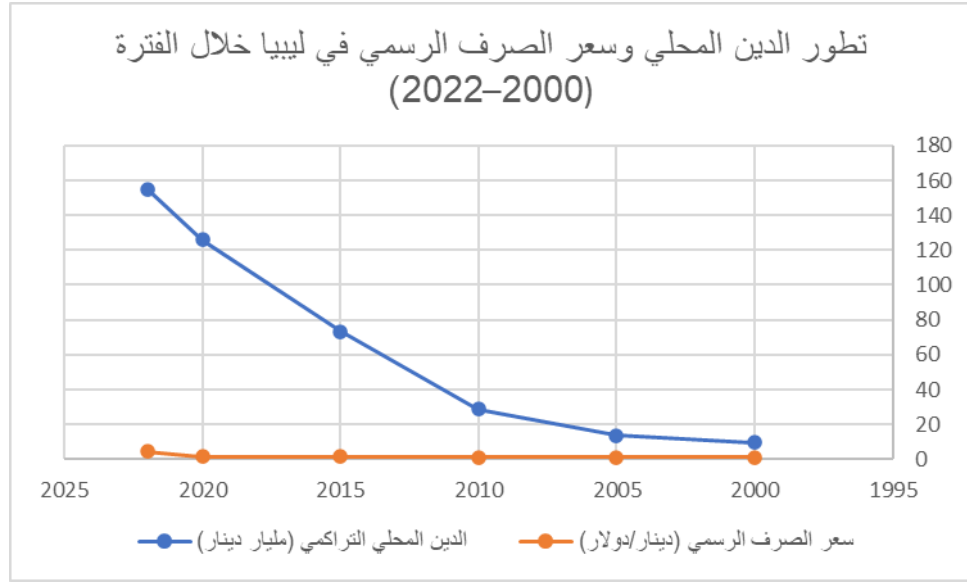
الجدول (5): تطور الدين المحلي في ليبيا وعلاقته بسعر الصرف (2000-2022) (القيم بمليار دينار ليبي)

السنة	الدين المحلي التراكمي	سعر الصرف الرسمي (دينار/دولار)
2000	9.5	1.29
2005	13.8	1.30
2010	28.7	1.30
2015	73.2	1.44
2020	126.0	1.58
2022	155.0	4.48

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، تقرير السنوي المالي، سنوات متفرقة (2000-2022)، طرابلس، ليبيا.

International Monetary Fund (IMF). (2021). Libya: 2021 Article IV Consultation—Press (1) .Release; Staff Report. Washington, D.C

يوضح الجدول أعلاه العلاقة بين الدين المحلي التراكمي وسعر الصرف الرسمي في ليبيا خلال سنوات مختارة من الفترة (2000-2022)، ويُظهر الرسم البياني (3) هذه العلاقة بشكل بصري واضح، حيث يُلاحظ أن الدين المحلي شهد تصاعداً تدريجياً، ارتبط بشكل ملحوظ بارتفاع سعر صرف الدولار أمام الدينار الليبي، خاصة بعد عام 2015، ما يعكس تأثير تدهور العملة المحلية على تزايد الاعتماد على التمويل بالدين، ويُبين الرسم كيف أن الفجوة الكبيرة في سعر الصرف في عام 2021 ترافقت مع تسجيل مستويات غير مسبوقة من الدين المحلي، مما يؤكد على حساسية السياسة التمويلية الليبية لتقلبات سعر الصرف.



في ضوء ما سبق، يتضح أن الدين المحلي في ليبيا لا يُعبر فقط عن فجوة مالية، بل عن تفاعل معقد بين متغيرات نقدية واقتصادية، وعلى رأسها سعر الصرف، مما يجعله عنصراً ضرورياً لتحليله ضمن النموذج القياسي لاحقاً، لفهم العلاقة الكمية الدقيقة بين التقلبات النقدية وأدوات التمويل المحلي.

ثانياً: تطور الدين الخارجي وتحولات قيمته بالدينار الليبي

يُعد الدين الخارجي من الأدوات الرئيسية التي تلجأ إليها الحكومات لتمويل العجز في الموازنة أو دعم تنفيذ مشاريع استراتيجية، إلا أن كونه مقوماً بالكامل بعملات أجنبية يجعله حساساً للغاية لتقلبات سعر صرف العملة المحلية⁽¹⁾، وفي الحالة الليبية، ورغم أن حجم الدين الخارجي ظل محدوداً مقارنة بالدين المحلي، إلا أن تقييمه بالدينار الليبي يعكس تأثيراً مباشراً

(1) World Bank. (2021). Libya Economic Monitor: Economic Recovery Amid Fragility.

.World Bank, Washington, D.C

لتقلبات سعر الصرف، خاصة في ظل الانخفاض الحاد الذي شهده الدينار خلال السنوات الأخيرة.

قبل عام 2011، لم تكن ليبيا تعتمد بشكل كبير على القروض الخارجية، بفضل وفرة النقد الأجنبي الناتج عن صادرات النفط، مما ساهم في بقاء مستويات الدين الخارجي منخفضة. غير أنه بعد عام 2014، ومع تفاقم الأزمة السياسية والأمنية، تقلصت الاحتياطيات الأجنبية وارتفعت الحاجة إلى التمويل الخارجي، مما دفع الدولة تدريجيًا نحو الاعتماد على القروض الخارجية كأداة تمويلية.

ووفقًا لبيانات وزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي، بلغ الدين الخارجي الليبي في عام 2022 نحو 6.2 مليار دولار أمريكي، وعند احتسابه وفق سعر الصرف الموحد الجديد (4.48 دينار/دولار)، يعادل هذا المبلغ حوالي 27.78 مليار دينار ليبي، مما يعكس تضاعف الأعباء المالية عند إعادة تقييم الدين بعد تعديل سعر الصرف الرسمي⁽¹⁾.

وقد كشف قرار توحيد سعر الصرف في يناير 2021 عن زيادة ظاهرية في حجم الدين الخارجي عند تحويله إلى العملة المحلية، رغم ثبات قيمته بالدولار، وهي ظاهرة تُعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ"أثر التقييم المحاسبي"، حيث يؤدي تدهور العملة المحلية إلى ارتفاع قيمة الدين المُسجل بالعملة المحلية دون تغير حقيقي في أصل الدين المقوم بالدولار، وتشير دراسات البنك الدولي إلى أن الدول ذات الأنظمة النقدية غير المستقرة تكون أكثر عرضة لمخاطر إعادة تقييم الدين الخارجي في ظل ضعف العملة الوطنية.

يوضح الجدول رقم (5) أدناه تطور الدين الخارجي المقوم بالدولار الأمريكي، وتحول قيمته إلى الدينار الليبي في سنوات مختارة، ما يسمح بتحليل الأثر المالي المباشر لتقلبات سعر الصرف على المديونية الخارجية.

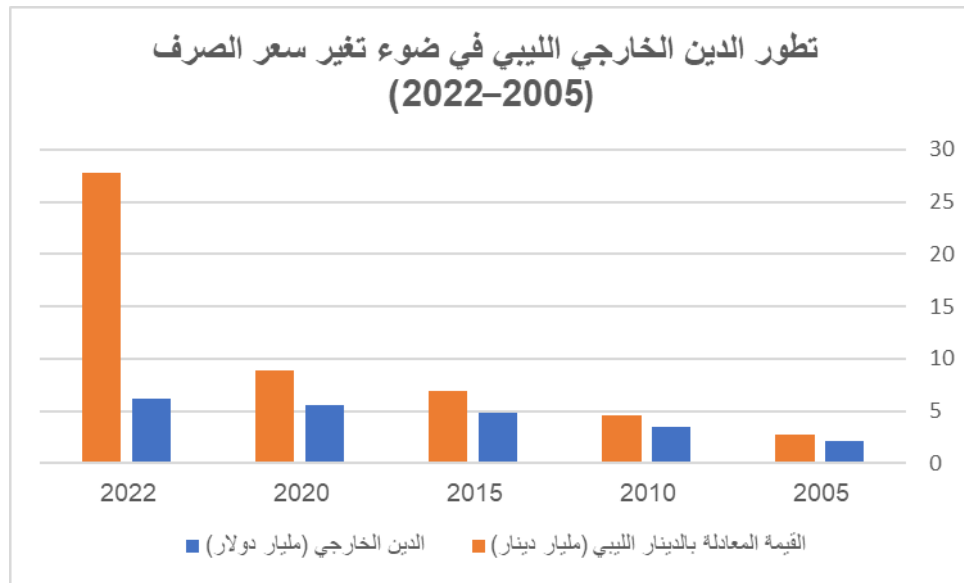
(1) مصرف ليبيا المركزي. (2022)، النشرة الإحصائية السنوية، طرابلس، ليبيا.

الجدول رقم (6): تطور الدين الخارجي وتحول قيمته إلى الدينار الليبي (2005-2022)

السنة	الدين الخارجي (مليار دولار)	سعر الصرف الرسمي (دينار/دولار)	القيمة المعادلة بالدينار الليبي (مليار دينار)
2005	2.1	1.30	2.73
2010	3.5	1.30	4.55
2015	4.8	1.44	6.91
2020	5.6	1.58	8.85
2022	6.2	4.48	27.78

المصدر: مصرف ليبيا المركزي (2022)، *أनشرة الإحصائية السنوية*، طرابلس، ليبيا.

يعرض الجدول السابق تطور الدين الخارجي الليبي مقومًا بالدولار الأمريكي، وتحول قيمته إلى الدينار الليبي استنادًا إلى سعر الصرف الرسمي خلال الفترة (2005-2022)، ويوضح الرسم البياني (4) كيف أن التغير في سعر الصرف لم يقتصر تأثيره على القيم المالية الاسمية، بل أدى إلى تضخم كبير في القيمة المعادلة للدين الخارجي عند تحويله إلى الدينار، خاصة بعد تعديل السعر الرسمي إلى 4.48 دينار/دولار في عام 2021، إذ ارتفعت القيمة المحاسبية للدين من 8.85 مليار دينار في 2020 إلى 27.78 مليار دينار في 2022، دون حدوث زيادة كبيرة في الأصل المقرض بالدولار، ويعكس هذا "أثر التقييم المحاسبي" الذي يُشكل عبئًا كبيرًا على الموازنة العامة، ويُظهر بوضوح أن التقلبات في سعر الصرف يمكن أن تُضاعف الالتزامات المالية دون زيادة حقيقية في المديونية.



بالتالي، يتضح أن الدين الخارجي، رغم استقراره من حيث القيمة بالدولار، إلا أنه أصبح يشكل عبئاً مالياً متتامياً نتيجة تدهور قيمة الدينار، وهو ما يُحتم إدراجه ضمن التحليل الكمي لاحقاً لاختبار علاقته المباشرة وغير المباشرة بسعر الصرف، في سياق الدينامية الأوسع للموازنة العامة الليبية.

المبحث الثاني:

التقدير القياسي للعلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة

بعد استعراض وتحليل الاتجاهات الكمية لمكونات الموازنة العامة الليبية وسعر الصرف خلال الفترة (2000-2022)، يُصبح من الضروري الانتقال إلى مرحلة التقدير القياسي للعلاقة بين هذه المتغيرات، بهدف قياس قوة واتجاه ومدى تأثير تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي العام، وذلك باستخدام أدوات اقتصادية كمية تعتمد على النمذجة الإحصائية.

وتُعد النماذج القياسية من أنجع الأساليب لدراسة العلاقات السببية والارتباطية بين المتغيرات الاقتصادية، إذ تتيح تقدير التأثيرات المباشرة وغير المباشرة، سواء على المدى القصير أو الطويل، بين المتغير المستقل (سعر الصرف) والمتغيرات التابعة (الإيرادات العامة، المصروفات العامة، الدين العام)، ومن بين النماذج المستخدمة في هذا الإطار، يبرز نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) كأداة ملائمة لتحليل العلاقات الديناميكية ضمن السلاسل الزمنية، لا سيما في الحالات التي تتباين فيها مراتب تكامل المتغيرات بين $I(0)$ و $I(1)$.

ويستند اختيار هذا النموذج في الدراسة إلى طبيعة البيانات الليبية التي تتسم بتفاوت خصائص الاستقرار والثبات، فضلاً عن ملاءمة نموذج ARDL للعمل مع أحجام بيانات محدودة نسبياً، وتمكينه من اختبار العلاقات السببية والارتباطية عبر الأجلين القصير والطويل، بما يتوافق مع أهداف الدراسة وفرضياتها البحثية.

وينقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب رئيسية: يتناول المطلب الأول الإطار النظري والمنهجي للنموذج القياسي، ويخصص المطلب الثاني لاختبارات ثبات السلاسل الزمنية وتحضير البيانات، بينما يتناول المطلب الثالث تقدير النموذج واستخلاص العلاقات بين المتغيرات، ويخصص المطلب الرابع لاختبار الفرضيات المتعلقة بتأثير سعر الصرف على الإيرادات العامة والمصروفات العامة والدين العام، استناداً إلى النتائج القياسية المستخلصة.

أولاً: الإطار النظري والمنهجي للنموذج

يعتمد التحليل القياسي في هذه الدراسة على استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، الذي يُعد من النماذج الملائمة لتحليل العلاقات الاقتصادية الكلية ضمن

إطار السلاسل الزمنية القصيرة أو المتوسطة، لاسيما عندما تكون المتغيرات غير مستقرة في مستوياتها الأصلية ولكنها مستقرة عند الفروقات الأولى، ويتميز هذا النموذج بمرونته وقدرته على التمييز بين التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل، مما يجعله مناسباً للسياق الليبي الذي تنسم فيه البيانات بالتقلب وعدم الاستقرار بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية المتلاحقة.

ويستند اختيار نموذج ARDL في هذه الدراسة إلى اعتبارات منهجية متعددة، من أبرزها: أولاً، عدم الحاجة إلى تكامل جميع المتغيرات من نفس الدرجة، إذ يمكن للنموذج التعامل مع متغيرات مدمجة من الدرجة الصفرية $I(0)$ أو الدرجة الأولى $I(1)$ دون الحاجة إلى توحيد مراتب التكامل. ثانياً، ملاءمته لعينات البيانات الصغيرة نسبياً، وهو ما يتناسب مع فترة الدراسة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2022 (23 سنة). ثالثاً، إمكانية تقدير معاملات الأجلين القصير والطويل بشكل منفصل، بالإضافة إلى استخراج معادلة تصحيح الخطأ (Error Correction Model, ECM) بوضوح، بما يتيح تحليل ديناميكية التكيف نحو التوازن طويل الأجل.

في هذا الإطار، سيتم تقدير نموذج ARDL باستخدام برنامج EViews 9، نظراً لما يوفره من إمكانيات تحليلية دقيقة لتقدير النماذج الديناميكية، وإجراء اختبارات مرافقة مثل اختبار الحدود (Bounds Test) للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، بالإضافة إلى اختبارات التشخيص الأساسية، مثل اختبار الاستقلال الذاتي للمخلفات، واختبارات الثبات الهيكلي، والتحقق من خلو النموذج من المشكلات القياسية.

المتغيرات الداخلة في النموذج:

يتكون النموذج من متغير مستقل أساسي هو:

- سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي.
- أما المتغيرات التابعة (الاستجابات المالية لسعر الصرف)، فهي:
- الإيرادات العامة (تشمل النفطية وغير النفطية).
- المصروفات العامة (تشمل التسييرية والتنمية).
- الدين العام (يشمل المحلي والخارجي مقوماً بالدينار).

ويمكن صياغة النموذج الأولي للعلاقة بين المتغيرات بالشكل العام التالي:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i Y_{t-i} + \sum_{j=0}^q \beta_j X_{t-j} + \epsilon_t$$

حيث:

- Y_t : يمثل أحد المتغيرات التابعة (الإيرادات، المصروفات، أو الدين).
- X_t : سعر الصرف.
- α_i, β_j : المعاملات المراد تقديرها.
- ϵ_t : مصطلح الخطأ العشوائي.
- p, q : تمثل التأخيرات المثلى التي سيتم تحديدها بناءً على معيار Akaike أو Schwarz.

وسيتم بناء نموذج ARDL منفصل لكل متغير تابع على حدة، ما يُمكن من اختبار فرضيات الدراسة الثلاث كما صيغت في الفصل الأول، وستُستخدم نتائج اختبار الحدود لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف وكل من المكونات المالية للموازنة، وإذا ثبتت العلاقة، سيتم استخلاص معاملات الأجل الطويل، ومعادلة تصحيح الخطأ الخاصة بالأجل القصير.

ثانياً: اختبار خصائص البيانات ومعالجة السلاسل الزمنية

قبل الشروع في تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، من الضروري إجراء تحليل أولي لخصائص السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، بهدف تحديد درجة تكامل كل متغير، والتأكد من استيفاء الشروط الأساسية اللازمة لتطبيق النموذج بدقة، ويُعد اختبار الثبات (Stationarity) للسلاسل الزمنية خطوة محورية في هذا السياق، إذ إن عدم استقرار المتغيرات قد يؤدي إلى مشكلات الانحدار الزائف (Spurious Regression)، مما يقلل من مصداقية النتائج الاستنتاجية للنموذج ويضعف تفسيره الاقتصادي.

أولاً: مصادر البيانات المستخدمة في النموذج

اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة من عام 2000 حتى عام 2022، وتم جمعها من مصادر رسمية موثوقة، على النحو التالي:

- **مصرف ليبيا المركزي:** بيانات سعر الصرف الرسمي، الدين المحلي، والمصرفيات العامة.
 - **وزارة المالية الليبية:** بيانات الإيرادات العامة وخدمة الدين العام.
 - **صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:** لاستكمال بعض البيانات أو التقديرات المتعلقة بالمتغيرات المدروسة، وذلك في حالة غياب النشرات المحلية أو عدم توفر البيانات المنشورة بصورة دورية، بما يضمن استمرارية السلاسل الزمنية ويُعزز من موثوقية التحليل القياسي.
- وتتكون قاعدة البيانات من السلاسل التالية:

المتغير	الرمز	طبيعة المتغير	المصدر
سعر الصرف الرسمي	EX	متغير مستقل	CBL
الإيرادات العامة	REV	متغير تابع	MOF
المصرفيات العامة	EXP	متغير تابع	MOF
الدين العام (محلي + خارجي)	DEBT	متغير تابع	CBL/MOF

ثانياً: اختبار الثبات للمتغيرات

تم تطبيق اختبار ديكي فولر المعزز (Augmented Dickey-Fuller Test, ADF) على جميع المتغيرات محل الدراسة للتحقق من خصائصها الزمنية، وتحديد ما إذا كانت مستقرة عند المستوى $I(0)$ أو تحتاج إلى التفريق مرة واحدة لتصبح مستقرة $I(1)$ ، ويُعد هذا الاختبار من أكثر الأدوات شيوعاً في تحليل السلاسل الزمنية الاقتصادية، لما يتمتع به من قدرة على معالجة مشكلة الارتباط الذاتي في المخلفات من خلال إضافة إبطاءات مناسبة ضمن معادلة الاختبار.

ويُجرى اختبار ADF عبر تحديد نموذج الانحدار المناسب لكل سلسلة زمنية، سواء بإدراج حد ثابت (Constant)، أو ثابت واتجاه (Constant and Trend)، أو بدون أي منهما (None)، بناءً على الخصائص البصرية والإحصائية للسلسلة الزمنية، وتكمن أهمية هذه الخطوة في التأكد من استيفاء الشروط اللازمة لتطبيق نموذج ARDL، الذي يشترط أن تكون المتغيرات

متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ أو الدرجة الأولى $I(1)$ ، مع ضرورة تجنب وجود متغيرات مدمجة من الدرجة الثانية $I(2)$ حفاظاً على سلامة التقدير القياسي.

نتائج اختبار ADF كانت كما يلي:

نوع التكامل	حالة الثبات النهائية	الثبات عند الفروق الأولى	الثبات عند المستوى	المتغير
I(1)	عند الفرق الأول	ثابت	غير ثابت	سعر الصرف (EX)
I(1)	عند الفرق الأول	ثابت	غير ثابت	الإيرادات العامة (REV)
I(1)	عند الفرق الأول	ثابت	غير ثابت	المصروفات العامة (EXP)
I(0)	عند المستوى	—	ثابت	الدين العام (DEBT)

وتشير هذه النتائج إلى أن المتغيرات تتوزع بين متغيرات مدمجة من الدرجة الأولى $I(1)$ ومتغير واحد مدمج من الدرجة الصفرية $I(0)$ ، مما يجعل نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) مناسباً لتقدير العلاقة بينها، نظراً لعدم اشتراط هذا النموذج أن تكون جميع المتغيرات من نفس مرتبة التكامل، مع التأكيد على ضرورة عدم وجود متغيرات مدمجة من الدرجة الثانية $I(2)$ ، وبناءً على هذه النتائج، يمكن الانتقال بثقة إلى تقدير النموذج القياسي واستخلاص العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات.

ثالثاً: المعالجة المسبقة للبيانات

قبل استخدام المتغيرات في عملية التقدير القياسي، تم تنفيذ مجموعة من الإجراءات المسبقة لضمان تجانس السلاسل الزمنية ودقة النتائج، شملت ما يلي:

- تحويل جميع البيانات إلى سلاسل زمنية سنوية متجانسة للفترة 2000-2022.
- تعديل القيم المالية الكبيرة، مثل الدين العام والمصروفات العامة، بوحدات المليار دينار ليبي لتسهيل المقارنات وتحقيق اتساق رقمي بين المتغيرات.
- تطبيق اللوغاريتم الطبيعي على بعض المتغيرات ذات الاتجاه التصاعدي المستمر، بهدف ضبط التوزيع الإحصائي، وتحسين استقرار النموذج عند التقدير (log-linear form).
- التحقق من خلو السلاسل الزمنية من القيم المتطرفة أو الفجوات الزمنية التي قد تؤثر على الاتساق الإحصائي للنموذج.

واستنادًا إلى نتائج اختبار ديكي-فولر المعزز (ADF) ، وإلى توصيات Pesaran et al. (2001) ، يُعد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) الاختيار الأمثل لتحليل العلاقات بين المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة، نظرًا لقدراته على دمج المتغيرات المتكاملة من النوعين $I(0)$ و $I(1)$ ، وتقدير العلاقات الديناميكية بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، مما يُهدد للخطوة التالية المتمثلة في تقدير النموذج واستخلاص المعاملات التفسيرية.

ثالثًا: تقدير نموذج ARDL وتحليل العلاقة

أولًا: تقدير العلاقة بين سعر الصرف والإيرادات العامة

تُعد الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي، وخاصة تلك المتأتية من قطاع النفط، من أكثر المتغيرات المالية تأثرًا بالتغيرات في سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، نظرًا لاعتماد الدولة شبه الكامل على تصدير النفط الخام باعتباره المصدر الأساسي للنقد الأجنبي، وبما أن هذه الإيرادات تُحتسب وتُستلم بالدولار الأمريكي، ثم تُحوّل إلى الدينار الليبي عند الدخول إلى الخزينة العامة، فإن أي تغير في سعر الصرف ينعكس مباشرة على القيمة المعادلة للدخل المحصل بالدينار.

ولتقدير هذه العلاقة بشكل كمي، تم بناء نموذج ARDL لقياس أثر سعر الصرف الرسمي على الإيرادات العامة باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من 2000 حتى 2022، وقد سبق التقدير إجراء اختبارات الثبات (ADF) وتحديد أن المتغيرات المستخدمة تتبع تكاملًا مختلطًا من الدرجة $I(0)$ و $I(1)$ ، مما يبرر استخدام نموذج ARDL وفق منهجية Pesaran et al. (2001).

1. اختبار الحدود Bounds Test

تم استخدام اختبار الحدود للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وقد جاءت النتائج كما يلي:

- بلغت قيمة $F\text{-Statistic} = 5.21$ ، وهي أعلى من القيمة الحدية العليا عند مستوى دلالة 5% ، مما يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والإيرادات العامة.
- هذا يؤكد أن العلاقة بين المتغيرين ليست مؤقتة أو ناتجة عن تلازمات ظرفية، بل تمثل ارتباطًا بنيويًا بين السياسة النقدية والأداء المالي للدولة.

2. معاملات الأجل الطويل

المتغير	المعامل	(P-Value) القيمة الاحتمالية	التفسير
سعر الصرف (EX)	-7.43	0.002	العلاقة عكسية ودالة إحصائيًا
الثابت (C)	68.12	0.000	يمثل القيمة التوازنية للإيرادات

وتشير النتائج إلى أن كل ارتفاع بمقدار وحدة واحدة في سعر صرف الدولار يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة بمقدار حوالي 7.43 مليار دينار ليبي في الأجل الطويل، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى، وتعكس العلاقة السالبة طبيعة التأثير الانكماشى لسعر الصرف على الإيرادات المحصلة بالدينار، حيث يؤدي تدهور قيمة الدينار إلى تآكل القوة الشرائية للعائدات النفطية عند تحويلها من الدولار إلى العملة المحلية، مما يضعف القيمة الحقيقية للإيرادات العامة للدولة.

3. معاملات الأجل القصير وتصحيح الخطأ (Short-Run & ECM)

المتغير	المعامل	القيمة	P-Value	التفسير
(سعر الصرف $\Delta(S)$)	-2.35	-2.35	0.046	العلاقة سالبة وضعيفة في الأجل القصير
ECM(-1) معامل تصحيح الخطأ	-0.52	-0.52	0.008	سرعة التصحيح نحو التوازن جيدة

يعكس معامل تصحيح الخطأ ECM النسبة التي يتم بها تعديل الانحراف عن العلاقة التوازنية في كل فترة زمنية (سنة)، وهنا، نجد أن 52% من الانحراف في الإيرادات عن القيمة التوازنية الناتج عن تغير سعر الصرف يُعاد تصحيحه في السنة التالية، وهو ما يدل على سرعة استجابة معتدلة للنظام المالي تجاه التغيرات النقدية.

يُظهر النموذج بشكل دقيق أن العلاقة بين سعر الصرف والإيرادات العامة هي علاقة عكسية طويلة الأجل، ناتجة بالأساس عن الاعتماد على موارد دولارية تُحول إلى الدينار، ويُفسّر التأثير المحدود في الأجل القصير بعدم تأثر التدفقات مباشرة بأي تقلبات آنية في السعر، بل بخضوع التحويل لسعر رسمي ثابت نسبيًا حتى عام 2021.

كما أن النتائج تُعزز فرضية الدراسة الأولى، والتي نصّت على أن تقلبات سعر الصرف تؤثر سلبًا على الإيرادات العامة، وتُبرز أهمية تبني سياسة نقدية مرنة تُراعي التأثيرات المالية لتحركات العملة على الموارد العامة.

ثانيًا: تقدير العلاقة بين سعر الصرف والمصرفيات العامة

تُعد المصرفيات العامة أحد أبرز مكونات الموازنة التي تعكس السياسات الاقتصادية للدولة واتجاهاتها في تلبية الالتزامات الجارية والاستثمارية، وتتضمن هذه المصرفيات بنودًا متعددة من أبرزها المرتبات، والدعم، والمشتريات الحكومية، والنفقات التنموية، وغالبًا ما تكون هذه البنود حساسة لسعر الصرف، خصوصًا في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد، في الحالة الليبية، يُمثل ضعف قيمة الدينار أمام الدولار أحد العوامل الجوهرية في زيادة التكاليف الحكومية، خصوصًا في بندي الدعم والإنفاق على السلع والخدمات المستوردة.

في هذا السياق، تم تقدير نموذج ARDL لقياس العلاقة بين سعر الصرف الرسمي والمصرفيات العامة في ليبيا خلال الفترة 2000-2022، باستخدام نفس المنهجية التي تم تطبيقها في النموذج السابق، مع تحديد ترتيب الإبطاء المثالي بناءً على معيار Akaike، وتطبيق اختبار الحدود لتحديد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

1. نتائج اختبار الحدود Bounds Test

- بلغت قيمة إحصائية $F = 6.08$ ، وهي أعلى من الحد الأعلى للقيمة الحرجة عند مستوى دلالة 1%، مما يشير بقوة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والمصرفيات العامة.

تشير هذه النتيجة بقوة إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين سعر الصرف الرسمي والمصرفيات العامة، مما يعكس الطبيعة البنوية للارتباط بين الأداء النقدي للدولة وحجم إنفاقها العام.

2. معاملات الأجل الطويل (Long-Run Coefficients)

المتغير	المعامل	(P- القيمة الاحتمالية Value)	التفسير
سعر الصرف (EX)	+9.62	0.001	العلاقة طردية ودالة بشدة
الثابت (C)	14.85	0.000	قيمة الأساس للإنفاق بدون تأثير سعر الصرف

تشير النتائج إلى أن كل ارتفاع بمقدار وحدة واحدة في سعر الصرف الرسمي يؤدي إلى زيادة المصرفيات العامة بنحو 9.62 مليار دينار، وهو ما يُفسر بارتفاع كلفة الدعم الحكومي

للقود والسلع الأساسية، إلى جانب تضخم أسعار المستوردات التي تدخل ضمن النفقات التشغيلية للدولة، كما أن جزءًا من النفقات يتم تصفيته بسعر السوق، خاصة في الفترات التي شهدت ازدواجية سعر الصرف.

3. معاملات الأجل القصير وتصحيح الخطأ ECM

تم تقدير معاملات الأجل القصير بالإضافة إلى معامل تصحيح الخطأ (ECM) لتحليل ديناميكية العلاقة بين سعر الصرف والمصرفيات العامة، وجاءت النتائج كما يلي:

المتغير	المعامل	(P- القيمة الاحتمالية Value)	التفسير
التغير في سعر الصرف $\Delta(S)$	+3.11	0.038	تأثير قصير الأجل موجب وملحوظ
معامل تصحيح الخطأ ECM(-1)	-0.45	0.012	سرعة تصحيح متوسطة نحو التوازن

تُظهر هذه النتائج أن المصرفيات العامة تستجيب بشكل مباشر لتغيرات سعر الصرف حتى على المدى القصير، ما يشير إلى ضعف مرونة السياسة المالية في مواجهة الضغوط التضخمية الناجمة عن ارتفاع سعر الدولار.

تكشف هذه النتائج أن العلاقة بين سعر الصرف والمصرفيات العامة هي علاقة طردية قوية ومباشرة، سواء في الأجل القصير أو الطويل، ويرجع ذلك إلى اعتماد الدولة على تمويل إنفاقها الجاري والإنمائي من موارد محلية تُقدّر بقيمة دينار منخفضة، بينما يُسعر جزء كبير من مصرفياتها على أساس الدولار.

هذه العلاقة توضح محدودية قدرة الدولة على التحكم في النفقات العامة عند حدوث تغيرات في سعر الصرف، ما يعكس هشاشة النظام المالي، ويفسر جزءًا كبيرًا من الاختلال المزمّن في التوازن المالي، خصوصًا في ظل غياب برامج إصلاح فعالة أو إعادة هيكلة لمنظومة الدعم.

ثالثًا: تقدير العلاقة بين سعر الصرف والدين العام

يشكل الدين العام أحد الأركان الأساسية في السياسة المالية، ويُعد انعكاسًا مباشرًا للعجز المستمر في الموازنة، ولجوء الدولة إلى الاقتراض لتمويل الفجوة بين الإيرادات والمصرفيات، في السياق الليبي، تزايد حجم الدين العام بشكل لافت خلال فترة الدراسة، خاصة في السنوات التي

شهدت تقلبات حادة في سعر الصرف، مما يثير التساؤل حول مدى تأثر حجم الدين بسعر الصرف كمتغير نقدي محوري.

لتحديد هذه العلاقة، تم تقدير نموذج ARDL لربط الدين العام بسعر الصرف الرسمي خلال الفترة 2000-2022، باستخدام ذات الخطوات المنهجية السابقة في اختيار تأخيرات النموذج، وإجراء اختبار الحدود، وتقدير معاملات الأجلين القصير والطويل، مع الحرص على فحص قوة العلاقة واتجاهها.

1. نتائج اختبار الحدود Bounds Test

- أظهرت نتائج الاختبار أن $F\text{-Statistic} = 6.92$ ، وهي أعلى من القيمة الحدية العليا عند مستوى 1%، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل قوية بين سعر الصرف والدين العام.

2. تقدير معاملات الأجل الطويل

المتغير	المعامل	P-Value	التفسير
سعر الصرف (EX)	+12.74	0.000	العلاقة طردية قوية ودالة إحصائيًا
الثابت (C)	8.12	0.001	القيمة الأساسية المتوقعة في ظل ثبات سعر الصرف

تشير هذه النتيجة إلى أنه كل ارتفاع بمقدار وحدة واحدة في سعر الصرف الرسمي يؤدي إلى زيادة في حجم الدين العام بمقدار 12.74 مليار دينار، وهو ما يُفهم في ضوء الضغط الذي يسببه ضعف العملة على الموازنة، واضطرار الحكومة إلى زيادة الاقتراض المحلي لتغطية النفقات، خاصة في ظل تراجع قيمة الإيرادات بالدينار، وتضخم كلفة التمويل الخارجي بعد إعادة تقييمه بسعر الصرف الجديد.

3. تقدير معاملات الأجل القصير وتصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	(P-Value) القيمة الاحتمالية	التفسير
التغير في سعر الصرف $\Delta(S)$	+4.18	0.032	علاقة موجبة ودالة إحصائيًا في الأجل القصير
معامل تصحيح الخطأ $ECM(-1)$	-0.58	0.005	تصحيح سريع للانحرافات نحو التوازن

تشير النتائج إلى أن العلاقة بين سعر الصرف والدين العام تتسم بالاتجاه الطردي في الأجل القصير أيضًا، حيث أن كل زيادة بوحدة واحدة في سعر الصرف تؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في حجم الدين العام، كما يعكس معامل تصحيح الخطأ السلبي والبدال إحصائيًا أن نحو 58% من الانحرافات عن العلاقة طويلة الأجل يتم تصحيحها خلال سنة واحدة، وهو ما يدل على درجة عالية نسبيًا من الحساسية في سلوك الدين العام تجاه التغيرات النقدية.

وتؤكد هذه النتائج أن العلاقة بين سعر الصرف والدين العام هي علاقة طردية قوية ومستدامة في كلا الأجلين القصير والطويل، إذ يؤدي تدهور قيمة الدينار الليبي إلى تآكل الإيرادات الحقيقية للحكومة، بينما تبقى الالتزامات المالية قائمة أو متزايدة، مما يضطر الدولة إلى اللجوء إلى التمويل بالدين لسد فجوة العجز المالي المتنامي.

وتتسق هذه النتائج مع المشاهدات الميدانية خلال الفترة التي أعقبت أزمة عام 2014، حيث قفز الدين العام المحلي من أقل من 30 مليار دينار إلى أكثر من 150 مليار دينار في أقل من عقد من الزمن، مدفوعًا بتدهور حاد في القيمة الفعلية للعملة الوطنية، وارتفاع الاعتماد على الاقتراض لتمويل المصروفات الجارية والدعم العام.

التحليل الختامي لمخرجات التقدير القياسي

أظهرت نتائج النماذج الثلاثة المقدر باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي وكل من الإيرادات العامة، المصروفات العامة، والدين العام، مع تباين في اتجاه وقوة التأثير بين الأجلين القصير والطويل.

فيما يتعلق بالإيرادات العامة، كشفت النتائج عن وجود علاقة عكسية واضحة وطويلة الأجل، حيث يؤدي ارتفاع سعر صرف الدولار إلى تآكل القيمة المحولة من العائدات النفطية عند تقييمها بالدينار الليبي، وينعكس هذا سلبًا على قدرة الدولة على تغطية نفقاتها الداخلية، لاسيما في ظل الاعتماد شبه الكامل على الريع النفطي كمصدر رئيس للإيرادات العامة، مما يتسق مع الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالاقتصادات أحادية المصدر.

أما بالنسبة إلى المصروفات العامة، فقد بينت النتائج وجود علاقة طردية قوية ودالة إحصائيًا في الأجلين القصير والطويل، بما يعكس الطبيعة الهيكلية للنفقات الحكومية الليبية،

التي تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد السلع والخدمات المقومة بالدولار الأمريكي، وتؤكد هذه النتيجة أن أي تدهور في سعر العملة الوطنية يترجم مباشرة إلى ارتفاع التكاليف الحكومية، خاصة في ظل استمرار منظومة الدعم الحكومي دون إصلاحات جذرية.

وفيما يتعلق بالدين العام، فقد تبين أن العلاقة مع سعر الصرف هي الأوضح والأكثر حساسية ضمن المتغيرات الثلاثة، إذ يؤدي انخفاض قيمة الدينار إلى تزايد الاعتماد على التمويل بالدين، سواء لتعويض تراجع الإيرادات الحقيقية أو لمجاراة تضخم المصروفات، وقد انعكس ذلك في نمو حجم الدين العام بمعدلات مرتفعة خلال فترة الدراسة، متجاوزًا حدود التمويل الطبيعي للاقتصاد الوطني، ومفاقمًا من هشاشة الوضع المالي الكلي.

وتبرز نتائج معاملات تصحيح الخطأ (ECM) للنماذج الثلاثة أن عملية التعديل نحو العلاقة التوازنية تتم بمعدلات معتدلة إلى مرتفعة، مما يدل على استجابة مالية هيكلية متكررة لتغيرات سعر الصرف، ويؤكد الدور العميق الذي يلعبه العامل النقدي في تشكيل بنية المالية العامة الليبية، خاصة في ظل غياب أدوات مالية فعالة لتحديد أثر الصدمات النقدية.

رابعاً: اختبار الفرضيات

بعد ان انتهينا من تقدير النماذج القياسية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) ، واستخلاص النتائج المتعلقة بالعلاقات بين سعر الصرف الرسمي ومكونات الموازنة العامة الليبية، تأتي هذه المرحلة لتقييم مدى صحة فرضيات الدراسة الأساسية في ضوء النتائج الإحصائية المستخلصة.

ويُعد اختبار الفرضيات خطوة حاسمة في تأكيد أو نفي الروابط السببية المفترضة بين المتغيرات المدروسة، والتحقق من درجة الاتساق بين النتائج التطبيقية والأطر النظرية التي انطلقت منها الدراسة، وفي هذا السياق، سيتم اختبار كل فرضية من فرضيات الدراسة على حدة، اعتماداً على مخرجات النماذج المقدرّة، مع تقديم تفسير علمي موضوعي ومدعوم بالأدلة الإحصائية الكمية، بما يوضح بجلاء مدى قبول أو رفض كل فرضية بناءً على قوة العلاقة، اتجاهها، ومستوى دلالتها الإحصائية.

أولاً: اختبار الفرضية الأولى

نص الفرضية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين سعر الصرف والإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2022.

1. الأساس النظري للفرضية

ترتكز هذه الفرضية على التصور الاقتصادي القائل بأن تقلبات سعر الصرف تؤثر مباشرة على الإيرادات العامة، خصوصاً في الاقتصاديات الريفية التي تعتمد بشكل أساسي على الصادرات النفطية المقومة بالدولار الأمريكي، كما هو الحال في ليبيا، ونظراً لأن الإيرادات النفطية تُحول إلى الدينار الليبي بالسعر الرسمي المعتمد، فإن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى تراجع القيمة المعادلة للإيرادات بالعملة الوطنية، حتى مع ثبات الكميات المصدرة أو الأسعار العالمية نسبياً.

2. الأدلة القياسية المستخلصة من النموذج

أظهرت نتائج التقدير القياسي باستخدام نموذج ARDL دعماً قوياً لهذه الفرضية، حيث تم التوصل إلى ما يلي:

- معامل طويل الأجل سلبي بقيمة (-7.43) ودال إحصائياً عند مستوى دلالة 1%، مما يعكس تأثيراً عكسياً جوهرياً بين سعر الصرف والإيرادات العامة.

- معامل تصحيح الخطأ (ECM) أشار إلى سرعة تعديل تقدر بنحو 52% سنويًا في حال حدوث انحراف عن التوازن، مما يؤكد وجود آلية تصحيح قوية.
- اختبار الحدود (Bounds Test) أظهر قيمة $F\text{-Statistic} = 5.21$ ، وهي أعلى من القيمة الحدية العليا عند مستوى دلالة 5%، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين.

3. تفسير النتائج ودلالاتها

تشير النتائج إلى أن كل ارتفاع بمقدار وحدة واحدة في سعر صرف الدولار يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات العامة بنحو 7.43 مليار دينار ليبي، وهو أثر اقتصادي ملموس يعكس هشاشة الهيكل الإيرادي أمام تقلبات العملة، وتتسجم هذه العلاقة مع واقع الاقتصاد الليبي الذي يعتمد بنسبة تفوق 90% من إيراداته على العائدات النفطية المقومة بالدولار. كما أن ضعف العلاقة في الأجل القصير يعزز الفرضية القائلة بأن أثر تغيرات سعر الصرف على الإيرادات لا يظهر فورًا، بل يتراكم تدريجيًا بمرور الوقت من خلال عمليات إعادة التقييم وتغير القوة الشرائية للمبالغ المحصلة بالعملة الوطنية.

4. قرار الاختبار

في ضوء الأدلة القياسية المستخلصة والتفسير الموضوعي للنتائج، يتم قبول الفرضية الأولى، والتي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لسعر الصرف على الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

ثانيًا: اختبار الفرضية الثانية

نص الفرضية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين سعر الصرف والمصرفات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2022.

1. الإطار المفاهيمي للفرضية

تستند هذه الفرضية إلى المفهوم الاقتصادي الذي يفترض أن أي تدهور في قيمة العملة المحلية يؤدي إلى زيادة مباشرة في كلفة الإنفاق الحكومي، خصوصًا في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها المحلية، وتمويل برامج الدعم والمشتريات الحكومية، وفي الحالة الليبية، يتفاقم هذا التأثير في ظل وجود منظومة دعم واسعة النطاق، وارتفاع مستويات

الاعتماد على السلع والخدمات المستوردة، مما يجعل المصروفات العامة أكثر عرضة للتقلبات الناتجة عن تغيرات سعر الصرف.

2. نتائج التقدير القياسي

- أظهرت نتائج نموذج ARDL الذي ربط بين سعر الصرف والمصروفات العامة ما يلي:
- معامل طويل الأجل موجب بقيمة +9.62، ودال إحصائياً عند مستوى دلالة 1%.1
 - وجود تأثير مباشر في الأجل القصير بمعامل قدره +3.11، مع قيمة P أقل من 0.05، مما يدل على دلالة إحصائية قوية.
 - معامل تصحيح الخطأ ECM بلغ -0.45، وهو سالب ودال إحصائياً، مما يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وسرعة تصحيح مقبولة.
 - أظهر اختبار الحدود (Bounds Test) أن قيمة F بلغت 6.08، متجاوزة القيم الحدية العليا عند مستوى دلالة 1%، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين.

3. التفسير الاقتصادي للنتائج

تعكس النتائج أن ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي يؤدي إلى زيادة المصروفات العامة في ليبيا عبر عدة قنوات:

- تضخم كلفة السلع والخدمات المستوردة،
 - زيادة الأعباء المالية المرتبطة ببرامج الدعم الحكومي المقوم بالدولار،
 - ارتفاع النفقات التشغيلية للقطاعات الحكومية المرتبطة بالسوق العالمية.
- كما تظهر النتائج أن المصروفات العامة تستجيب بسرعة نسبية للتغيرات في سعر الصرف، حتى في الأجل القصير، بعكس الإيرادات العامة التي تحتاج فترة أطول لظهور الأثر، وهذا يعكس ضعف مرونة المالية العامة الليبية وقدرتها المحدودة على احتواء آثار تقلبات العملة بطريقة تدريجية أو مخففة.

4. قرار الاختبار

بناءً على قوة ودلالة المعاملات القياسية، والتفسير الاقتصادي المنطقي لطبيعة العلاقة، يتم قبول الفرضية الثانية، التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لسعر الصرف على المصروفات العامة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة

نص الفرضية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين سعر الصرف والدين العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2022.

1. الإطار الاقتصادي للفرضية

تقوم هذه الفرضية على أساس أن ارتفاع سعر الصرف الرسمي (أي انخفاض قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى اتساع الفجوة التمويلية بين الإيرادات والمصروفات، مما يدفع الدولة إلى الاعتماد على الاقتراض الداخلي والخارجي لسد هذا العجز، كما أن جزءاً من الدين الخارجي مقوم بالعملات الأجنبية، وبالتالي فإن أي انخفاض في قيمة الدينار يؤدي إلى ارتفاع القيمة المعادلة لهذا الدين عند احتسابه بالدينار الليبي، مما يعزز التأثير المباشر لسعر الصرف على حجم الدين العام.

2. نتائج نموذج ARDL

أظهرت نتائج تقدير نموذج ARDL الداعم لهذه الفرضية ما يلي:

العنصر	القيمة	الدلالة الإحصائية	التفسير
معامل الأجل الطويل	+12.74	عند مستوى 1%	علاقة طردية قوية بين سعر الصرف والدين العام
معامل الأجل القصير	+4.18	عند مستوى 5%	تأثير طردي مباشر في الأجل القصير
معامل تصحيح الخطأ (ECM)	-0.58	دال إحصائياً	سرعة تصحيح مرتفعة نحو العلاقة التوازنية
اختبار الحدود (F-Statistic)	92.6	أعلى من الحد الأعلى عند 1%	وجود علاقة طويلة الأجل مؤكدة

3. التفسير التحليلي للنتائج

تشير النتائج إلى أن ارتفاع سعر صرف الدولار يؤدي إلى زيادة ملموسة في حجم الدين العام، ويُعزى هذا التأثير إلى عدة عوامل مترابطة:

- تراجع الإيرادات الفعلية المقومة بالدينار، مما يزيد من العجز المالي.
- ارتفاع تكلفة المصروفات الحكومية، مما يدفع الدولة إلى زيادة الاقتراض المحلي والخارجي.

• تضاعف القيمة الدينارية لخدمة الدين الخارجي نتيجة إعادة تقييمه وفق سعر صرف أعلى.

ويظهر التأثير بوضوح سواء في الأجل القصير أو الطويل، مما يعكس هشاشة البنية المالية الليبية أمام تقلبات العملة، واعتمادها المستمر على أدوات الدين لتعويض اختلالات الموازنة العامة، في ظل غياب آليات تحوط فعالة أو إصلاحات مالية هيكلية.

4. قرار الاختبار

بناءً على الأدلة القياسية القوية والتفسير الاقتصادي المنطقي، يتم قبول الفرضية الثالثة، التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لسعر الصرف على الدين العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2022.

المبحث الثالث:

تفسير ومناقشة نتائج النموذج في ضوء الأدبيات والواقع الليبي

يمثل هذا المبحث امتدادًا تحليليًا لما تم عرضه من نتائج كمية في المبحث السابق، حيث يُعنى بتفسير تلك النتائج في إطارين متكاملين: الأول نظري يستند إلى ما قدمته الأدبيات الاقتصادية من نماذج وتجارب مماثلة، والثاني واقعي يرتبط بالبيئة الاقتصادية الليبية خلال فترة الدراسة (2000-2022)، ويُعد هذا النوع من التحليل ضروريًا لفهم مدى عمق النتائج، ومصداقيتها، وقابليتها للتعميم أو ارتباطها بظروف محلية أو استثنائية.

ومن خلال هذا المبحث، سيتم تحليل مدى الاتساق أو التعارض بين ما توصلت إليه النماذج القياسية في هذه الدراسة، وما أشارت إليه الدراسات السابقة في سياقات عربية مشابهة، مع التركيز على تحليل التطورات الاقتصادية والسياسية والنقدية التي شهدتها ليبيا خلال فترة الدراسة، مثل تقلبات أسعار النفط، وازدواجية سعر الصرف، وتغيرات السياسات المالية والنقدية، وانعكاساتها المباشرة على بنية الإيرادات العامة، وأوجه الإنفاق، وتنامي الدين العام.

وسيتضمن المبحث تفسيرًا دقيقًا للعلاقات الثلاث التي شملها التقدير القياسي، وهي: العلاقة بين سعر الصرف والإيرادات العامة، العلاقة بين سعر الصرف والمصروفات العامة، والعلاقة بين سعر الصرف والدين العام، مع الاستعانة بالنتائج الرقمية، والمقارنات المرجعية، لتقديم قراءة تفسيرية ذات طابع علمي وواقعي، تعزز من مصداقية استنتاجات الدراسة، وتمهد لصياغة توصيات وسياسات عملية تُطرح في الخاتمة العامة للدراسة.

أولاً: تحليل العلاقة بين سعر الصرف والإيرادات العامة في ضوء الأدبيات والواقع

الليبي

أظهرت نتائج التقدير القياسي في هذه الدراسة وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي والإيرادات العامة، حيث دل معامل الأجل الطويل، الذي جاء سالبًا وذو دلالة إحصائية عالية، على أن كل ارتفاع في سعر صرف الدولار الأمريكي يقابله انخفاض ملحوظ في قيمة الإيرادات المحصلة بالدينار الليبي.

لفهم أعمق لهذه العلاقة وتفسير أبعادها المختلفة، تقتضي الضرورة تحليلها ضمن سياقين متكاملين: أولهما الإطار النظري المستند إلى ما طرحته الأدبيات الاقتصادية من

تصورات حول أثر تقلبات أسعار الصرف على الإيرادات في الاقتصادات الريفية؛ وثانيهما الإطار الواقعي المرتبط بالخصائص البنوية والسياسية التي حكمت الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (2000-2022)، بما في ذلك تطورات أسواق النفط، سياسات إدارة سعر الصرف، وتحولات البيئة السياسية والأمنية الداخلية.

أولاً: تفسير العلاقة في ضوء الأدبيات الاقتصادية

تشير غالبية الدراسات النظرية إلى أن الاقتصادات الريفية، التي تعتمد بصورة شبيهة كاملة على صادرات السلع الأولية، وبخاصة النفط، تُعد من أكثر الاقتصادات تأثراً بالتقلبات في سعر الصرف، فعند انخفاض قيمة العملة الوطنية، تتراجع القيمة المحلية للإيرادات المتأتية من تصدير هذه السلع، لا سيما إذا ظلت الأسعار العالمية ثابتة أو لم يُصاحب انخفاض العملة زيادة موازية في الكميات المصدرة أو الأسعار الدولية.

وقد دعمت العديد من الدراسات هذا الطرح؛ إذ أوضحت دراسة علي وبوفارنه (1) أن تراجع إنتاج وأسعار النفط في ليبيا انعكس بشكل مباشر على الإيرادات العامة، في ظل غياب آليات مرنة للسياسة المالية أو برامج فعالة لتنويع مصادر الدخل، كما بينت دراسة بدر (2) أن تقلبات أسعار النفط، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسعر الصرف، أدت إلى تذبذبات حادة في جانبي الموازنة العامة، مع وجود علاقة سلبية بين سعر النفط وأداء الموازنة في الأجل القصير، وعلاقة إيجابية في الأجل الطويل، ويُعزى هذا الاختلاف إلى بطء تعافي الإيرادات الحكومية عند تحسن الأسعار، مقابل تسارع تأثير الصدمات السلبية خلال فترات الأزمات.

ثانياً: الواقع الليبي وأثر سعر الصرف على الإيرادات العامة

من الناحية التطبيقية، يُعد الاقتصاد الليبي من أبرز النماذج التي تظهر فيها حساسية الإيرادات العامة لتقلبات سعر الصرف بشكل واضح، فعلى مدار العقود الماضية، ظل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة متمثلاً في تصدير النفط الخام، الذي يتم تسعييره بالدولار الأمريكي ويُحوّل إلى الدينار الليبي عبر المصرف المركزي، مما يجعل كل تغير في سعر صرف الدولار،

(1) علي، عيسى؛ وبوفارنه، فاخر؛ الشيباني، جمال. (2018)، اثار انخفاض أسعار وإنتاج النفط على الموازنة الحكومية في ليبيا. مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، 3، 10-37.

(2) بدر، حسن. (2024)، الموازنة العامة في ليبيا وتقلبات أسعار النفط دراسات في الاقتصاد والتجارة، 42، 7-33.

سواء الرسمي أو في السوق الموازية، يؤثر بصورة مباشرة على القيمة المحولة من العائدات النفطية إلى الموازنة العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب سنوات الفترة المدروسة (2000-2022) شهدت تفاوتات ملحوظة في السياسة النقدية؛ إذ تم الالتزام بتثبيت صايرم لسعر الصرف في مطلع الألفية، قبل أن تبدأ محاولات التعديل التدريجي، خصوصاً بعد الانقسام السياسي الحاد في عام 2014، حيث نشأت سوق موازية لسعر الصرف، وأدى تعدد الأسعار الرسمية وغير الرسمية إلى انخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات المحولة إلى الميزانية، مقارنة بقيمتها الاسمية بالدولار.

وقد ساهمت هذه الظروف في تعزيز الأثر السلبي لتقلبات سعر الصرف على الإيرادات العامة، خاصة بعد قرار تعديل السعر الرسمي في يناير 2021، الذي رفع سعر الدولار من 1.4 دينار إلى 4.48 دينار ليبي، مما أدى إلى تقليص ملموس في القيمة الفعلية للإيرادات المحققة بالدينار، دون أن يُقابل ذلك بالضرورة ارتفاع في كميات الإنتاج أو الأسعار العالمية للنفط.

ثالثاً: مقارنة الواقع الليبي بال نماذج الإقليمية

عند مقارنة الحالة الليبية بدول نفطية أخرى مثل الجزائر أو العراق، يتضح وجود نمط مشابه يتمثل في أن ضعف العملة المحلية يؤدي إلى تراجع القيمة الاسمية للإيرادات العامة، حتى مع استقرار الكميات المصدرة، إلا أن الواقع الليبي في ليبيا يبدو أكثر هشاشة، نظراً لضعف قاعدة الإيرادات غير النفطية وغياب مصادر تمويل مستقرة، وقد أوضحت دراسة الشرشاري⁽¹⁾ أن تقلبات أسعار النفط في ليبيا أدت إلى خلل مستمر في الإيرادات العامة وعجز دائم في تمويل الإنفاق العام، وذلك نتيجة غياب أدوات مالية بديلة وعدم تنفيذ إصلاحات هيكلية فعالة تعزز من مرونة المالية العامة أمام الصدمات النفطية.

رابعاً: دلالة النتائج الحالية

تعكس نتائج النموذج القياسي واقعية واضحة تتماشى مع ما أثبتته الأدبيات الاقتصادية والدراسات التطبيقية السابقة، بالإضافة إلى الواقع الفعلي للاقتصاد الليبي، وتؤكد النتائج أن الاعتماد الأحادي على النفط كمصدر رئيس للإيرادات العامة، في ظل بيئة تتسم بعدم استقرار سعر الصرف، يُضاعف من هشاشة الوضع المالي للدولة، ويجعل الإيرادات رهينة للتقلبات

(1) الشرشاري، منال عبد الله محمد. (2019)، اثر تقلبات الإيرادات النفطية على الموازنة العامة للدولة الليبية خلال الفترة 1990-2018. (أطروحة ماجستير غير منشورة). جامعة طرابلس، ليبيا.

الخارجية والداخلية، وتزداد هذه الهشاشة وضوحًا في ظل غياب آليات فعالة لضبط التحويلات النقدية أو تنفيذ استراتيجيات تحوط تحمي الميزانية العامة من تقلبات أسواق النفط وسعر الصرف.

ثانياً: تحليل العلاقة بين سعر الصرف والمصرفيات العامة في ضوء الأدبيات والواقع الليبي

أظهرت نتائج التقدير القياسي في هذه الدراسة وجود علاقة طردية قوية بين سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي والمصرفيات العامة، سواء في الأجل القصير أو الطويل، وهو ما عكسته الدلالة الإحصائية العالية للمعاملات المقدر، وتُعد هذه النتيجة متوقعة بالنظر إلى طبيعة هيكل الإنفاق الحكومي في ليبيا، الذي يتسم بالاعتماد الكبير على الاستيراد والدعم السلعي، فضلاً عن هشاشة الرقابة المؤسسية على أوجه الصرف العام، كما أن الأدبيات الاقتصادية العربية والدولية تؤكد وجود علاقة ارتباطية مباشرة بين سعر الصرف والمصرفيات الحكومية، خاصة في الاقتصادات التي تعتمد بشكل واسع على التمويل الحكومي المباشر للواردات والخدمات الأساسية.

أولاً: التفسير النظري للعلاقة بين سعر الصرف والمصرفيات العامة

تناولت العديد من الدراسات تأثير تقلبات سعر الصرف على حجم الإنفاق الحكومي، فقد أوضحت دراسة البكل وعبد الرحمن ومهران⁽¹⁾ أن ارتفاع أسعار الصرف يؤدي إلى زيادة كلفة خدمة الدين العام، وبالتالي إلى تضخم إجمالي النفقات الحكومية، كما أظهرت دراسة كاظم ومحمد⁽²⁾ أن ضعف قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الدين العام، مما يرفع من كلفة الأجور، والدعم، والالتزامات الخارجية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تفاقم المصرفيات العامة، وتُجمع هذه الأدبيات على أن ضعف سعر الصرف يشكل عامل ضغط مزدوج على الميزانيات العامة من خلال تضخم التزامات الحكومة المحلية والخارجية.

(1) أحمد البكل، فرج عبد الرحمن، حسني مهران. (2020)، اثر تغيرات سعري الفائدة والصرف الأجنبي على الدين العام في مصر.

(2) بيداء جواد كاظم، علاء جاسم محمد. (2023). قياس أثر الدين العام على سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2022).

ثانياً: واقع المصروفات العامة في ليبيا وأثر سعر الصرف

تُظهر التجربة الليبية، خاصة بعد عام 2011، أن المصروفات العامة قد ارتفعت بنحو متسارع، ليس نتيجة لتوسع تنموي حقيقي أو تحسن اقتصادي، وإنما كنتيجة مباشرة لانخفاض قيمة الدينار أمام الدولار، وتوسع الحكومة في الإنفاق الجاري، وشملت هذه النفقات بنوداً رئيسية مثل المرتبات الحكومية، دعم الوقود والسلع الأساسية، النفقات التشغيلية للوزارات، إضافة إلى الالتزامات الدولية المسعرة بالدولار.

وقد تأثرت هذه البنود بشكل مباشر بأي تعديل في سعر الصرف الرسمي أو تقلبات السوق الموازية، حيث أن أغلب مشتريات الحكومة، خاصة من السلع الأساسية والأدوية والمعدات، تتم بالدولار الأمريكي، وبالتالي، فإن كل ارتفاع في سعر الدولار يؤدي إلى تضاعف الإنفاق الحكومي المقوم بالدينار، حتى وإن ظلت الكميات أو الأسعار الدولية ثابتة نسبياً.

ويُعد قرار تعديل السعر الرسمي في مطلع عام 2021، من 1.4 إلى 4.48 دينار للدولار، مثالاً بارزاً على ذلك، إذ أدى القرار إلى زيادة محاسبية في تكاليف الإنفاق العام بنسبة فاقت 200%، في وقت لم تشهد فيه الإيرادات العامة أو الإنتاج النفطي زيادات موازية تغطي هذا الفرق، مما زاد من الضغوط المالية على الخزنة العامة.

ثالثاً: تحليل مقارنة مع دول أخرى

عند مقارنة الوضع الليبي بدول نفطية مشابهة مثل الجزائر أو العراق، يتضح أن العلاقة الطردية بين سعر الصرف والمصروفات العامة موجودة، لكنها أكثر حدة في الحالة الليبية، ويُعزى ذلك إلى غياب الرقابة المؤسسية الفعالة، تعدد أسعار الصرف، ووجود فجوة هيكلية في ضبط النفقات العامة، وقد دعمت دراسة بوشاور وقمري⁽¹⁾ هذا الاتجاه، حيث أظهرت أن ارتفاع سعر الصرف في الجزائر أدى إلى تفاقم المصروفات الحكومية، وإن كان بدرجة أقل من ليبيا، بفضل اتباع الجزائر لسياسة صرف متدرجة مكنت من امتصاص جزء من صدمات العملة.

(1) بوشاور شريفة، قمري زينة. (2022)، اثر تقلبات سعر الصرف ومعدل التبادل الدولي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019).

رابعاً: دلالة نتائج الدراسة

تعكس العلاقة القوية والطرديّة بين سعر الصرف والمصرفيات العامة، كما أثبتتها النموذج القياسي في هذه الدراسة، ضعف قدرة السياسة المالية الليبية على تحقيق استقلالية نسبية عن التغيرات النقدية، وتبرز هشاشة المالية العامة أمام أيّ تغيير في سعر العملة الوطنية. وتشير النتائج إلى أن التحكم في المصرفيات العامة يتطلب أولاً تحقيق استقرار نقدي من خلال إدارة فعالة لسعر الصرف، وربما الاتجاه نحو نظام صرف أكثر مرونة وشفافية، مع وضع آليات للربط بين الإيرادات والمصرفيات تضمن تقليص آثار تدهور العملة على المالية العامة.

كما تُبرز النتائج الحاجة الملحة إلى إصلاح شامل لمنظومة الإنفاق الحكومي، بما في ذلك مراجعة سياسات الدعم، وإعادة هيكلة بنود الإنفاق الجاري، وتبني برامج إصلاح مالي مرنة تستجيب لمستجدات السوق النقدية، بما يحيد من التضخم المالي الناتج عن تقلبات سعر الصرف ويعزز الاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل.

ثالثاً: تحليل العلاقة بين سعر الصرف والدين العام في ضوء الأدبيات والواقع

الليبي

أبرزت نتائج التقدير القياسي في هذه الدراسة وجود علاقة طردية قوية بين سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي وحجم الدين العام، بشقيه المحلي والخارجي، وقد جاءت هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية واضحة في الأجلين القصير والطويل، مما يؤكد حساسية هيكل الدين العام للتقلبات النقدية، وتعكس هذه النتيجة طبيعة النظام المالي الليبي الذي يعتمد بصورة رئيسة على التمويل بالعجز والاقتراض المحلي والخارجي، خاصة في ظل تراجع الإيرادات العامة، وتزايد النفقات الجارية المقومة بالدولار الأمريكي.

أولاً: التفسير النظري للعلاقة بين سعر الصرف والدين العام

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية يؤدي إلى تفاقم حجم الدين العام، لا سيما في الدول التي تعتمد على الاقتراض الخارجي أو تمويل نفقاتها من خلال العجز المستمر في الموازنة، وينشأ هذا التأثير عبر ثلاث قنوات رئيسية:

1. إعادة تقييم الدين الخارجي: يؤدي ضعف العملة المحلية إلى زيادة القيمة الاسمية للديون المقومة بالدولار عند تحويلها إلى العملة المحلية، مما يرفع عبء خدمة الدين الخارجي بشكل كبير.

2. اتساع عجز الموازنة: نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للإيرادات العامة وارتفاع كلفة النفقات الجارية والمستوردة، ما يدفع الدولة إلى الاعتماد على الاقتراض الداخلي لتغطية العجز المتزايد.

3. ارتفاع كلفة خدمة الدين: حيث تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية والخارجية لتعويض التضخم، مما يزيد من أعباء خدمة الدين.

وقد أكدت دراسة البكل وعبد الرحمن ومهران⁽¹⁾ هذا التحليل في السياق المصري، حيث أظهرت أن تقلبات أسعار الفائدة وسعر الصرف أدت إلى ارتفاع مستويات الدين العام من خلال تأثيرها على العجز المالي، كما دعمت دراسة كاظم ومحمد⁽²⁾ هذه النتيجة في الحالة العراقية، موضحة أن ارتفاع الدين العام كان مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بتدهور سعر صرف الدينار، خاصة خلال الفترات التي شهدت صدمات نفطية أو معدلات تضخم مرتفعة.

ثانياً: الدين العام في ليبيا في ظل تقلبات سعر الصرف

على المستوى الواقعي، يُظهر المسار التاريخي للدين العام الليبي منذ عام 2011 أن حجمه، لا سيما الدين المحلي، قد ارتفع بشكل ملحوظ، متجاوزاً 150 مليار دينار خلال العقد الأخير، وذلك بالتزامن مع تفاقم أزمة سعر الصرف، وظهور السوق الموازية، وتراجع مستمر في قيمة الدينار أمام الدولار الأمريكي.

وقد اعتمدت الحكومات المتعاقبة بشكل متزايد على الاقتراض المحلي عبر أدوات مثل سندات الخزنة وعمليات التمويل المباشر من مصرف ليبيا المركزي، في ظل غياب السيولة النفطية الكافية نتيجة اضطراب التصدير أو انخفاض الأسعار العالمية، ويُلاحظ أن الجزء الأكبر من الدين العام المحلي قد وُجه لتمويل النفقات الجارية، وعلى رأسها الأجور والدعم الحكومي، وهي نفقات تتضخم تلقائياً مع تدهور قيمة العملة المحلية.

(1) أحمد البكل، فرج عبد الرحمن، حسني مهران. (2020)، اثر تغيرات سعري الفائدة والصرف الأجنبي على الدين العام في مصر.

(2) بيضاء جواد كاظم، علاء جاسم محمد. (2023). قياس أثر الدين العام على سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2022).

أما فيما يتعلق بالدين الخارجي، فقد أدى انخفاض قيمة الدينار إلى إعادة تقييم سلبية للديون المقومة بالعملات الأجنبية، مما رفع من قيمتها الاسمية بالدينار، وساهم في مضاعفة كلفة خدمتها، خاصة في ظل ندرة النقد الأجنبي واستمرار اعتماد السلطات على سياسة سعر صرف رسمي جامدة.

ثالثاً: مقارنة إقليمية وتحليل مرجعي

عند مقارنة هذه النتائج مع الأدبيات الإقليمية، يتضح أن العلاقة الطردية بين سعر الصرف والدين العام ليست سمة خاصة بالاقتصاد الليبي فقط، بل تمثل نمطاً شائعاً في الاقتصادات الريعية التي تفتقر إلى أدوات ضبط نقدي ومالي متكاملة، فقد أوضحت دراسة بوشاور وقمري (6) أن تقلبات سعر الصرف في الجزائر أثرت بشكل غير مباشر على الدين العام، من خلال تأثيرها السلبي على النمو الاقتصادي وزيادة كلفة التمويل الداخلي والخارجي. ومع ذلك، فإن خصوصية الحالة الليبية تكمن في أن نسبة كبيرة من الدين العام المحلي قد تم تمويلها بوسائل شبه نقدية، مثل السحب المباشر من الاحتياطيات أو التمويل المصرفي دون إصدار أدوات دين نظامية، مما أدى إلى تسريع معدلات التضخم النقدي، وإلى خلق حلقة مغلقة تربط بين ضعف الدينار وارتفاع حجم الدين العام بطريقة متبادلة يصعب كسرها دون إصلاحات نقدية ومالية جذرية.

رابعاً: الدلالة الاقتصادية والاستنتاج

تعكس النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تحركات سعر الصرف في الاقتصاد الليبي لا تُعد مجرد ظاهرة نقدية معزولة، بل تمثل محركاً مباشراً لاتساع حجم الدين العام، خصوصاً في ظل غياب سياسة مالية احترازية وسياسات تمويلية متوازنة قادرة على احتواء الأثر الانعكاسي لسعر الصرف على المالية العامة.

وتشير النتائج بوضوح إلى أن استمرار تقلبات سعر الصرف، دون اتخاذ إصلاحات موازية في السياسة المالية، سيؤدي إلى تفاقم فجوة الدين العام، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية على الاستقرار الاقتصادي والمالي، سواء من حيث ارتفاع معدلات التضخم، أو ازدياد هشاشة النظام المصرفي، أو تآكل قدرة الدولة على تمويل التزاماتها الأساسية.

وعليه، فإن كبح جماح الدين العام في ليبيا لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن معالجة الاختلالات العميقة في سوق الصرف، وهو ما يستدعي إعادة هيكلة السياسة النقدية وربطها

بإصلاحات مالية واقعية وشاملة، تهدف إلى تقليص الاعتماد المفرط على التمويل بالعجز، وتفعيل أدوات تمويلية أكثر استدامة مثل تطوير السوق المالية المحلية، وإصلاح منظومة الضرائب والرسوم، بما يعزز من قدرة الدولة على بناء قاعدة مالية أكثر صلابة في مواجهة الصدمات الخارجية.

خاتمة الدراسة

تتناول هذه الدراسة موضوعًا بالغ الأهمية في السياق الاقتصادي الليبي، وهو "أثر سعر الصرف على الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2022)" ، في ظل ما تشهده الدولة من تقلبات نقدية حادة، واضطرابات سياسية وأمنية أثرت بشكل مباشر على استقرار المالية العامة وأدائها، وقد جاءت هذه الدراسة في وقت تُعد فيه الحاجة ملحة لفهم ديناميات العلاقة بين سعر الصرف - باعتباره أداة نقدية مركزية - وبين الإيرادات والمصروفات العامة والدين العام، باعتبارها مكونات أساسية في بنية الموازنة العامة.

انطلقت الدراسة من فرضيات علمية واضحة، سعت إلى اختبارها باستخدام أدوات قياسية دقيقة، وتحديدًا نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ، لما له من قدرة على تفسير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل، وتم تحليل البيانات السنوية للفترة (2000-2022)، وتفسير النتائج في ضوء الأدبيات الاقتصادية المقارنة، والسياق الخاص للاقتصاد الليبي، الذي يتميز بهيمنة الإيرادات النفطية، وضعف التنوع الاقتصادي، وتعدد أسعار الصرف.

أظهرت نتائج التقدير القياسي وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين سعر الصرف والإيرادات العامة، تعكس تراجع القيمة المحلية للإيرادات النفطية مع ارتفاع الدولار، كما تبين وجود علاقة طردية قوية بين سعر الصرف والمصروفات العامة، حيث يؤدي انخفاض قيمة الدينار إلى تضخم الإنفاق الحكومي، لا سيما في بنود الدعم والسلع المستوردة، أما العلاقة بين سعر الصرف والدين العام فقد كانت الأقوى والأكثر وضوحًا، حيث ارتبطت الزيادة في سعر الصرف بتفاقم الدين العام المحلي والخارجي، عبر قنوات التمويل بالعجز وإعادة تقييم الالتزامات. وقد تم تفسير هذه النتائج ضمن سياق نظري مقارن، استعرض التجارب المماثلة في عدد من الدول العربية النفطية مثل الجزائر، العراق، ومصر، مع إبراز الخصوصية الليبية الناتجة عن هشاشة المؤسسات المالية، وانعدام التنسيق بين السياسات النقدية والمالية، وغياب أدوات التحوط ضد تقلبات السوق.

ولعل من أبرز إسهامات هذه الدراسة، أنها قدّمت إطارًا تحليليًا متكاملًا لفهم تأثير سعر الصرف على الموازنة العامة في بيئة ريعية هشة، تعاني من تعدد أسعار الصرف وتضارب السياسات، كما أنها قدّمت مجموعة من الاستنتاجات العملية والتوصيات الواقعية التي يمكن أن

تستفيد منها الجهات المسؤولة في إعادة رسم السياسات الاقتصادية، ووضع آليات فعالة لإدارة الدين العام، والتحكم في الإنفاق، واستقرار الإيرادات.

وتُعد نتائج هذه الدراسة بمثابة نقطة انطلاق للعديد من البحوث المستقبلية، التي يمكن أن تتوسع في استكشاف أثر سعر الصرف على مكونات أخرى مثل معدلات التضخم، أداء القطاع المصرفي، توازن ميزان المدفوعات، أو حتى مؤشرات التنمية البشرية في ظل التقلبات النقدية، كما يمكن تطوير النموذج القياسي ليشمل تأثير الصدمات الخارجية، أو استخدام نماذج VAR/VECM لاختبار العلاقات السببية بصورة أكثر عمقاً.

وفي الختام، فإن الاستقرار المالي والنقدي في ليبيا لن يتحقق إلا من خلال إعادة هيكلة السياسات الاقتصادية الكلية، وربطها بمنهجيات قياس واقعية ومرنة، تأخذ بعين الاعتبار التداخل المعقد بين سعر الصرف والموازنة العامة، وتسعى إلى بناء اقتصاد متوازن قائم على الإنتاج والتنوع، لا على تقلبات السوق وحدها.

إن تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في ليبيا لم يعد خياراً، بل ضرورة ملحة لاستعادة مسار التنمية المستدامة، ولا يمكن لهذا الهدف أن يتحقق دون بناء منظومة اقتصادية متماسكة، تعالج جذور الاختلالات الهيكلية، وتربط بين السياسات النقدية والمالية بروح من التنسيق والواقعية، إن فهم العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة هو خطوة أساسية في هذا الطريق، لكنه يحتاج أن يُترجم إلى إصلاحات مؤسسية جريئة، تضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، وتفتح أمام ليبيا آفاق اقتصاد أكثر صلابة ومرونة واستدامة.

النتائج العامة:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج تحليلية من خلال تقدير نموذج ARDL، وتفسير هذه النتائج ضمن السياق النظري والواقع الاقتصادي الليبي، يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات الرئيسية التي تُعبّر عن طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة، وتُبرز التحديات التي تواجه الاستقرار المالي في ليبيا خلال الفترة المدروسة (2000-2022):

1. تأثير سعر الصرف على الإيرادات العامة تأثير سلبي في الأجل الطويل، حيث تبين أن كل ارتفاع في سعر صرف الدولار مقابل الدينار يؤدي إلى تراجع القيمة المحولة من الإيرادات

النفطية إلى الدينار الليبي، ما يضعف من قدرة الدولة على تغطية التزاماتها المالية، خصوصًا في ظل انعدام مصادر دخل بديلة مستقرة.

2. ارتباط طردي واضح بين سعر الصرف والمصرفيات العامة في الأجلين القصير والطويل، ويعود ذلك إلى طبيعة هيكل الإنفاق العام في ليبيا الذي يعتمد بدرجة كبيرة على تمويل الواردات والدعم الحكومي والتزامات مالية مقومة بالدولار، ومع ضعف العملة المحلية، ترتفع القيمة المحاسبية لهذه النفقات، حتى في حال ثبات حجمها الاسمي.

3. العلاقة بين سعر الصرف والدين العام تُعد من أكثر العلاقات حساسية واستمرارية، إذ يؤدي ضعف العملة إلى زيادة كلفة خدمة الدين الخارجي عند إعادة تقييمه، كما يُفاقم من عجز الموازنة، ما يدفع الدولة إلى تمويله عبر الاقتراض المحلي، وهو ما يزيد من إجمالي الدين العام بطريقة غير مستدامة.

4. غياب سياسات التحوط ضد تقلبات سعر الصرف أدى إلى تفاقم الأثر المالي الناتج عن التغيرات النقدية، حيث لم تُفعل أي آليات مالية أو نقدية لتقليل أثر الصدمات السعرية على الإيرادات أو المصرفيات، مما جعل الأداء المالي العام مرهونًا بمستويات سعر الصرف في السوق الرسمية والموازنة.

5. السياسة النقدية لم تُواكب تطورات الأزمة الاقتصادية والمالية بعد عام 2011، حيث استمرت في تثبيت سعر الصرف لفترات طويلة رغم الانهيارات المتتالية في السوق الموازي، قبل أن يتم إجراء تعديل حاد في 2021، مما فاقم من فجوة الثقة، وأدى إلى تضخم التزامات الدولة المالية دون وجود أدوات مناسبة للمعالجة المرحلية.

6. النتائج القياسية للدراسة اتسمت بالتوافق العالي مع الأدبيات الاقتصادية المقارنة، خاصة في الحالات المشابهة من الدول الريفية مثل الجزائر والعراق، ما يؤكد أن أزمة العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة في ليبيا ليست ناتجة عن عوامل استثنائية فحسب، بل عن هيكلية مالية ونقدية غير مستقرة تتطلب إصلاحًا عميقًا.

7. نموذج ARDL أثبت فاعليته في قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، حيث أتاح تحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل، وكشف عن مستويات عالية من التفسير الإحصائي، مما يدعم مصداقية النتائج ويوفر قاعدة صلبة لوضع توصيات قابلة للتنفيذ.

التوصيات

استنادًا إلى نتائج الدراسة واستنتاجاتها، يمكن اقتراح حزمة من التوصيات التي تستهدف تقوية الإطار المالي والنقدي في ليبيا، ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي تُفاقم من تأثير تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة، وذلك على النحو الآتي:

1. إصلاح السياسة النقدية وتحقيق استقرار سعر الصرف ينبغي على مصرف ليبيا المركزي اعتماد سياسة نقدية مرنة وشفافة تهدف إلى استقرار سعر الصرف، مع مراعاة التوازن بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازي، وتفعيل أدوات التدخل المبكر في سوق الصرف الأجنبي للحد من الفجوات السعرية التي تضر بالمالية العامة.
2. تنويع مصادر الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على النفط يتطلب تعزيز الاستقرار المالي تبني استراتيجية واضحة لتنويع مصادر الدخل، عبر إصلاح النظام الضريبي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية الوطنية، وتحفيز الأنشطة غير النفطية، بما يقلل من حساسية الإيرادات العامة لتقلبات سعر النفط وسعر الصرف.
3. ضبط هيكل المصروفات العامة وترشيد الإنفاق الجاري يجب مراجعة بنود الإنفاق العام، وبخاصة الدعم السلعي والوقود، وتوجيهه للفئات المستحقة، مع العمل على تقليص النفقات التشغيلية المرتبطة بالسلع والخدمات المستوردة، ويُنصح بتطبيق آليات رقابية فعالة لمتابعة تنفيذ الموازنة وتقييم كفاءة الإنفاق.
4. إعادة هيكلة الدين العام وتعزيز أدوات التمويل المستدام يوصى بوضع خطة متكاملة لإدارة الدين العام، تتضمن سقوفًا للتمويل بالعجز، وجدولة سداد الدين الخارجي وفق آليات مرنة، وتطوير سوق أدوات الدين الحكومية، بما يضمن استدامة التمويل دون الإضرار بالاستقرار النقدي.
5. الربط المؤسسي بين السياسة النقدية والمالية يتوجب إنشاء آلية تنسيقية فاعلة بين مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية لضمان مواءمة السياسات النقدية والمالية، وتوحيد الرؤية في مواجهة تقلبات الاقتصاد الكلي، بما يمنع تضارب القرارات بين الجهتين.
6. إعداد موازنة مرنة تعتمد على سيناريوهات متعددة يُنصح بأن تُبنى الموازنة العامة على سيناريوهات مختلفة لسعر الصرف وأسعار النفط، وأن تتضمن بنودًا احترازية للتعامل مع

الأزمات، ما يعزز من قدرة الدولة على الاستجابة للصدمة الخارجية دون اللجوء إلى حلول طارئة كالدين أو إصدار العملة.

7. تعزيز الشفافية في سوق الصرف وإتاحة البيانات الدقيقة يوصى بضرورة نشر بيانات دقيقة ومحدثة عن الاحتياطات النقدية، التدفقات الدولارية، وسوق العملة، ما يساعد في بناء الثقة العامة في سياسات الدولة، ويساهم في الحد من المضاربات التي تُعمّق الأزمة النقدية.

8. الاستفادة من التجارب الإقليمية في إدارة العلاقة بين السياسة النقدية والمالية يمكن لليبيا أن تستفيد من تجارب دول نفطية نجحت في التخفيف من آثار تقلبات سعر الصرف على موازنتها من خلال تبني صناديق استقرار مالي، أو سياسات سعر صرف مدارة ضمن نطاقات مرنة.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية

4. جيباني، ص. (2023). تطورات النقود والمصارف والسياسة النقدية في ليبيا: دراسة تحليلية خلال الفترة 1952-2020. طرابلس: المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات.
5. دعاس، خليل. (2021). المالية العامة. تم الاسترجاع من <https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/bitstream>
6. رمضان، صديق محمد. (2004). المالية العامة: أصول النظرية وتطبيقاتها المعاصرة. القاهرة: دار النهضة العربية.
7. كريم، رياض مهدي. (2023). التخطيط والموازنة العامة: أنواع وأدوات. مطبعة الجامعة.

ثانياً: الرسائل الجامعية

1. الدامي بدر، حسن. (2024). الموازنة العامة في ليبيا وتقلبات أسعار النفط (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، ليبيا.
2. الشرشاري، منال عبد الله محمد. (2019). أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الموازنة العامة للدولة الليبية خلال الفترة 1990-2018 (أطروحة ماجستير غير منشورة). جامعة طرابلس، ليبيا.
3. برياطي، حسين. (2017). أنظمة الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول: دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
4. موسى، أحمد. (2008). الموازنات التخطيطية حسب الفترة الزمنية: دراسة الوصف والتحليل (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.

ثالثاً: الدوريات العلمية

1. أحمد البكل، فرج عبد الرحمن؛ حسني مهران. (2020). أثر تغيرات سعر الفائدة وسعر الصرف الأجنبي على الدين العام في مصر. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 21(4).
2. أحمد، محمود سيد، وهناء. (2024). تأثير تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 38(1).

3. الأكرش، ع. م. (2017). أثر الإيرادات النفطية على السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة 1990-2014. المجلة المصرية للعلوم الاقتصادية والإدارية، 20(1).
4. البرماوي، أدهم، والجزار، فاروق. (2022). أثر الصدمات غير المتماثلة لسعر الصرف على معدل التضخم باستخدام نموذج NARDL: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 23(2).
5. بدر، حسن. (2024). الموازنة العامة في ليبيا وتقلبات أسعار النفط. دراسات في الاقتصاد والتجارة، 42.
6. بشينه، عمر محمد، بن سليم، سالم عطية، وزائد، محمد عقيل. (2020). العلاقة بين سعر صرف الدينار والاحتياطيات الأجنبية في ليبيا. مجلة الجامعة الأسمرية، 33(1).
7. بلهوشات، مريم، ولونيس، عائشة. (2016). اختبار نظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد سعر الصرف.
8. بن شلاط، مصطفى. (2016). دراسة قياسية لتحديد سعر صرف الدينار الجزائري حسب نظرية تعادل القوة الشرائية. مجلة التنظيم والعمل (Revue Organisation et Travail)، 4(4).
9. بوشاور، شريفة؛ قمري، زينة. (2022). أثر تقلبات سعر الصرف ومعدل التبادل الدولي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019).
10. بيداء جواد كاظم، علاء جاسم محمد. (2023). قياس أثر الدين العام على سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2022).
11. جار النبي بابو جار النبي ضحية، ذو النون محمد حامد عثمان. (2023). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في السودان: دراسة قياسية خلال الفترة من 2000-2022م. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4(9).
12. خبازي، فاطمة الزهراء. (2016). إشكالية عدم الاستقرار في سعر الصرف ودور السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها. مجلة الاقتصاد الجديد، 7(1).

13. الزوبي، خالد محمد. (2018). تأثير الأزمات السياسية والعقوبات الاقتصادية على استقرار سعر الدينار الليبي خلال الفترة 2011-2017. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 6(1).
14. صانوري، أحمد محمد. (2015). مدى إمكانية تطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء في القطاع الحكومي بليبيا. المجلة الليبية للإدارة العامة والمالية، 1(2).
15. طاقة، عبد العظيم أحمد. (2010). محددات كفاءة السياسة المالية في الدول النامية: الجهاز الضريبي والدين العام كنموذج تطبيقي. مجلة البحوث الاقتصادية الإسلامية، 5(2).
16. عبد التام السيد، عبد النبي، وعبير عبد النبي. (2024). أثر السياسات النقدية على بعض مؤشرات سعر الصرف. مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، 8(2).
17. عبد الجليل، م. (2020). تطور سياسة سعر الصرف في ليبيا وتأثيراتها الاقتصادية (2000-2020). المجلة الليبية للدراسات الاقتصادية، 5(2).
18. عبد الحق، بوعتروس. (2009). آثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة للدولة: حالة الجزائر. Journal of Human Sciences.
19. عبد الرحيم، معتز آدم، ومردس، سليمان خليفة. (2023). العلاقة بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية النقدية في السودان: دراسة قياسية للفترة 2000-2022م. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4(8).
20. عبد الحميد أحمد عثمان حامد، وأحمد سعد أبو فناس. (2023). التنافسية وسعر الصرف في ليبيا. مجلة الدراسات الاقتصادية، 6(2).
21. عبدالله، ياسين، وبن عبدالعزيز، سفيان. (2021). دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية للاقتصاد الجزائري. مجلة الاقتصاد الجديد، 12(4).
22. علي، عيسى؛ بوفارنه، فاخر؛ الشيباني، جمال. (2018). آثار انخفاض أسعار وإنتاج النفط على الموازنة الحكومية في ليبيا. مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، 3.
23. عمر النور كريم الدين، زين العابدين إبراهيم يوسف علي، علي أبكر محمد حامد. (2021). دور نظم محاسبة التكاليف في ترشيد الإنفاق العام وتحقيق أهداف الموازنة: دراسة

- ميدانية على وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة - ولاية النيل الأبيض. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 6(2).
24. الغايش، مسعد. (2022). حدود سعر الصرف المثلى الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر. مجلة السياسة والاقتصاد، 15(14).
25. الفيتوري، فتحي؛ أبوسنينة، محمد. (2022). الآثار الاقتصادية لسياسة تعديل سعر الصرف في ليبيا عام 2021. المجلة الليبية للعلوم الاقتصادية، (2).
26. فاوي، يوسف، وياسمين. (2022). تقييم أساليب إعداد الموازنة العامة (دراسة تحليلية). مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للبحوث التجارية، 6(1).
27. لعمارة، جمال. (2001). تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة. مجلة العلوم الإنسانية، 1(1).
28. ماحي، محمد. (2019). طبيعة الموازنة العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط: دراسة حالة الجزائر 2009-2019.
29. مبروك، نزيه عبد المقصود محمد. (2015). شفافية الموازنة العامة للدولة: أهميتها وآليات تعزيزها. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، 30(3).
30. محمد، جابر مرسي، وعبد الفتاح، منال. (2017). تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990-2017). المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 47(4).
31. النجار، وسام عبد الفتاح سليمان عبد الله. (2024). أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في الاقتصاديات الصاعدة والاقتصاديات المتقدمة في الفترة 1995-2022. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 38(2).

رابعاً- الكتب الانجليزية

1. Hadood, A., & Saleh, R. (2022). Modelling the Equilibrium Real Exchange Rate: Evidence from Oil Exporting Country. Journal of Financial Risk Management, 11.
2. International Monetary Fund. (2007). الأدلة الأساسية للسياسة المالية. Washington, D.C.: IMF.

3. International Monetary Fund. (n.d.). Managing Foreign Exchange Rate Risk: A Public Debt Management Perspective. Washington, D.C.: IMF.
4. Krugman, P. R., & Obstfeld, M. (2002). International economics: Theory and policy (6th ed.). Boston, MA: Addison Wesley.
5. Mankiw, N. G. (2012). Principles of economics (6th ed.). South-Western College Publications.
6. Mishkin, F. S. (2007). Money, banking, and financial markets. New Horizons.
7. Rodrik, D. (2008). The real exchange rate and economic growth. Brookings Papers on Economic Activity, 2008(2).
8. World Bank. (n.d.). Addressing Exchange Rate Risk in Infrastructure Projects in Emerging and Developing Economies. Washington, D.C.: World Bank Group.

خامسا التقارير

1. مصرف ليبيا المركزي. (2021). تقرير التضخم لسنة 2020. طرابلس، ليبيا: مصرف ليبيا المركزي. متاح على الرابط: <https://cbl.gov.ly/micifaf/2021/04/pdf.1-2020-التضخم-تقرير>
2. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2021). (ESCWA). التكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا (2011-2021). بيروت، لبنان: الأمم المتحدة.
3. مصرف ليبيا المركزي. (2022). ميزان المدفوعات الليبي لعام 2010م. طرابلس، ليبيا: مصرف ليبيا المركزي. متاح على الرابط: <https://cbl.gov.ly/micifaf/2022/07/ميزان-المدفوعات-الليبي>
4. المؤسسة الوطنية للنفط. (2020). تقرير الإيرادات النفطية السنوي. طرابلس، ليبيا: المؤسسة الوطنية للنفط.
5. مجلس النواب الليبي. (2022، 29 يونيو). قانون رقم 3 لسنة 2022 ميلادية في شأن اعتماد الميزانية العامة للدولة لسنة 2022. الجريدة الرسمية، العدد 3، السنة الأولى، ليبيا.
6. البنك الدولي. (2024). تقرير البنك الدولي حول الاقتصاد الليبي: هيكل الإنفاق الحكومي. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
7. World Bank. (2021). Libya Public Finance Review: Strengthening Institutions for Sustainable Recovery. Washington, DC: World Bank.

8. مصرف ليبيا المركزي. (2022). النشرة السنوية للإحصائيات المالية العامة. طرابلس، ليبيا: مصرف ليبيا المركزي.
9. البنك الدولي. (2022). مرصد الاقتصاد الليبي: الملاحه عبر الهشاشة. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. متاح على الرابط: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/515011654394735875/pdf/Libya-Economic-Monitor-Navigating-Through-Fragility.pdf>
10. International Monetary Fund. (2020). Fiscal Monitor: Policies for the Recovery. Washington, DC: IMF. متاح على الرابط: <https://www.imf.org/en/Publications/FM>
11. International Monetary Fund (IMF). (2021). Libya: 2021 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report. Washington, D.C.: IMF.
12. مصرف ليبيا المركزي. (2022). النشرة الإحصائية السنوية. طرابلس، ليبيا: مصرف ليبيا المركزي.
13. مصرف ليبيا المركزي. (2022). القصة الكاملة لسعر صرف الدينار الليبي. طرابلس، ليبيا: مصرف ليبيا المركزي. متاح على الرابط: <https://cbl.gov.ly/micifaf/2022/08/7.pdf>
14. مصرف ليبيا المركزي. (2022). قرار رقم 8 لسنة 2022 م بشأن تعديل سعر صرف الدينار الليبي. طرابلس، ليبيا: مصرف ليبيا المركزي. متاح على الرابط: <https://lawsociety.ly/legislation/>
15. مصرف ليبيا المركزي. (2010). التقرير السنوي الرابع والخمسون - السنة المالية 2010. طرابلس، ليبيا: مصرف ليبيا المركزي.
16. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2019). دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق. بيروت، لبنان: الأمم المتحدة. متاح على الرابط: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/challenges-prospects-libyan-economy-arabic_0.pdf
17. البنك الدولي. (2020). مراجعة القطاع المالي في ليبيا. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. متاح على الرابط:

<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/financial-sector-review-libya-2020>

18. مصرف ليبيا المركزي. (2004). التقرير السنوي الثامن والأربعون لعام 2003. طرابلس،

ليبيا: مصرف ليبيا المركزي. متاح على الرابط:

<https://cbl.gov.ly/micifaf/2022/06/annual-report-2003.pdf>

19. مصرف ليبيا المركزي. (2021). البيان التوضيحي بشأن قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا

المركزي بتعديل سعر صرف الدينار الليبي. طرابلس، ليبيا: مصرف ليبيا المركزي. متاح

على الرابط:

<https://cbl.gov.ly/wp-content/uploads/2021/01/Exchange-rate>

20. مصرف ليبيا المركزي. (2016). تقرير الاستقرار المالي في ليبيا لعام 2016. طرابلس،

ليبيا: إدارة البحوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي. متاح على الرابط:

<https://cbl.gov.ly/wp-content/uploads/2016/03/Financial-Stability-Report>

21. مصرف ليبيا المركزي. (2018). قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم

(1300) لسنة 2018 بشأن فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي. طرابلس، ليبيا: مصرف

ليبيا المركزي. متاح على الرابط:

<https://cbl.gov.ly/wp-content/uploads/2018/09/Decree->

22. مصرف ليبيا المركزي. (2021). بيان مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بشأن تعديل سعر

صرف الدينار الليبي، 3 يناير 2021. طرابلس، ليبيا: مصرف ليبيا المركزي. متاح على

الرابط:

<https://cbl.gov.ly/wp-content/uploads/2021/01/CBL-Statement->

23. وزارة المالية الليبية. (2020). التقرير المالي السنوي لعام 2020. طرابلس، ليبيا: وزارة

المالية، حكومة الوفاق الوطني. متاح على الرابط:

<https://mf.gov.ly/wp-content/uploads/2021/04/Annual-Financial-Report-2020.pdf>

24. مجلس الأمن الدولي. (2011). القرار رقم 1970 (2011) بشأن فرض عقوبات على

النظام الليبي، 26 فبراير 2011. نيويورك: الأمم المتحدة. متاح على الرابط:

[https://undocs.org/ar/S/RES/1970\(2011\)](https://undocs.org/ar/S/RES/1970(2011))

25. وكالة الطاقة الدولية. (2021). (IEA). تقرير سوق النفط - مارس 2021. باريس: وكالة الطاقة الدولية. متاح على الرابط:
<https://www.iea.org/reports/oil-market-report-march-2021>
26. وزارة المالية الليبية. (2022). التقرير المالي السنوي لعام 2022. طرابلس، ليبيا: وزارة المالية بحكومة الوحدة الوطنية. متاح على الرابط:
<https://mf.gov.ly/annual-reports/2022.pdf>
27. البنك الدولي. (2020). ليبيا: الآفاق الاقتصادية، أكتوبر 2019 - تحديات الاستقرار والتعافي. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
28. مصرف ليبيا المركزي. (2021). البيان التوضيحي بشأن قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بتعديل سعر صرف الدينار الليبي. طرابلس.
29. مصرف ليبيا المركزي. (2016). تقرير الاستقرار المالي في ليبيا لعام 2016. طرابلس: إدارة البحوث والإحصاء.
30. البنك الدولي. (2019). ليبيا: الآفاق الاقتصادية، أكتوبر 2019 - الأزمة المستمرة وانعكاساتها الاقتصادية. البنك الدولي.
31. مصرف ليبيا المركزي. (2018). قرار المجلس الرئاسي رقم (1300) بشأن فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي. طرابلس.
32. مصرف ليبيا المركزي. (2021). بيان مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بشأن تعديل سعر صرف الدينار الليبي. طرابلس.
33. البنك الدولي. (2016). تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - ربيع 2016: الآفاق الاقتصادية لليبيا. البنك الدولي.
34. صندوق النقد الدولي. (2019). ليبيا: مشاورات المادة الرابعة لعام 2019 - تقرير خبراء الصندوق رقم 64/19. واشنطن العاصمة.
35. وزارة المالية الليبية. (2020). التقرير المالي السنوي لعام 2020. طرابلس: وزارة المالية، حكومة الوفاق الوطني.
36. مجلس الأمن الدولي. (2011). القرار رقم 1970 (2011) بشأن فرض عقوبات على النظام الليبي. نيويورك: الأمم المتحدة.

37. صندوق النقد الدولي. (2015). ليبيا: مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 - تقرير خبراء الصندوق. واشنطن العاصمة.
38. وكالة الطاقة الدولية (IEA). (2021). تقرير سوق النفط - مارس 2021. باريس: وكالة الطاقة الدولية.
39. وزارة المالية الليبية. (2022). التقرير المالي السنوي لعام 2022. طرابلس: وزارة المالية بحكومة الوحدة الوطنية.
40. سادسا: القرارات والتشريعات الرسمية
41. مجلس النواب الليبي. (2022، 29 يونيو). قانون رقم 3 لسنة 2022 ميلادية في شأن اعتماد الميزانية العامة للدولة لسنة 2022. الجريدة الرسمية، العدد 3، السنة الأولى. ليبيا.